

دور التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية للشركات في عملية

اتخاذ القرار الائتماني في المصارف

(دراسة تحليلية تطبيقية)

**The role of financial analysis of cash flows for companies in the
credit decision-making process in banks**

رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

إعداد الطالب :

لؤي مريش

الإشراف :

الدكتور أيمن الجبيلي

1434 هـ ، 2012 م

لا يعبر هذا العمل إلا عن وجهة نظر معدّه ولا يتحمل المعهد أي مسؤولية
جاء هذا العمل

لجنة الحكم

- الدكتور راغب الغصين عضواً
المدرس في المعهد العالي لإدارة الأعمال

- الدكتورة غادة عباس عضواً
المدرس في المعهد العالي لإدارة الأعمال

- الدكتور أيمن الجبيلي عضواً ومشرفاً
المدرس في المعهد العالي لإدارة الأعمال

ملخص البحث

تعد المصارف من أهم المؤسسات التي تلعب دور الوسيط بين المدخر و المستثمر، حيث لا يخفى أثر هذا الدور على اقتصاد أي دولة، حيث أن نجاح المصارف في أداء هذا الدور يسهم في استقرار الأنشطة الاقتصادية الأخرى أي استقرار الاقتصادي، وضمان هذا النجاح يعتمد على جودة القرارات التي تتخذها المصارف ومن أهمها القرار الائتماني، وهو قرار يعتمد على عدة عوامل من بينها التحليل المالي للعميل وخاصة قائمة التدفقات النقدية.

لهذا تهدف دراستنا إلى استعراض دور التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية للعميل على القرار الائتماني للمصارف و مدى التزامها بهذا التحليل كضابط لقراراتها الائتمانية.

وقد تم إلقاء نظرة موجزة على التحليل المالي و أدواته و كذلك المصارف من حيث الخدمات التي تقدمها و خاصة الائتمانية منها .

حيث تم أخذ عينة من الدراسات الائتمانية لعدد من العملاء لعدة مصارف خاصة تم على أساسها منحهم أو عدمه تسهيلات ائتمانية ، وتم دراسة العينة و تحليل النتائج مع مقابلة العاملين في هذا القطاع لكي تكون النتائج أكثر موضوعية.

وتوصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى دور التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية في القرار الائتماني للمصارف الخاصة في سورية ومدى اعتمادها على هذا التحليل في قرارها .

ومن خلال ما تم التوصل إليه من نتائج، تم وضع عدد من التوصيات الموضوعية القابلة للتطبيق العملي والتي تسهم في ترشيد القرار الائتماني للمصارف مما ينعكس على أداء المصارف و نجاحها الأمر الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي.

ABSTRACT

The banks are the most important institutions that play the role of intermediary is known impact of this role on the economy of between the saver and investor where banks success in this role contributes to the stability of other any country and to ensure that economic activities that means the economic stability success depends on the quality of the decisions taken by banks and especially including financial a decision that depends on several factors credit decision analysis for a private client and the statement of cash flows.

This study aims to review the role of the financial analysis of the statement of cash flows for the customer to bank credit decision and the extent of its commitment to this analysis as an officer of the credit decisions.

as well as banks in terms It was a brief look at the financial analysis and tools of services provided by private credit.

The sample was taken from the credit studies for a number of customers for several private banks on the basis of them or the lack of credit facilities and study sample and analyze the results with an interview of workers in this sector in order to be more objective results.

And we get through this study to the role of financial analysis to the statement and the extent of of cash flows in the resolution credit to private banks in Syria its reliance on this analysis in its decision.

a number of substantive Through what has been reached from the results recommendations practicable and that contribute to the rationalization of bank which reflects the performance of banks and their success which credit decision achieve economic stability.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أبي الذي لم يبخل علي يوماً
وإلى أمي التي ذودتني بالحنان والمحبة
أقول لهم: أنتم وهبتموني الحياة والأمل والنشأة على
شغف الاطلاع
والمعرفة و أنتم من علمني كيف أحيا
وإلى أخي العزيز وأسرتي جميعاً
إلى أساتذتي
إلى أصدقائي وزملائي وزميلاتي
أهديهم هذا البحث المتواضع راجياً من المولى عز وجل
أن يزيدهم تطوراً ونجاحاً.

كلمة الشكر

أحمد الله تعالى وأتقدم بالشكر الجزيل وامتناني وتقديري إلى الدكتور أيمن الجبيلي الذي تفضل بقبوله الإشراف على الرسالة، والذي أرى فيه صورة مجسمة للخير والفضل ومثالاً طيباً للبذل والعطاء و الذي غمرني بفائض علمه وتوجيهاته القيمة التي كان لها الأثر الطيب في إخراج هذه الرسالة في صورتها النهائية.

كما لا أنسى شكري و تقديري للدكتور راغب غصين، وللدكتورة غادة عباس أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على جهودهم المبذول في تقييم هذا البحث. كما أتوجه بجزيل الشكر إلى إدارة المعهد العالي لإدارة الأعمال التي أتاحت لي الفرصة في مواصلة تحصيلي العلمي.

• فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
	الفصل التمهيدي
9 مقدمة
10 الدراسات السابقة
14 مشكلة البحث
15 أهداف البحث
15 أهمية البحث
15 فروض البحث
16 إجراءات البحث
	الفصل الأول : التحليل المالي للعميل
19 المبحث الأول: مفهوم التحليل المالي و أساليبه
40 المبحث الثاني: قائمة التدفقات النقدية و النسب المرتبطة بها
53 المبحث الثالث: تحليل بيانات قائمة التدفقات النقدية للعميل أثناء دراسة طلب القرض ..
	الفصل الثاني : الائتمان في المصارف و إدارته
62 المبحث الأول: ماهية الائتمان المصرفي و أنواعه
70 المبحث الثاني: آلية الإقراض في المصارف
79 المبحث الثالث : المخاطر الائتمانية
	الفصل الثالث : توصيف عملية منح القروض في المصارف السورية الخاصة
84 المبحث الأول: لمحة عن المصارف الخاصة في سورية
95 المبحث الثاني: آلية منح القروض في المصارف السورية الخاصة
101	القسم العملي
133	النتائج و التوصيات
136	المراجع و المصادر
139	الملاحق

• فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
37	العلاقة بين القوائم المالية	1
43	التعديل صافي الدخل المعد على أساس الاستحقاق إلى تدفقات نقدية	2
44	حساب التدفقات النقدية الخاصة بأنشطة التشغيل باستخدام بيانات قائمة الدخل و المركز المالي	3
58	وظيفة المصرف	4

• فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
37	التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة التشغيل	1
38	التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة الناتجة عن أنشطة الاستثمار	2
38	التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية	3
39	كيفية ارتباط أنشطة قائمة التدفق النقدي بمسبباتها	4
40	أهمية قياس التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل و التمويل و الاستثمار	5
47	قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة	6
83	الودائع والتسليفات بين القطاعين العام والخاص ونسبتها إلى إجمالي القطاع المصرفي	7
97	المنشآت الصناعية العاملة في مجال الصناعات الهندسية في مدينة حلب	8
104	الموجودات الشركات التي حصلت على تسهيلات ائتمانية	9
106	الموجودات الشركات التي لم تحصل على تسهيلات ائتمانية	10
107	صافي مبيعات الشركات التي حصلت على تسهيلات ائتمانية	11

108	صافي مبيعات الشركات التي لم تحصل على تسهيلات ائتمانية	12
109	صافي التدفق النقدي التشغيلي للشركات التي حصلت على تسهيلات ائتمانية	13
111	صافي التدفق النقدي التشغيلي للشركات التي لم تحصل على تسهيلات ائتمانية	14
112	المطالب المتداولة للشركات التي حصلت على تسهيلات ائتمانية	15
113	المطالب المتداولة للشركات التي لم تحصل على تسهيلات ائتمانية	16
114	مدفوعات الديون طويلة الأجل للشركات التي حصلت على تسهيلات ائتمانية	17
115	مدفوعات الديون طويلة الأجل للشركات التي لم تحصل على تسهيلات ائتمانية	18
116	فوائد الديون للشركات التي حصلت على تسهيلات ائتمانية	19
118	فوائد الديون للشركات التي لم تحصل على تسهيلات ائتمانية	20
118	متوسط النسب و الانحراف المعياري بالنسبة لكل من المجموعتين الشركات التي حصلت على قروض و الشركات التي لم تحصل على قروض	21
127	عدد القيم التي تم إجراء التحليل عليها	22
127	ترميز المتغير التابع	23
128	جدول التصنيف	24
129	جدول يبين المتغيرات الموجودة في المعادلة	25
130	جدول كاي تربيع	26
131	جدول (-2 Log likelihood)	27
132	جدول التصنيف باستخدام المتحولين R2،R1	28
133	جدول المتغيرات في المعادلة	29
134	المتغيرات التي تم استبعادها من المعادلة	30

الفصل التمهيدي

المقدمة

تعد المصارف شريان الحياة للأنشطة الاقتصادية المختلفة، إذ أنها تجلب الموارد المالية من وحدات الفائض النقدي وتعمل على استخدامها في مختلف القطاعات الاقتصادية بالاستثمار في وحدات العجز النقدي و بذلك فالمصارف تزاول دور الوساطة المالية و تستمد منه مقومات بقائها و استمرارها ، إذاً يمكن تعريف المصارف بأنها مؤسسات مالية ، اقتصادية، اجتماعية يلتقي فيها الطلب على الأموال بالعرض عليها، وأهم ما يميزها قبولها للودائع تحت الطلب، وفتح الحسابات الجارية، و منح التسهيلات الائتمانية، فهي عبارة عن الوعاء الذي يصب فيه المودعون أموالهم التي يرغبون في استثمارها، ولا يجدون الطريقة المناسبة للاستثمار، والذي يأخذ منه المقترضون الأموال، لتمويل مشروعاتهم الاستثمارية. فالمصارف هي التي تعتمد على ودائع الأفراد والهيئات بأنواعها المختلفة سواء كانت تحت الطلب أو لأجل أو بإشعار، وإعادة استثمارها لفترات قصيرة الأجل في تسهيلات ائتمانية يسهل تحويلها إلى نقدية حاضرة دون خسائر تذكر.

وتكمن أهمية المصارف فيما تقدمه من تسهيلات ائتمانية لمختلف فروع النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال ما تمتلكه من أساليب التمويل والاستثمار المتعددة والمتنوعة.

فالتسهيلات الائتمانية تعتبر من أهم العمليات التي تقوم بها المصارف، حيث أنها تشكل نسبة كبيرة من موجودات أي مصرف، بالإضافة إلى ما تسببه من مشكلة كبيرة للمصرف في حال تعثر الحاصلين على هذه التسهيلات، مما يؤدي إلى نقص في موارد المصرف المادية.

ولكن لا بد من التأكيد على أن تلك التسهيلات يجب أن تكون ممنوحة على أساس قرارات تستند لدراسة جيدة للوضع المالي للعميل ومنسجمة مع السياسة الائتمانية الخاصة بالمصرف و ذلك لضمان تحقق العوائد للمصرف و أحد أهم المعايير التي يعتمد عليها المصرف هي القوائم المالية للعميل . و لوحظ اعتماد موظفي إدارة الائتمان في المصارف الخاصة على قائمة التدفقات النقدية بشكل كبير ولكن هل هي كافية للاستدلال على جدارة العميل بالحصول على القرض؟ وهذا ما سيحاول الباحث التحقق منه البحث الحالي.

الدراسات السابقة

فمن خلال مسح الدراسات السابقة تبين أن هناك مجموعة من الدراسات العربية والأجنبية.
فمن الدراسات العربية :

1- دراسة إيمان انجرو ، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض (المصرف الصناعي السوري أنموذجاً) رسالة ماجستير جامعة تشرين ، 2006-2007.

حيث تم فيها مناقشة مشكلة القصور في إجراءات المصارف في عملية الإقراض ، وأثرها على مشكلة الديون المعدومة، واعتمد المنهج الوصفي التحليلي وتم جمع الملاحظات من الواقع العملي في المصرف الصناعي السوري و خلصت الدراسة إلى مجموعة توصيات أهمها:

- يجب أن يقوم متخذ القرار الائتماني بالاستعلام عن طالب الائتمان و دراسة الظروف المحيطة بالشركة و الصناعة أولاً ثم التحليل المالي ثانياً من أجل الوصول إلى قرار يتسم بالدقة و الموضوعية.
- أن يُرفق طلب العميل للقرض بسلسلة متصلة من القوائم المالية و على مدار فترات محاسبية سابقة تم إخضاعها للدراسة و التحليل من قبل محلل الائتمان.
- وضع إستراتيجية يتم من خلالها مراقبة محفظة الائتمان و متابعة الائتمان بعد منحه للعملاء ، و أيضاً انتقاء النموذج التحليلي التي تستطيع من خلاله إدارة الائتمان أن تدرس حالة العميل ، ورصد احتمالات الفشل لديه أملاً في اتخاذ قرارات صحيحة مناسبة لغرض تجنب و الحد من المخاطر التي سوف يتعرض لها.

2- دراسة رامي هاشم الشنباري ، التحليل المالي ودوره في صنع القرار الائتماني في المصارف

التجارية العاملة في فلسطين (America World university) رسالة ماجستير 2006

وبحث في الرسالة مدى اعتماد المصارف على التحليل الائتماني في ترشيد قرار منح التسهيلات الائتمانية حيث تم توزيع إستبانة على عدد من موظفي الائتمان في عدد من المصارف العربية و قد توصلت إلى توصيات أبرزها:

- ضرورة زيادة الاهتمام بالتحليل المالي من خلال زيادة قدرة موظفي الائتمان على اجراء التحليل المالي.
- يجب التركيز على التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني بدلاً من التركيز على الضمانات المقدمة من العميل.

• ضرورة إلزام البنوك للشركات التجارية بتقديم معلوماتها المالية الكاملة و ذلك قبل اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية.

• اهتمام إدارة التسهيلات الائتمانية بكافة النسب المالية ذات العلاقة بالتحليل المالي و التي من شأنها ترشيد قرار منح التسهيلات الائتمانية.

3-دراسة عبد العزيز الدغيم ، ماهر الأمين، إيمان انجرون، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري ، مجلة جامعة تشرين، 2006. وقد أوصت بما يلي:

• التأكيد على المطلب الملح والضروري، وهو الإسراع في تحديث الأجهزة المصرفية وأتمنتها وزيادة التدريب والوعي المصرفي، وإصدار نظام عمليات مصرفي جديد يواكب التطورات الهائلة في مجال العمل المصرفي.

• الانتقال من المصارف المتخصصة الصغيرة إلى المصارف الشاملة ذات القدرة المالية لتمويل التصدير والتجارة الخارجية وعلى منح الخدمات المصرفية المتنوعة والمتطورة لكافة العملاء، وعلى اعتبار أنه كلما زاد حجم المصرف ازدادت إمكانياته وأصبح ضمانته للاقتصاد الوطني.

• أن يطلب المصرف من العميل فرداً كان أم شركة أن يُرفق طلبه للقرض أو التسهيلات بسلسلة متصلة من القوائم المالية وعلى مدار عدة فترات محاسبية سابقة، وإخضاع تلك القوائم للدراسة والتحليل من قبل محلل الائتمان، وذلك للتعرف على عوامل السيولة والجدارة الائتمانية والكفاءة والربحية للمنشآت التي تقدمت بطلب للحصول على الائتمان.

4- دراسة صديق توفيق نصار ، العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة ، رسالة ماجستير، جامعة الإسلامية -غزة، 2005

وتلخصت مشكلة البحث في دراسة العوامل المحددة لقرار المصارف بمنح التسهيلات الائتمانية حيث تم وتم استبانة لهذا الغرض و وزعت على عدد من الموظفين في البنوك التجارية والإسلامية وتوصل إلى التالي :

- أن تركز المصارف على العوامل المتعلقة بالعميل .
- ضرورة أن تركز المصارف على العوامل المتعلقة بمقدرة العميل على السداد
- ضرورة أن تتعاون المصارف فيما بينها في مجال تبادل المعلومات و الاستعلام عن العملاء .

• ضرورة أن تركز المصارف بشكل عام على طلب الضمانات من العملاء لضمان حقوقها في الحصول على استحقاقاتها من العملاء في الأوقات المحددة.

5- دراسة صادق راشد الشمري ، القروض المتعثرة في المصارف و أثرها على الأزمات المالية، جامعة الإسراء الأردنية، 2009

حيث قام الباحث بدراسة واقع القروض المتعثرة في المصارف و أسبابها و نتائجها ،وتحليله في عينة من المصارف العراقية الخاصة ،وركز الباحث على ضرورة تدريب الكوادر البشرية العاملة في قسم التسهيلات الائتمانية بهدف تحسين قدرة على دراسة المركز المالي للزبائن للتأكد من أن القرض الممنوح يستعمل للأغراض المطلوبة.

6- دراسة نضال العرييد ، دراسة تحليلية للقروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة دمشق، 2007

حيث كانت النتائج التالية :

- عدم الاهتمام بدراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الممولة بقرض من المصرف الصناعي بالشكل المطلوب حيث كان المصرف يكتفي بالضمانات الشخصية و العينية فقط.
- محدودية الاستعلام عن الجدارة الائتمانية للمقترض و الاعتماد المفرط على الضمانات كأساس لمنح القرض.

فأكد الباحث على ضرورة الاهتمام بتحليل مخاطر الائتمان و إحداث قسم خاص بالتحليل المالي مجهزاً بالخبرات الفنية و العلمية اللازمة.

ومن الدراسات الأجنبية:

1 - The effect of auditors' internal control opinions on loan decision، Arnold Schneider، Bryan K. Church، 2008

حيث تم جمع آراء أكثر من 100 موظف إقراض يعملون في أكثر من 40 فرع لمصارف مختلفة و ذلك لمعرفة مدى تأثير قرار موظفي الإقراض بتقارير المدققين الداخليين و الخارجيين حول النشاطات المالية للشركات .

ودلت النتائج على أن متخذي القرار الائتماني يتأثرون بالعوامل التالية :

• البيانات المالية التي تنطوي عليها القوائم المالية

• تقارير المدققين الداخليين

• تقارير التدقيق الخارجي

2- Financial Planning and Cash flow Management ،Shakar Elahi2008 ،

حيث قام الباحث بدراسة عينة تتألف من أربعة مشاريع ناجحة وتحليل عناصر نجاحها والتعرف على دور التخطيط المالي في هذا النجاح حيث خلصت الدراسة إلى ضرورة التركيز على قائمة التدفقات النقدية نظراً لدوره في نجاح أي مشروع إضافة إلى أنه على جانب كبير من الأهمية أثناء التقدم بطلب إقراض لدى المصارف .

3- Industry Default Probabilities and Cash Flow Measures 2009-2010

وهي دراسة قامت بها جمعية إدارة المخاطر (RMA) (تضم أكثر من ألفي عضو) حيث يتم دراسة القوائم المالية للأعضاء سنوياً ومراقبة التغيرات التي طرأت عليها ولقد أخذ الباحث بهذه الدراسة لكونها موجهة لمتخذي القرار الائتماني و تتضمن النسب المالية و كيفية الاستعادة منها في التنبؤ بالمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الشركات حيث أكدت الدراسة على أهمية التحليل المالي بالنسبة لإدارة الائتمان خاصة قائمة التدفقات النقدية .

4- Understanding and Controlling Cash Flow ،Ramin C. Maysami ، 2009

و قد توصلت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها:

• التسهيل الائتماني المضمون هو الذي يمنح للعميل المليون مادياً ، ويجب دراسة قائمة التدفقات النقدية للتقييم العميل قبل منحه التسهيل الائتماني .

• التأكد من أن مدة القرض الممنوح تتناسب مع قائمة التدفقات النقدية .

• الالتزام بالسياسة الائتمانية للمصرف في إجراءات منح القرض و دراسة الوضع المالي للمقترض .

5-CASH FLOW RATIO AS A MEASURE OF PERFORMANCE OF LISTED COMPANIES IN EMERGING ECONOMIES، MAXWELL SAMUEL AMUZU،2010

حيث قام الباحث بإجراء دراسة تطبيقية على الاقتصاد الغاني و إجراء مقارنة بين الشركات الغانية مع نظيرتها الأمريكية ودراسة القوائم المالية لمجموعة من الشركات المدرجة على البورصة وقد توصل الباحث إلى أن موظفي الائتمان يستخدمون نسب قائمة التدفقات النقدية التي تتطوي على معلومات تؤكد قدرة العميل على سداد القرض مع الفوائد في الموعد المحدد أي أن قائمة التدفق النقدي هي المعيار لتقييم المقدرة المالية للعميل مع أهمية التأكيد على الأنشطة الفعلية للشركة الطالبة للقرض.

مشكلة البحث

إن قرار منح التسهيل الائتماني يعتمد على مجموعة من المعايير منها ما هو يقيم شخص العميل كالسمعة التجارية و منها ما يقيم الوضع المالي للعميل، لكن تكمن مشكلة متخذي قرار منح التسهيل الائتماني في اختيار المعيار المناسب للموافقة على تزويد العميل(الشركات و الشخصيات الإعتبارية) بالتمويل و الذي غالباً ما يكون قائمة التدفقات النقدية والذي يمكن أن يكون العامل الوحيد في قرار إدارة الائتمان حيث أن هذه القائمة تتطوي على بيانات تؤكد قدرة العميل على سداد القرض مع فوائده وهو المهم بالنسبة لكل من البنك الساعي لتحقيق الربح و الموظف المسؤول عن هذه القرض ومشكلة البحث تكمن في التساؤلات التالية:

1. ما العوامل التي تؤثر في القرار الائتماني؟
2. كيف يمكن أن تؤثر قائمة التدفقات النقدية للعميل على قرار منح القرض ؟
3. هل البيانات التي تتطوي عليها قائمة التدفقات النقدية كافية لإرضاء حاجة متخذ القرار بالمعلومات الملائمة عن العميل طالب القرض؟
4. ما هي المؤشرات الملائمة لاتخاذ القرار الائتماني التي توفرها قائمة التدفقات النقدية؟

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى :

- أ- توضيح أهمية القوائم المالية و النسب التي تتبثق عنها و دورها في قرار منح القرض.
- ب- بيان دور قائمة التدفقات النقدية في القرار الائتماني .
- ت- توضيح علاقة قائمة التدفقات النقدية مع العوامل الأخرى المؤثرة على القرار الائتماني.
- ث- تحليل مؤشرات قائمة التدفقات النقدية والتي يستفيد منها متخذ القرار الائتماني في الوصول إلى قرار موضوعي .

أهمية البحث

تنطوي أهمية البحث على جانبين:

الجانب العلمي يتم دراسة العوامل المختلفة التي تساهم في اتخاذ القرار الائتماني، والتعرف على دور القوائم المالية، وتأثيراته الفعلية على قرار إدارة الائتمان بمنح القرض وخاصة أثر قائمة التدفقات النقدية نظراً لأهميتها الكبيرة والفائدة لمتخذ القرار وصاحب القرض لأنه قد يفصل بين منح القرض وعدمه.

الجانب التطبيقي حيث يتناول البحث توصيف وشرح إجراءات الحصول على تسهيلات ائتمانية في المصارف التجارية السورية الخاصة، والمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها هذه المصارف و كيفية تجنبها من خلال قرار ائتماني رشيد و العوامل التي يستند إليها .

فروض البحث

1. توجد علاقة ذات دلالة بين مؤشر النشاط التشغيلي واتخاذ قرار منح التسهيل الائتماني للشركة.

2. توجد علاقة ذات دلالة بين العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي واتخاذ قرار منح التسهيل الائتماني للشركة.
3. توجد علاقة ذات دلالة بين نسبة التدفق النقدي التشغيل واتخاذ قرار منح التسهيل الائتماني للشركة.
4. توجد علاقة ذات دلالة بين نسبة تغطية المطالب المتداولة واتخاذ قرار منح التسهيل الائتماني للشركة.
5. توجد علاقة ذات دلالة بين نسبة تغطية الديون واتخاذ قرار منح التسهيل الائتماني للشركة.
6. توجد علاقة ذات دلالة بين نسبة تغطية المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون واتخاذ قرار منح التسهيل الائتماني للشركة.

صعوبات الدراسة:

- 1 - عدم تعاون أصحاب الشركات بتقديم المعلومات والبيانات للباحث و صعوبة الحصول على القوائم المالية للشركات.
- 2 - عدم تعاون بعض المصارف الخاصة في تقديم بعض المعلومات المفيدة في الدراسة.

أسلوب البحث (منهج البحث)

سوف يعتمد الباحث في بحثه على المنهج الوصفي التحليلي من خلال إجراء الدراسة النظرية للموضوع بما تتضمنه هذه الدراسة من شرح لماهية القوائم المالية ودورها في القرار الائتماني بالإضافة إلى التعرف

على طبيعة النشاط الائتماني في سورية. أما بالنسبة للجانب العملي فسوف يعتمد الباحث منهج دراسة تطبيقية تحليلية حيث سيتم جمع المعلومات عن عدة حالات (طلبات قروض) قسم منها حصل على موافقة إدارة الائتمان والقسم الآخر تم رفضه و معالجة هذه المعلومات إحصائياً مما يوفر لنا معرفة العوامل المؤثرة على القرار الائتماني وخاصةً دور القوائم المالية للعميل على هذا القرار لا سيما قائمة التدفقات النقدية.

• مجتمع و عينة البحث

إن مجتمع البحث الخاضع للدراسة هو المنشآت الصناعية العاملة في مجال الصناعات الهندسية في حلب و التي استفادت من خدمات المصارف العاملة في القطاع المصرفي في القطر العربي السوري وعينة البحث هي منشآت الصناعية المستفيدة من التسهيلات الائتمانية التي تقدمها فروع المصارف الخاصة العاملة في حلب.

• متغيرات البحث

المتغير التابع في الدراسة هو القرار الذي يتخذه موظفي الائتماني (منح الائتمان) أما المتغير المستقل فهو النسب المالية المرتبطة بقائمة التدفقات النقدية.

الفصل الأول

التحليل المالي للعميل

المبحث الأول: مفهوم التحليل المالي وأساليبه.

المبحث الثاني: قائمة التدفقات النقدية و النسب المرتبطة بها.

المبحث الثالث: تحليل بيانات قائمة التدفقات النقدية للعميل أثناء دراسة طلب القرض

المبحث الأول

مفهوم التحليل المالي وأساليبه

1.11 .. مفهوم التحليل المالي

يرتبط التحليل المالي ارتباطاً وثيقاً بحاجة الأطراف المختلفة التي لها علاقة بمشروع معين، لمعرفة المتغيرات الاقتصادية التي حدثت في مسار أعماله خلال فترة معينة، واتجاهات تطوره مستقبلاً، ولمعرفة المتغيرات التاريخية والتنبؤ بالمستقبل، يستعان بالتحليل المالي من أجل دراسة الماضي ومقارنته بالحاضر لاستشفاف المستقبل. فهو بهذا المعنى علم يختص بصناعة المعلومة لمساعدة ذوي الصلة باتخاذ القرارات المتعلقة بالمشروع.

وتأسيساً على ما تقدم، فقد عرف التحليل المالي في الكتابات المختصة بهذا المجال في مجموعة من التعاريف تختلف باختلاف المنهج العلمي المتبع، يمكن اختصارها فيما يلي:

1- التحليل المالي عبارة عن معالجة منتظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار و تقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر، وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل¹.

2- التحليل المالي هو فحص القوائم المالية بقصد تقديم معلومات تفيد عن مدى تقدم المنشأة خلال فترات الدراسة والتنبؤ بنتيجة أعمال ونشاط المنشأة عن فترات مقبلة².

3- التحليل المالي في جوهره لا يخرج عن الدراسة التفصيلية للبيانات المالية والارتباط فيما بينها، وإثارة الأسئلة حول مدلولاتها في محاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه البيانات بالكيفيات، التي هي عليها، مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة و الضعف في السياسات المالية المختلفة التي يعمل المشروع على إظهارها.

4- التحليل المالي عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤثرات الكمية و النوعية حول نشاط المشروع ، وذلك من خلال معلومات تستخر

¹ خاد الشماع ، "التحليل المالي للمصارف " ، اتحاد المصارف العربية ، 1990 ، ص 10.
² رامي الشباري، "التحليل المالي ودوره في صنع القرار الائتماني في المصارف العاملة في فلسطين"، جامعة العالم الأمريكية، 2006، ص 38.

ج من القوائم المالية و مصادر أخرى، لكي يتم استخدام هذه المؤشرات من ذلك في تقييم أداء المشروع بقصد اتخاذ القرار المناسب³.

5- التحليل المالي هو أداة الإدارة المالية يتم من خلالها تقييم الوضع المالي و الأداء التشغيلي للشركة و التنبؤ بما هو عليه في المستقبل وأو بعبارة أخرى هو وسيلة لدراسة المخاطر و العوائد المتوقعة⁴.

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن عملية التحليل المالي تنطلق من المعلومات المحاسبية، وذلك وفق آلية معينة للوصول إلى الهدف من التحليل المالي الذي يختلف باختلاف الأطراف المهتمة سواء من الداخل أو الخارج.

حيث تختلف الغايات و الأهداف التي يتطلع إليها المحلل المالي باختلاف الغرض من التحليل، فمثلاً عندما يكون الغرض من التحليل معرفة نتيجة عمل المشروع في الحاضر و ما سيكون عليه في المستقبل، فإن التحليل ينصب على معرفة ربحية المشروع و العوامل المؤثرة عليها سلبياً أو ايجابياً ، لذلك يركز المحلل على دراسة المصروفات و الإيرادات و بيان العوامل المؤثرة على حجم الربحية. أما إذا كانت الغاية من التحليل المالي اتخاذ قرار بتقديم تسهيلات ائتمانية أو مصرفية، فإن التحليل سوف ينصب على معرفة مقدرة طالب القرض على السداد، وكذلك تحديد حجم الائتمان الممكن منحه و نوعه.

ويمكن بشكل عام حصر أغراض التحليل المالي في الجوانب التالية:

1- تقييم ربحية المشروع.

2- تقييم المركز المالي للمشروع.

3- تقييم المركز الائتماني للمشروع.

³ وليد ناجي الحياي، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي"، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في دنمارك، ص22.

⁴ Frank J. Faabozzi and Pamela P. Peterson، 2003، "Financial Management and Analysis"، second edition، 2003، p5.

- 4- تقييم مدى كفاءة سياسات التمويل.
- 5- تقييم مدى كفاءة إدارة الخصوم و الأصول.
- 6- تقييم المركز التنافسي للمشروع.
- 7- تقييم قدرة المشروع على الاستمرارية (الفشل المالي).

2.1.1. مقومات التحليل المالي

هناك عدد من المقومات الواجب توفرها في التحليل المالي ليكون على قدر أكبر من الدقة والفائدة منها :

- 1- التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي مسترشدين بالغرض الذي نقوم بالتحليل من أجله كالاستثمار أو الإقراض أو ما شابه ذلك.
- 2- الدقة والمصداقية في مدخلات التحليل المالي أي أن النتائج التحليل المالي ومدى دقتها تتوقف على دقة البيانات التي أعتمد عليها المحلل، إذ أن مخرجات التحليل المالي الممثلة بالمعلومات التي تفسر العلاقات المتداخلة بين البيانات التي يتم الاستناد إليها تعتمد بالدرجة الأولى على صحة هذه البيانات.
- 3- التفسير الصحيح لنتائج التحليل المالي ليتم الاستخدام بالطريقة المناسبة.
- 4- تمتع المحلل المالي بالمعرفة و الدراية الكافية بظروف المشروع المحلية والخارجية قبل قيامه بتحليل بيانات المشروع، بالإضافة إلى ذلك، لابد من أن يكون مؤهلاً علمياً وعملياً مناسباً، وقادراً على استخدام الأساليب و الوسائل العلمية للتحليل المالي للوصول إلى غايات التحليل المالي وتفسير النتائج التي توصل إليها لاستقراء المستقبل.

3.1.1. خطوات التحليل المالي

إن المحلل المالي أثناء عملية التحليل يقوم بمجموعة من الخطوات تشكل منهجية العملية للتحليل، وهي تبدأ بتحديد غرض التحليل، وجمع البيانات الضرورية المتعلقة بموضوع التحليل، ثم اختيار أدوات التحليل المناسبة التي بواسطتها يستطيع المحلل

الوصول إلى نتائج معينة تتعلق بموضوع التحليل، تساعده في وضع التصورات المطلوبة من خلال تفسير النتائج المتحققة.

بشكل عام خطوات التحليل المالي هي⁵ :

- 1- تحديد الهدف من التحليل ليجنب المحلل العمل غير اللازم ويركز جهده على الهدف مباشرة.
- 2- تكوين مجموعة من الأسئلة المحددة تكون إجاباتها ضرورية لتحقيق الهدف المحدد.
- 3- اختيار أداة التحليل المناسبة للتعامل مع المشكلة المعينة.
- 4- تحديد الفترة أو الفترات التي سيتم تحليل قوائمها المالية.
- 5- اختيار المعيار المناسب لقياس النتائج و ليس هناك ما يمنع استخدام أكثر من معيار.
- 6- تحليل الانحراف عن المعيار للوقوف على أهمية الانحراف بالأرقام المطلقة و النسبة المئوية.
- 7- تحليل أسباب الانحراف و تحديدها.
- 8- وضع التوصيات المناسبة اعتماداً على نتائج التحليل.

4.1.1. مصادر معلومات التحليل المالي

يمكن تقسيم مصادر بيانات التحليل المالي إلى مصدرين هما:

أ- مصادر داخلية:

⁵ وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص25-26.

وهي مصادر من داخل المنشأة والتي تتمثل بالمعلومات المحاسبية والإحصائية والإدارية والاقتصادية.

ب- مصادر خارجية:

وتتمثل بجميع المصادر التي تكون خارج المنشأة ولعل أبرزها أسواق المال ومكاتب السماسرة وهيئات البورصة والصحف المتخصصة والمجلات ودوائر الدولة المختلفة التي لها علاقة كوزارة التخطيط ووزارة الاقتصاد ووزارة المالية وأجهزة الإحصاء.

بالإضافة إلى ذلك ينبغي التعرف على مستويات الربحية والأداء في القطاعات المختلفة كذلك القطاع الذي تعمل فيه المنشأة المراد إجراء تحليل لها بالإضافة إلى بعض التشريعات التي تتعلق بالضرائب والرسوم الجمركية وسواها، كذلك ينبغي معرفة الظروف الاقتصادية من كساد وتضخم ورواج وغيرها.

5.1.1. معايير التحليل المالي

هناك مجموعة من المعايير التي يستخدمها المحلل للتعبير عن مستوى الأداء المالي ومن هذه المعايير الآتي:

1- المعايير التاريخية:

هذه المعايير تعتمد على مؤشرات مالية تاريخية أي لسنوات سابقة فمثلاً يتم مقارنة نسبة السيولة للسنة الحالية مع نسبة السيولة لأعوام ماضية (لنفس المنشأة) ومن ثم ملاحظة التغيرات الحاصلة، هل التغيرات إلى الأفضل أو إلى الأسوأ وهكذا بالنسبة للنسب أو المعدلات الأخرى.

2- المعايير المستهدفة :

المعايير المستهدفة تعني المعايير التي تعتمد عادة على الخطط المستقبلية للمنشأة والتي تمثل الموازنات التخطيطية، وهذه المعايير يستفيد منها المحلل أو الإدارة للتحقق عن مدى تطبيق الخطط الموضوعة. فالمحلل المالي يقوم بمقارنة

المعايير المستهدفة مع المتحقق وبالتالي يحدد فيما إذا كانت هناك انحرافات سواء ايجابية أو سلبية، وبالتالي فإن المعايير المستهدفة من الأدوات الهامة في عملية التخطيط أو الرقابة.

3- المعايير الصناعية:

هو معيار يوضع ضمن صناعة معينة سواء ضمن صناعة واحدة محلية أو إقليمية أو دولية، ويحدد هذا المعيار طبقاً لما هو متعارف عليه في السوق، طبعاً هذه المعايير توضع من قبل مختصين سواء التجمعات المختصة في هذا المجال أو من قبل الاقتصاديين أو الإداريين أو المحللين الماليين أو الاستشاريين وغيرهم من ذوي الخبرة في هذا المجال، ويستفاد من هذه المعايير للمقارنة مع أداء المنشأة ومعرفة أداءها عن كثب.

6.1.1. الأطراف المستفيدة من التحليل المالي:

إن الاستعمالات الواسعة للتحليل المالي جعلت منه مجال اهتمام الكثيرين ، رغم أن كل منهم يتطلع من خلال هذا التحليل المالي إلى أهداف مختلفة حيث تسعى كل فئة من الفئات المختلفة إلى الحصول على معلومات تختلف عن المعلومات التي تحتاجها الفئات الأخرى ، وذلك لاختلاف الغاية من الحصول على تلك المعلومات لدى كل منها⁶.

حيث تهتم هذه الجهات بموضوع التحليل المالي واستعمالاته ، كل حسب احتياجاته ومن هذه الجهات ما يلي:

- المستثمرون الحاليون أو المحتملون.
- الدائنون .
- إدارة المؤسسة نفسها .
- سماسرة الأوراق المالية .

⁶ مؤيد خنفر، راضي المطارنة ، غسان فلاح ، "تحليل القوائم المالية"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان، 2006 ، ص73

- العاملون بالمؤسسة .
- الجهات والمؤسسات الحكومية .
- المؤسسات المتخصصة بالتحليل المالي .
- المصارف .

وعلى سبيل المثال:

فالمستثمرون في الوحدة الاقتصادية يهتمون بالحصول على المعلومات المالية قبل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية مثل:

- أداء المؤسسة المالي على المدى الطويل ، وقدرتها على تحقيق الربحية
- اتجاه ربحية المؤسسة .
- سياسة توزيع الأرباح .
- الوضع المالي للمؤسسة والعوامل المؤثرة مستقبلاً .
- الهيكل المالي للمؤسسة .
- إمكانية تطور المؤسسة ونموها .

الدائنون ونخص بالذكر هنا المؤسسات المالية مثل المصارف التجارية حيث موضوع الدراسة فيهتمون بقدرة المؤسسة المراد منحها تسهيلات مالية ائتمانية على الوفاء بالتزاماتها والتي يمكن تقييمها من خلال الحصول على المعلومات التالية:

- سيولة المؤسسة باعتبارها أفضل المؤشرات على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير .
 - ربحية المؤسسة وهيكلها المالي ، ومصادر الأموال واستخداماتها .
 - قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح باعتبارها أحد الموارد الرئيسية للوفاء بالديون .
 - السياسة المالية التي تتبعها المؤسسة لمواجهة احتياجاتها .
 - مدى سلامة المركز المالي للمؤسسة .
- إدارة المؤسسة نفسها حيث تهتم إدارة المؤسسة بالحصول على المعلومات التالية:
- ربحية المؤسسة والعائد على الاستثمار .

- الاتجاهات التي تتخذها إدارة الشركة .
- نتيجة مقارنة المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى .

7.1.1. القوائم المالية اللازمة لتوفير المعلومات الضرورية للتحليل المالي

على الرغم من الأهمية الكبيرة للتحليل المالي فإن متخذ القرار يجب أن يكون حذراً في اختيار أدوات التحليل ، ويتعين عليه معرفة حدود كل أداة من أدوات التحليل. ويجب أن تتوفر المعلومات الضرورية الموثوقة اللازمة للتحليل المالي ، والتي يمكن الحصول عليها من خلال القوائم المالية التي تستخدم فيما بعد لأغراض التحليل المالي ، وتشمل القوائم المالية الأساسية كل من:

- 1- قائمة المركز المالي .
- 2- قائمة الدخل.
- 3- قائمة مصادر الأموال واستخداماتها
- 4- قائمة التغير في هيكل رأس المال.

8.1.1. أدوات التحليل المالي:

لا شك أن وجود نظام محاسبي ينتج قوائم مالية جيدة هو أمر لا غنى عنه لتوفير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات والإعداد بالقدر الكافي من المعلومات المحاسبية التي تساهم في تقييم الأوضاع المالية للمنشأة طالبة الائتمان.

لقد أصبح القيام بالتحليل المالي لتفسير القوائم المالية ضرورة ملحة ومطلب أساسي لمتخلف الأطراف المستخدمة لهذه القوائم ومن بينها الجهات المقرضة، ولكي تفي هذه القوائم باحتياجات المستخدمين لابد من توفر شرطين أساسيين هما⁷:

- أن تتسم المعلومات التي توفرها القوائم المالية بقدر معقول من المصداقية ليكون بالإمكان الاعتماد عليها والوثوق بها في عملية التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.
 - أن تكون تلك المعلومات قابلة للمقارنة وذلك لكي تحوز المؤشرات المشتقة على قبول عام يمكن من استخدامها أساساً لتقييم أداء المنشآت والوقوف على مركزها المالي وإجراء المقارنات بقدر كبير من الموضوعية.
- يقوم موظفو الائتمان في المصارف عند تقويم قدرة طالب التسهيلات الائتمانية باستخدام أدوات كثيرة في التحليل المالي. ومن أهم هذه الأدوات :

(1). التحليل الأفقي للقوائم المالية:

يهتم التحليل الأفقي بمقارنة الأرقام و البيانات الواردة في القوائم المالية مع بعضها ولعدد من الفترات المالية المتتالية، وذلك لحصر و تحديد الفروق و التغيرات التي تطرأ على تلك الأرقام و البيانات من فترة مالية لأخرى، للاستفادة من المؤشرات التي تستخدم من جراء تلك المقارنة في عملية اتخاذ القرار⁸.

إن التحليل الأفقي للقوائم المالية يبين المتغيرات التي حصلت في بنود الأصول و الخصوم بين تاريخين محددين سواء من حيث حجم هذه التغيرات أو نسبتها المئوية مقارنة بنسبة الأساس. ويتم اللجوء إلى هذا الأسلوب لتلافي صفة الجمود التي يتصف بها التحليل الرأسي، وتتبع نفس الخطوات عند إجراء التحليل الأفقي سواء للميزانية أو لقائمة الدخل.

(2). التحليل الرأسي للقوائم المالية:

⁷ يوسف محمود جربوع، مدى مسؤولية مراجع الحسابات الخارجي المستقل عن اكتشاف الأخطاء و الغش في القوائم المالية وفق المعايير الدولية، مجلة تنمية الرافدين، 2002، ص 24.

⁸ عدنان هاشم السامرائي، العدنان هاشم السامرائي، الإدارة المالية، دار الزهران للنشر و التوزيع، عمان، 1997، ص 93.

يتضمن التحليل الرأسي للقوائم المالية دراسة العلاقات الكمية بين بنود القوائم المالية في تاريخ محدد، و بالتالي فإن هذه النوع من التحليل يتسم بالسكون و عدم الحركة. وبموجب هذا الأسلوب يتم التعبير عن بنود القوائم المالية كما يلي:

- كل بند من بنود الميزانية كنسبة مئوية من مجموعة الأصول.
- كل بند من بنود قائمة الدخل كنسبة مئوية من صافي المبيعات.

ويساعد إجراء هذا التحليل على إلقاء الضوء على التغيرات والاتجاهات الرئيسية للقوائم المالية لمنشآت الأعمال مع النسب المثيلة لدى المنافسين ومتوسطات الصناعة وذلك لتحديد مدى الأداء الجيد⁹.

(3). قائمة المصادر و الاستخدامات:

يقوم هذا التحليل على أساس التعرف على المصادر التي حصلت المؤسسة منها على الأموال و الأوجه التي استخدمت فيها هذه الأموال خلال فترة زمنية محددة و ذلك للتعرف على أهمية كل من المصادر الداخلية و الخارجية في تمويل عمليات المؤسسة و مدى ملائمة نوعية هذه المصادر مع الاستخدامات كما و نوعاً.

خدم قائمة المصادر و الاستخدامات إدارة المصارف بإعطائها المعلومات التالية:

1. إظهار التغيرات المالية التي لا تظهرها القوائم المحاسبية التقليدية.
2. توضيح جوانب القوة المالية للمنشأة وكذلك جوانب الضعف المالي فيها.
3. شرح أهمية الربح كمصدر للتمويل.

(4). النسب المالية:

تنصب النسب المالية على دراسة قيم العناصر الظاهرة في القوائم المالية و التقارير المحاسبية، بهدف إضفاء دلالات ذات مغزى وأهمية على البيانات الواردة بهذه

⁹ لطفي أمين السيد أحمد، التحليل المالي الأساسي للاستثمار في الأوراق المالية، دار النهضة العربية: القاهرة، 2000م.

القوائم، وبهذا تتاح أمام الإدارة المالية أعداد كبيرة من النسب المالية والتي تستخدم لتقييم الأداء واتخاذ القرارات. وفي ما يلي عدة تعريفات للنسب المالية:

يقصد بالنسبة المالية بأنها "علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسب المالية على القائمة المالية نفسها أو على قائمتين متتاليتين"¹⁰.

كما يمكن تعريف النسبة المالية بأنها "إيجاد علاقة كمية بين عناصر القوائم المالية فمثلا قسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة نستطيع التعرف على مدى قدرة الأصول المتداولة على تغطية الخصوم المتداولة"¹¹.

ويقصد أيضا بالنسب المالية بأنها "دراسة العلاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط والآخر يمثل المقام أي دراسة العلاقة بين عنصر أو عدة عناصر وعنصر آخر أو عدة عناصر أخرى"¹².

و المقصود من النسب إظهار العلاقات بين الأرقام الموجودة في التقارير المالية في شكل حسابي، و يمكن حساب عدد ضخم من النسب من البيانات المالية الأساسية.

9.1.1 أهم النسب المالية المستخدمة في التحليل الائتماني:

وبناء على التعاريف السابقة للنسب المالية فإنه لا يمكن الإستغناء عنها في تحليل القوائم المالية للشركات الطالبة للإقراض حيث يتم استخدام العديد منها في هذا المجال. و يمكن تقسيم النسب المستخدمة من قبل المصارف في هذا المجال إلى أربعة مجموعات رئيسية:

1- نسب السيولة

2- نسبة النشاط

3- نسبة هيكل رأس المال

¹⁰ مطر، محمد ، "التحليل المالي والائتماني"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص31

¹¹ كراجه، عبد الحليم، وآخرون ، "الإدارة والتحليل المالي"، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر، عمان، 2002، ص 177

¹² منير محمد وإسماعيل وإسماعيل وعبد الناصر نور ، "التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات)"، الطبعة الثانية، 2005 ، ص 52

4- نسب الربحية

5- نسب التدفقات النقدية

أولاً: نسب السيولة :

تستخدم نسب السيولة كأدوات لتقييم المركز الائتماني للمنشأة و الذي يعبر عادةً عن مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

و تقوم المنشأة بسداد هذه الالتزامات من النقدية المتاحة لها من جهة و من تحويل موجوداتها غير السائلة و بخاصة المتداولة إلى نقدية¹³.

و تحظى دراسة السيولة في الأجل القصير للعميل المقترض باهتمام المحلل الائتماني نظراً لأثرها الهام في قدرة العميل على الاستمرار في الحياة الاقتصادية، حيث قد يترتب على انخفاض سيولة العميل توقف العميل عن دفع أجور عماله و سداد ديون مورديه، مما يهدد المنشأة المقترضة بالتوقف الكامل عن العمل و يعرضها للإفلاس و التصفية بناءً على أحكام القضاء، كما أن زيادة سيولة العميل طالب القرض عن حد معين تظهر أن العميل عديم الخبرة و أن كفاءته الإدارية محدودة، حيث أنه على الرغم من توافر عنصر السيولة لديه يحاول الحصول على مزيد من السيولة من المصارف، و هذا يعني وجود نشاط غير معلن يمارسه العميل¹⁴.

و من أهم نسب السيولة المستخدمة:

(1). نسبة التداول :

تمثل هذه النسبة مدى قدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها قصيرة الاجل من أصولها المتداولة.

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{إجمالي الأصول المتداولة}}{\text{إجمالي الخصوم المتداولة}}$$

محمد يونس خان وهشام صالح الغرابية، "الإدارة المالية"، الطبعة الأولى، مركز الكتب الأردني، 1995 ، ص 56 ¹³
الدكتور أحمد محسن الخضيري، الديون المتعترضة "الظاهرة، الأسباب، العلاج"، ايتراك للنشر و التوزيع ، القاهرة، 1996، ص177¹⁴

وتستخدم هذه النسبة لقياس القدرة على سداد الالتزامات المتداولة من الأصول المتداولة. وتعتبر النسبة ٢:١ هي النسبة المعيارية المتفق عليها في التعاملات المصرفية.

(2). نسبة السيولة السريعة :

بعض الأصول أكثر قابلية للتحويل للسيولة من بعضها الآخر فمثلاً في بعض الظروف الاقتصادية الصعبة قد لا تستطيع الشركة بيع المخزون لذلك يتم احتساب النسبة التالية¹⁵ .

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{إجمالي الأصول سهلة التحويل إلى النقدية}}{\text{إجمالي الخصوم المتداولة}}$$

وتعتبر النسبة ١:١ هي النسبة النموذجية للحكم على المركز المالي للشركة.

(3). نسبة النقدية :

$$\text{نسبة الجاهزية النقدية} = \frac{\text{الأموال الجاهزة وثبه الجاهزة}}{\text{إجمالي الخصوم المتداولة}}$$

حيث أن الموجودات الأكثر سيولة لدى الشركة هي النقدية في الصندوق و المصرف و الأوراق المالية المسعرة في البورصة و الأوراق التجارية القابلة للخصم.

تهدف هذه النسبة إلى معرفة قدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل عن طريق السيولة الفورية.

ثانياً: نسبة النشاط :

تعتبر مجموعة نسب النشاط مقياساً لمدى كفاءة المؤسسة في استخدام الموارد المتاحة.

وتستخدم هذه النسب لتحديد مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الموجودات والمطلوبات ، ومدى قدرة المؤسسة على الاستخدام الأمثل لهذه الموجودات ، وهذا يعكس اهتمام دوائر منح الائتمان في البنوك بمدى النشاط والفاعلية في مستوى دوران الموارد.

¹⁵ Richard A.Brealey and Stewart C.Myers and Alan J.Marcus، "Fundamentals of corporate finance"، Third edition، 2001،p140-141.

ومن أهم النسب المالية المتعلقة بالنشاط ما يلي¹⁶:

(1). معدل دوران الأصول الثابتة :

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

وتوضح هذه النسبة مدى مقدرة المنشأة على تحقيق الاستفادة المثلى من الأصول الثابتة لديها في تحقيق أرباح للمنشأة.

ويعكس هذا المعدل لإدارة الائتمان مدى قدرة العميل طالب الائتمان على استغلال وإدارة موارده أو موجوداته في عملية البيع وعليه فإن ارتفاع هذا المعدل يعكس ارتفاع مستوى الإنتاج ما يقلل مستوى المخاطر لدى العميل وبالتالي يكون من السهل اتخاذ قرار الائتمان.

(2). معدل دوران المخزون :

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{متوسط المخزون}}$$

وتشير هذه النسبة إلى عدد مرات تصريف المخزون لدى الشركة وكلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك في صالح الشركة حيث تستطيع الشركة أن تحقق أرباحاً كبيرة باستخدام هامش ربح أقل من الشركات المماثلة والتي لديها معدل دوران مخزون أقل.

وتساعد هذه النسبة إدارات الائتمان على معرفة مدى قدرة العميل طالب الائتمان على تحويل المخزون إلى نقدية وبالتالي سداد التزاماتها.

(3). معدل دوران إجمالي الأصول :

16 مفلح عقل، "مقدمة في الإدارة المالية"، الطبعة الأولى، نشر بدعم معهد الدراسات المصرفية، 1988 ، ص183

$$\frac{\text{المبيعات}}{\text{متوسط إجمالي الأصول}} = \text{معدل دوران إجمالي الأصول}$$

وتوضح هذه النسبة مدى نشاط الأصول و مقدرتها على توليد المبيعات من خلال استخدام إجمالي أصول الشركة.

(4). معدل دوران المدينين :

$$\frac{\text{المبيعات الآجلة}}{\text{متوسط حسابات المدينين}} = \text{معدل دوران المدينين}$$

وتوضح هذه النسبة مدى كفاءة عملية التحصيل ومتابعة ديون العملاء في المنشأة وكلما زادت هذه النسبة كان ذلك في صالح المنشأة.

(5). معدل دوران الدائنين :

$$\frac{\text{المشتريات الآجلة}}{\text{متوسط حسابات الدائنين}} = \text{معدل دوران الدائنين}$$

ويجب أن يكون هذا المعدل قريباً من معدل دوران المدينين مع الأخذ في الحسبان اختلاف قيمة المبيعات إلى قيمة المشتريات ويكون في صالح الشركة زيادة معدل دوران المدينين عن الدائنين.

(6). متوسط فترة التحصيل :

$$\frac{360}{\text{معدل دوران المدينين}} = \text{متوسط فترة التحصيل}$$

وهي الفترة التي ستغرقها تحصيل ذمم المدينين وطول هذه الفترة مؤشر غير جيد حيث قد يدل على ضعف إدارة التحصيل لدى الشركة، كما أن طول هذه الفترة يضيع على الشركة فرص الاستفادة من

استثمار هذه الأموال المجمدة لدى العملاء أو على أسوأ الفروض ربما يؤدي إلى تحمل الشركة لأعباء أخرى مثل الاقتراض وتحمل الفوائد لمواجهة الأعباء التشغيلية.

(7). متوسط فترة السداد :

360

متوسط فترة السداد =

معدل دوران الدائنين

وهي الفترة التي ستغرقها سداد ديون الموردين وتعتبر ديون الموردين من مصادر التمويل قصيرة الأجل بالنسبة للشركة وطول هذه المدة في مصلحة الشركة طالما يتم بالاتفاق مع الموردين أنفسهم ولا يظهر الشركة في صورة المتعثرة في السداد.

(8). فترة التخزين :

365

فترة التخزين =
معدل دوران المخزون

ويوضح هذا المعدل الفترة التي يقضيها المخزون في المخازن قبل تصريفه ويعد طول هذه المدة أمراً غير مرغوب فيه خاصة في الشركات التي تتعامل مع منتجات ذات تواريخ صلاحية أو تتميز بالتطور التكنولوجي السريع حيث تفقد قيمتها مع طول فترة التخزين، ورغم هذا يجب الحكم على فترة التخزين بناءً على عوامل أخرى فقد تعد فترة التخزين معقولة بالرغم من الزيادة النسبية لها في حالة الارتفاع المبالغ فيه لتكاليف الطلب والنقل وخلافه.

ثالثاً: نسب هيكل رأس المال Capital Structure Ratios :

يقصد بهذه النسب مدى مساهمة المقرضين (الدائنين) وأصحاب العمل في تمويل المنشأة.

وتستخدم إدارة الائتمان هذه النسب لمعرفة العلاقة بين أموال الملاك وأموال المقرضين وعمل توازن بينهما.

- إن تحليل نسب هذه المجموعة توفر نقطتين مهمتين لطمأنة إدارة الائتمان وهي:
- توفير حد أمان من أموال الملاك لضمان سداد الدين في تاريخ الاستحقاق .
 - في حالة تحقيق العميل أرباح تفوق كلفة الدين فان العائد على حق الملكية سوف يزداد.

و من أهم نسب هيكله رأس المال ما يلي¹⁷:

(1). نسبة القروض إلى الموجودات :

$$\text{نسبة القروض إلى الموجودات} = \frac{\text{إجمالي الديون (القروض)}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

وتسمى نسبة الديون أو نسبة الرافعة المالية وتبين مدى اعتماد المشروع على الأموال المقترضة وحجم هذه الديون نسبة إلى مجموع الموجودات.

وكما ارتفعت هذه النسبة كلما زادت المخاطر وبالعكس ،وبالتالي فان ارتفاع هذه النسبة يعكس الصعوبات التالية بالنسبة لإدارة الائتمان :

- صعوبات في سداد الالتزامات لمقدم الائتمان .
- زيادة المخاطر التي ستعرض لها إدارة الائتمان .
- صعوبات ستواجه العميل لعدم وجود جهة تمنحه الائتمان .

(2). نسبة القروض إلى حقوق الملكية :

$$\text{نسبة القروض على حقوق الملكية} = \frac{\text{مجموع القروض}}{\text{حقوق الملكية}}$$

تعكس هذه النسبة المركز المالي للشركة طالبة الاقتراض ،حيث تعتبر المصارف حقوق الملكية ضمان لسداد مستحقاتها في حال خسارة الشركة.

(3). نسبة تغطية الفوائد :

¹⁷ منير محمد وإسماعيل وعبد الناصر نور،مرجع سبق ذكره ، ص 54.

$$\text{نسبة تغطية الفوائد} = \frac{\text{صافي الربح قبل والفوائد الضرائب}}{\text{فوائد الديون متوسطة و طويلة الأجل}}$$

تقيس هذه النسبة قدرة المنشأة على تغطية فوائد القروض المسجلة عليها، حيث أن فشل المنشأة في سداد التزاماتها من الفوائد قد ينشأ عنه لجوء المقرض (المصارف) إلى القضاء لتحصيل ديونه. و تتم مقارنة هذه النسبة مع متوسط الصناعة.

4). نسبة هيكل رأس المال :

$$\text{نسبة هيكل رأس المال} = \frac{\text{القروض طويلة الأجل}}{\text{مجموع هيكل رأس المال}}$$

تهتم إدارة الائتمان بنسبة هيكل رأس المال والتي تحسب بقسمة القروض طويلة الأجل على مجموع مصادر الأموال طويلة الأجل (قروض طويلة الأجل + حقوق الملكية).

وارتفاع هذه النسبة يزيد من احتمال العسر المالي، مما يصعب قرار منح (الشركة) الائتمان المطلوب.

رابعاً: نسب الربحية :

أكثر ما تهتم به دوائر الائتمان عندما يتقدم لها عميل يطلب ائتمان هو مدى ربحية ذلك العميل، فهو انعكاس لمستوى وأداء وكفاءة سياسته المالية التي يطبقها.

ويمكن تعريف نسبة الربحية بأنها: مقياس على مقدرة المنشأة على تحقيق الأرباح.

ويمكن تقسيم نسب الربحية إلى مجموعتين كما يلي:

• مجموعة النسب الناتجة عن نسبة الربح إلى المبيعات.

• مجموعة النسب الناتجة عن نسبة الربح إلى الاستثمارات¹⁸.

أ) مجموعة النسب الناتجة عن نسبة الربح إلى المبيعات:

18 خالد الراوي، "التحليل المالي للقوائم المالية والافصاح المحاسبي"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان، 2000 .

وتهدف هذه المجموعة إلى قياس قدرة المؤسسة على التحكم في عناصر المصروفات المختلفة المرتبطة بالمبيعات المختلفة . وتتكون هذه النسب من:

(1). نسبة هامش إجمالي الربح :

$$\text{نسبة هامش إجمالي الربح} = \frac{\text{إجمالي ربح العمليات}}{\text{صافي المبيعات}}$$

وتعكس هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح الناتجة عن الإيرادات ، فإذا كانت هذه النسبة مرتفعة فإن ذلك يعني أن الشركة قادرة على تحقيق الأرباح بتكاليف قليلة ، والعكس إذا كانت هذه النسبة منخفضة فهذا يدل على ارتفاع تكلفة المبيعات.

ويعطي ارتفاع هذه النسبة لإدارة الائتمان مؤشر قوي للعميل طالب الائتمان بقدرته على تسديد التزاماته المترتبة على الائتمان.

(2). نسبة هامش صافي ربح العمليات :

$$\text{نسبة هامش صافي ربح العمليات} = \frac{\text{صافي ربح العمليات قبل الفائدة و الضرائب}}{\text{صافي المبيعات}}$$

تشمل هذه النسبة جميع المصاريف التي تتحملها المنشأة في سبيل إنتاج الوحدة المنتجة ، وتقيس هذه النسبة صافي الربح المتولد من كل ليرة من المبيعات.

(3). نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات :

$$\text{نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات} = \frac{\text{صافي الربح بعد الفائدة و الضريبة}}{\text{صافي المبيعات}}$$

تعتبر هذه النسبة مقياس أعم من النسب السابقة حيث أنها تشمل على الأرباح الناتجة من غير النشاط الرئيسي للمنشأة.

فإذا كانت هذه النسبة مرتفعة فهذا يعكس مدى قدرة الشركة على مواجه السيولة ، وإذا كانت منخفضة فإن ذلك يعني عدم قدرتها على تحمل أي صعوبات مالية.

(ب) مجموعة النسب الناتجة عن نسبة الربح إلى الاستثمارات :

تهدف هذه النسب إلى قياس الربحية الناتجة عن الاستثمارات التي ساهمت في تحقيق الأرباح.

وتتكون هذه المجموعة من النسب التالية :

(1). نسبة العائد على الاستثمار :

$$\text{نسبة العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافي ربح العمليات}}{\text{الأصول}}$$

وتعتبر هذه النسبة من أفضل المؤشرات المالية للمنشأة في إدارة إجمالي أصولها في عملية التشغيل، وتستخدم هذه النسبة بشكل كبير من قبل مسؤولي الائتمان في المصارف.

ويشير مقدار هذه النسبة إلى ربحية الوحدة النقدية الواحدة المستثمرة (أي ربحية الليرة الواحدة).

(2). نسبة العائد المتاجرة بالملكية :

$$\text{نسبة العائد على المتاجرة بالملكية} = \frac{\text{معدل العائد على الاستثمار - متوسط كلفة القروض (أموال غير الملاك)}}{\text{الأصول}}$$

يطلق على هذا المؤشر العائد المتولد عن الرفع المالي، وينشأ هذا المعدل في الشركات التي تعتمد على القروض في تمويل أنشطتها.

(3). نسبة العائد على حقوق الملكية :

$$\text{نسبة العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الفائدة والضريبة}}{\text{حقوق الملكية}}$$

وتشير هذه النسبة إلى ربحية الاستثمار، وهذا يعني مدى كفاءة المنشأة في إدارة أموال المستثمرين أو الملاك من خلال ربحية السهم الواحد.

المبحث الثاني

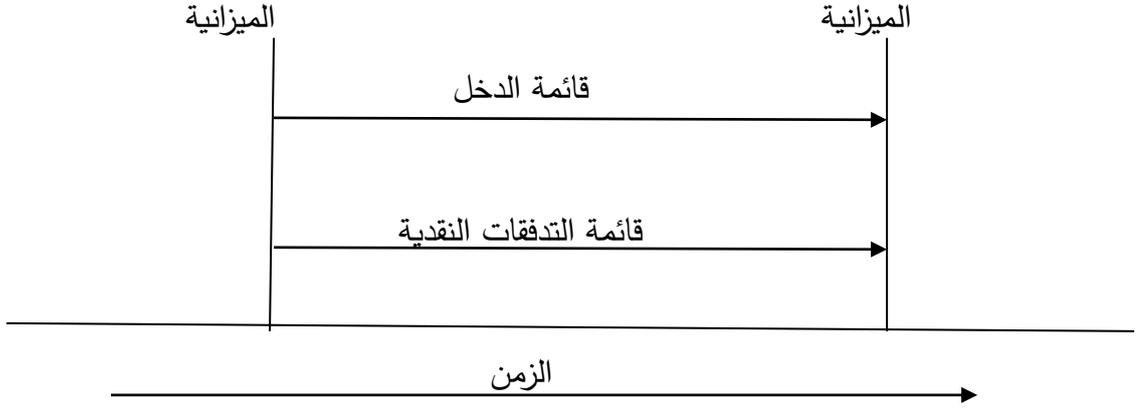
قائمة التدفقات النقدية و النسب المرتبطة بها

ظهرت حاجة إلى تعديل في طرق تحليل القوائم المالية بعد إفلاس بعض الشركات الأمريكية مثل (شركة W.T.Grant) و التي بالرغم من تحقيقها لأرباح متزايدة لم تتمكن من توفير السيولة اللازمة لسداد التزاماتها الأمر الذي أدى إلى إفلاسها.

و هذا أدى إلى نتيجة هامة جديدة بالنسبة للمحاسبين الماليين و هي أن الدخل الصافي ليس هو المقياس الأوحيد للنجاح في العمل و أنه من الأفضل استخدام الأساس النقدي لهذا الغرض كما أنه يعتبر المؤشر الأضمن لمعرفة الوضع المالي للمنشأة و لكن دون تجاهل الدور الهام الذي يقدمه مؤشر صافي رأس المال العامل، ويجب التأكيد على أن قائمة التدفقات النقدية و التي تعتمد الأساس النقدي في تحليل الوضع المالي هي القائمة الأكثر مصداقية في التعبير عن سلامة الوضع المالي للمنشأة أو فشله.

غير أن قائمة التغيرات في المركز المالي التي تعتمد أساس صافي رأسمال العامل لا تقل أهمية بل يجب أن تقف إلى جانب التدفقات النقدية وذلك لمعرفة الوضع المالي للمنشأة بشكل دقيق و الذي يتطلب استيعاب العلاقة بين القوائم المالية كما في الشكل التالي:

الشكل رقم (1)



المصدر : www.extension.iastate.edu

1.2.1. أهداف قائمة التدفقات النقدية

إن أهم الأهداف التي تحققها التدفقات النقدية هي ما يلي¹⁹:

- 1- تحديد مصدر التدفقات التي تمول الأنشطة التشغيلية للشركة فيما إذا كانت ذاتية أم خارجية.
- 2- قدرة المنشأة على سداد الديون المستحقة.
- 3- تحديد مدى قدرة المنشأة على تمويل التوسع في أعمالها.
- 4- تحديد مدى قدرة المنشأة على سداد توزيعات الأرباح المساهمين و سداد الفوائد و أصل الدين للدائنين.
- 5- تبين قائمة التدفقات النقدية مرونة المنشأة في القدرة على تمويل أعمالها.

1.2.2. الأنشطة المؤثرة على النقدية

- 1- تعد الأنشطة التي تؤدي إلى زيادة النقدية: تدفقات نقدية داخلية، و الأنشطة التي تؤدي إلى نقصان النقدية: تدفقات نقدية خارجية.
- 2- تصنف كل من النقدية الداخلة أو الخارجة في واحد من ثلاثة أنشطة وفقاً لنوع النشاط الذي تسبب في حدوث التدفق النقدي و تشمل: أنشطة التشغيل، أنشطة الاستثمار، أنشطة التمويل.

¹⁹ Frank J.Faabozzi and Pamela P. Peterson، 2003، "Financial Management and Analysis"، second edition، 2003، p138.

• أنشطة التشغيل

تؤدي هذه الأنشطة إلى خلق الإيرادات و المصروفات المتعلقة بالنشاط الرئيسي للمشروع ، و بالتالي تؤثر هذه الأنشطة على قائمة الدخل التي يتم إعدادها وفقاً لأساس الاستحقاق . وفيما يلي أهم التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة التشغيل:

الجدول رقم (1)

التدفقات النقدية الداخلة في أنشطة التشغيل	التدفقات النقدية الخارجة من أنشطة التشغيل
- المتحصلات النقدية من العملاء	- المدفوعات النقدية للموردين
- المتحصلات النقدية من الفوائد	- المدفوعات النقدية للعمالة
- المتحصلات النقدية من الاستثمارات المالية	- المدفوعات النقدية من الفوائد و الضرائب و غيرها

المصدر : علاء الدين جبل ، تحليل قوائم مالية ، منشورات جامعة حلب ، 2004، ص84

• أنشطة الاستثمار

تعتبر عن الزيادة أو النقصان في الأصول طويلة الأجل للمنشأة و هكذا فإن أنشطة الاستثمار تتأثر بحسابات الأصول طويلة الأجل مثل إصدار و تحصيل القروض أو الاستثمار في شركات أخرى ، شراء و بيع الأصول الثابتة. وفيما يلي بيان أهم التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة الناتجة عن أنشطة الاستثمار:

الجدول رقم (2)

التدفقات النقدية الداخلة في أنشطة الاستثمار	التدفقات النقدية الخارجة من أنشطة الاستثمار
- تدفقات من بيع أصول ثابتة	- تدفقات من شراء أصول ثابتة
- تدفقات من بيع أوراق مالية	- تدفقات من شراء أوراق مالية أو أسهم
- تدفقات من استرداد قروض	- تدفقات نقدية من قروض

المصدر : علاء الدين جبل، مصدر سبق ذكره ، ص84

• أنشطة التمويل

تعتبر أنشطة التمويل عن حقوق الملكية و الخصوم غير المتداولة طويلة الأجل و بالتالي فهي تشمل إصدار الأسهم و الحصول على القروض وغيرها مع ملاحظة أن فوائد القروض تدخل ضمن الأنشطة التشغيلية.

و فيما يلي أهم التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية:

الجدول رقم (3)

التدفقات النقدية الداخلة في أنشطة التمويل	التدفقات النقدية الخارجة من أنشطة التمويل
- إصدار أسهم عادية	- سداد سندات
- إصدار سندات	- سداد قروض
- اقتراض نقدي	- سداد توزيعات أرباح المساهمين

المصدر : علاء الدين جبل، مصدر سبق ذكره ، ص85

ويمكن بيان ارتباط الأنشطة السابقة بالمسببات في الجدول التالي:

جدول رقم (4)

أنشطة التشغيل	أنشطة الاستثمار	أنشطة التمويل
- قائمة الدخل	- الأصول غير المتداولة	- الخصوم غير المتداولة
- الأصول المتداولة عدا النقدية	- طويلة الأجل	- طويلة الأجل
- الخصوم المتداولة		- حقوق الملكية

المصدر : علاء الدين جبل، مصدر سبق ذكره ، ص85

3.2.1. الأنشطة الاستثمارية و التمويلية التي لا تولد نقدية

تقوم المنشأة أحياناً ببعض الأنشطة التمويلية أو الاستثمارية غير النقدية فعلى سبيل المثال تحويل السندات إلى أسهم لا ينطوي على أية تدفقات نقدية داخلية

أو خارجة وكذلك انضمام شريك بحصة عينية لا ينتج عنه أي تدفقات نقدية و لكن يجب الإفصاح عن هذه العمليات في قوائم ملحقة.

4.2.1. الفوائد و توزيع الأرباح

بالرغم من إدراج الاستثمارات المالية ضمن أنشطة الاستثمار ، إلا أن إيرادات الفوائد تدرج ضمن أنشطة التشغيل ، وكذلك الأمر بالنسبة للقروض التي تحصل عليها المنشأة فإنها تدرج ضمن أنشطة التمويل و لكن الفوائد المسددة عنها تدرج ضمن أنشطة التشغيلية ، و السبب في ذلك أن هذه الفوائد تؤثر على صافي الربح و الخسائر أو قائمة الدخل ، أما بالنسبة لتوزيعات الأرباح على المساهمين تدرج ضمن الأنشطة التمويلية لأنها لا تؤثر على صافي الربح بل تؤثر على حقوق الملكية.

و السؤال المطروح ما هي فائدة قياس التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل و التمويل و الاستثمار؟ الجدول التالي يبين هذه الأهمية:

الجدول رقم (5)

المؤشرات	التدفقات النقدية	الأنشطة
مؤشرات على قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية ذاتية و إمكانية تدويرها في النشاط. و استخدامها في توزيع أو سداد توزيعات الأرباح على المساهمين أو سداد قروض .	قياس التدفقات النقدية الناتجة عن التشغيل	أنشطة التشغيل
يشير إلى أن عمليات التشغيل مستخدمة للنقدية. و لا بد من الحصول على نقدية عن طريق أنشطة استثمارية (بيع أصول) أو أنشطة تمويلية	صافي التدفق النقدي السالب	

(اقتراض).		
	صافي التدفق النقدي الموجب	يشير إلى أن عمليات التشغيل مولدة للنقدية و أن الأرباح المتولدة من النشاط حقيقية وسيولة المنشأة جيدة
أنشطة الاستثمار	قياس التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة الاستثمار	مؤشر لاحتمالات النمو أو الانكماش في المستقبل
	صافي التدفق النقدي سالب	يشير إلى احتمالات نمو مستقبلية كزيادة الأرباح لأنه يعبر عن زيادة في الأصول الثابتة فالاستثمار في الأصول يزيد من الطاقة الإنتاجية و يزيد من الربحية في المستقبل
	صافي التدفق النقدي موجب	يشير إلى أن الشركة تحاول بيع أصولها الثابتة واستثماراتها المالية و هذا يؤدي إلى تخفيض الطاقة الإنتاجية و هو ما يمثل احتمالات انخفاض الأرباح في المستقبل
أنشطة التمويل	قياس التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة التمويل	مؤشر لمدى توافر أو استخدام النقدية ومدى قيام الشركة بإجراءات توزيعات أرباح على المساهمين
	صافي التدفق النقدي سالب	يشير إلى أن الشركة توزع أرباح على المساهمين أو سددت قروض ، و هو مؤشر على أن الشركة لديها سيولة نقدية متحصلة من أنشطة استثمارية أو أنشطة

تشغيلية.

فإذا كانت متحصلة من أنشطة
استثمارية يجب التحقق منها و
تحليل الأسباب

تشير إلى أن الشركة قد حصلت على موارد تمويلية كالقروض أو إصدار أسهم عادية . وهنا يجب تحليل هذه العمليات و الأسباب التي أدت الشركة إلى الإقراض و إصدار أسهم	صافي التدفق النقدي موجب
--	-------------------------

المصدر : علاء الدين جبل، مصدر سبق ذكره ، ص 86-87

5.2.1. طرائق إعداد قائمة التدفقات النقدية

تستخدم طريقتان لإعداد قائمة التدفقات النقدية وهما :

1- الطريقة المباشرة .

2- الطريقة غير المباشرة.

✓ الطريقة المباشرة

توضح قائمة التدفقات النقدية بإتباع الطريقة المباشرة المتحصلات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل كالتحصيلات من العملاء ، كما توضح المدفوعات النقدية الناتجة عن أنشطة التشغيل كتسديدات للموردين و العمالة وغيرها، بالإضافة إلى التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار و أنشطة التمويل.

أن هذه الطريقة تلاءم النظام المحاسبي المعد على أساس الاستحقاق و كما أوصت المعايير الأمريكية الصادرة من مجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية FASB باستخدام الطريقة المباشرة لأنها تفصح

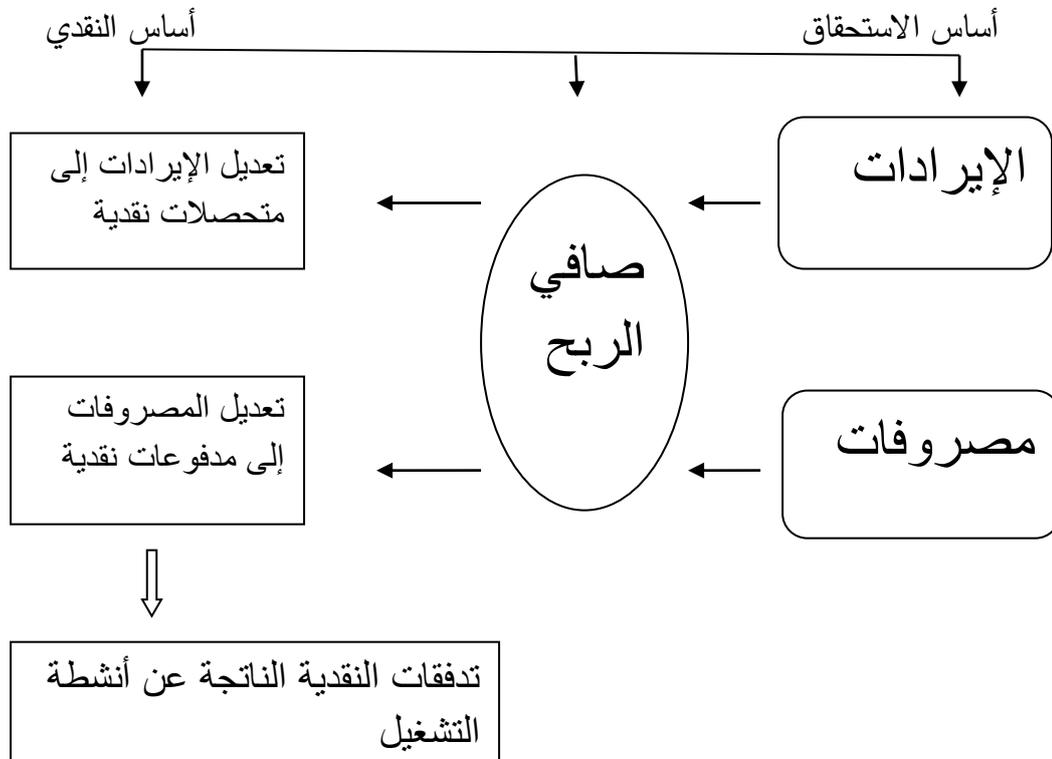
عن كل مصادر النقدية و أوجه إنفاقها في الأنشطة التشغيلية و الاستثمارية و التمويلية.

✓ الطريقة غير المباشرة

تبدأ هذه الطريقة بصافي الربح المعد على أساس الاستحقاق و تعدله باستخدام التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل بالإضافة إلى التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار و أنشطة التمويل.

و الشكل التالي يوضح التعديل صافي الدخل المعد على أساس الاستحقاق إلى تدفقات نقدية:

الشكل رقم (2)



المصدر علاء الدين جبل، مصدر سبق ذكره

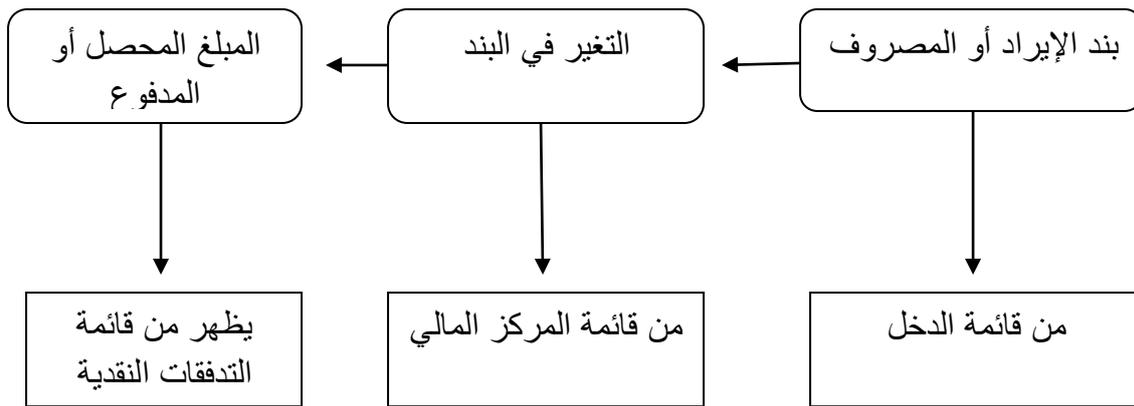
إن الاختلاف بين الطريقتين هو في إعداد التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة التشغيل، أما الأنشطة التمويلية و الاستثمارية فلا يوجد فرق بينهما بالطريقة المباشرة وغير المباشرة.

ويعد العائق الأساسي للطريقة غير المباشرة هو أنها لا تفصح عن تفاصيل التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل، فهي توضح المتحصلات من العملاء ومن إيرادات أخرى و كذلك الأمر بالنسبة للمدفوعات للموردين و العمال وغير ذلك.

6.2.1. كيفية إعداد قائمة التدفقات النقدية

يتم حساب التدفقات النقدية الخاصة بأنشطة التشغيل باستخدام بيانات قائمة الدخل و المركز المالي كما في الشكل التالي:

الشكل رقم (3)



المصدر علاء الدين جبل، مصدر سبق ذكره

و بالتالي تتم العمليات الحسابية لبنود أنشطة التشغيل وفقاً للطريقة المباشرة:

أولاً - التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل

$$1- \text{المحصل من الزبائن} = \text{المبيعات} (-) \text{التغير في رصيد الزبائن}$$

2- المحصل من الإيرادات = الإيرادات (+) التغير في الإيرادات

المقدمة (-) التغير في الإيرادات المستحقة

3- المدفوعات للدائنين = ت.ب. المبيعة (+) التغير في المخزون (-)

(التغير في رصيد الدائنين

4- المدفوعات = المدفوعات (+) التغير في المدفوعات المقدمة (-)

(التغير في المدفوعات المستحقة

ثانياً - التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار

1- المتحصلات و المدفوعات من بيع أصول ثابتة

❖ الأصول الثابتة المشتراة = رصيد الأصول الثابتة في نهاية الفترة (

+) الأصول المبيعة (-) رصيد الأصول الثابتة في بداية الفترة

❖ الأصول الثابتة المبيعة (بالتكلفة التاريخية) = رصيد الأصول الثابتة

في بداية الفترة (+) الأصول المشتراة (-) رصيد الأصول الثابتة في

نهاية الفترة

❖ الأصول الثابتة المبيعة = القيمة الدفترية المتبقية للأصل المباع

(+) الأرباح الناتجة عن البيع أو (-) الخسائر الناتجة عن البيع

2- المتحصلات و المدفوعات من الاستثمارات المالية

❖ القيمة الدفترية للاستثمارات المالية المبيعة = رصيد الاستثمارات في

بداية الفترة + تكلفة شراء الاستثمارات الجديدة - رصيد الاستثمارات في

نهاية الفترة

❖ المتحصلات من بيع الاستثمارات المالية = القيمة الدفترية للاستثمارات

المالية + أرباح بيع الاستثمارات المالية أو - خسائر بيع الاستثمارات

المالية

❖ المدفوعات لشراء الاستثمارات = رصيد الاستثمارات في نهاية الفترة +
القيمة الدفترية للاستثمارات المالية المباعة - رصيد الاستثمارات في
بداية الفترة

3- المتحصلات و المدفوعات من الإقراض الطويل الأجل الممنوحة للغير

❖ القروض الجديدة الممنوحة = رصيد القروض طويلة الأجل نهاية الفترة
+ المتحصلات من القروض - رصيد القروض طويلة الأجل بداية الفترة
❖ المتحصلات من القروض = رصيد القروض طويلة الأجل بداية الفترة +
القروض الجديدة - رصيد القروض طويلة الأجل نهاية الفترة

ثالثاً - التدفقات من أنشطة التمويل

1- المتحصلات و المدفوعات من الإقراض الطويل الأجل من الغير

❖ النقدية المحصلة من القروض = رصيد القروض في نهاية الفترة +
القروض المسددة - رصيد القروض في بداية الفترة
❖ القروض المسددة = رصيد القروض في بداية الفترة + القروض المحصلة
- رصيد القروض في نهاية الفترة

2- المتحصلات و المدفوعات المتعلقة بالأسهم

❖ النقدية المحصلة من إصدار أسهم جديدة = تخفيضات رأسمال النقدية +
رصيد آخر المدة من الأسهم - رصيد الأسهم في بداية الفترة
❖ تخفيضات رأسمال النقدية = رصيد الأسهم في بداية الفترة + النقدية
المحصلة من إصدار أسهم جديدة - رصيد آخر المدة من الأسهم

3- المدفوعات عن توزيع أرباح نقدية

❖ التوزيعات النقدية = الأرباح المحتجزة في بداية الفترة + صافي الدخل - الأرباح المحتجزة في نهاية الفترة

ويمكن تصوير قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة على النحو التالي:

الجدول رقم (6)

كلي	جزئي	1- التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية
		المتحصل من العملاء
	XX	المتحصل من بيع أوراق مالية
	XX	المتحصل من إيرادات أخرى
XX		
	(XX)	
	(XX)	النقدية المدفوعة للموردين
XX(-)		مصرفات التشغيل النقدية
XX		صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
		2- التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية
	XX	النقدية المتحصلة من بيع الموجودات طويلة الأجل
	(XX)	النقدية المدفوعة لشراء الموجودات طويلة الأجل
XX		صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية
		3- التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التمويلية

	XX	النقدية المتحصلة من إصدار أسهم
	XX	النقدية المتحصلة من أ. دفع و قروض ط. الأجل
XX		
	(XX)	النقد المدفوع لشراء سندات و سداد القروض
	(XX)	النقد المدفوع عن توزيع أرباح نقدية
XX(-)		
XX		صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية
XXX		4- صافي التدفق النقدي خلال العام
XXX		5- رصيد النقدي بداية العام
XXX		6- رصيد النقدية في نهاية العام

المصدر : Revamping the cash flow ،BW Steyn and WD Hamman

p192،2003،statement Meditari Accountancy Research Vol.11

المبحث الثالث

تحليل بيانات قائمة التدفقات النقدية للعميل أثناء دراسة طلب القرض

1.3.1. الإطار العام للتحليل الائتماني

إن قرار منح القروض و التسهيلات الائتمانية قرار ذو أبعاد متعددة ، ويجب أن يخضع لدراسة دقيقة تقوم على مجموعة من العناصر الأساسية التي يمكن حصرها في الإطار العام التالي²⁰:

1- وصف واضح للقرض يتضمن ما يلي :

- بالنسبة للعميل شخصية عنه مثل : العمر ، المؤهل ، الحالة الاجتماعيةإلخ.
- نوع القرض أو التسهيل الائتماني المطلوب و الغرض منه.
- مصادر الأموال التي سيتم سداد القرض منها ، وكذلك توقيت السداد.

2- تحليل المخاطر الائتمان : ذلك من أجل تحديد فئة القرض التي في ضوءها سيتحدد مصير القرض أو التسهيل الائتماني بالموافقة أو الرفض.

3- مصادر المعلومات المالية : تعتبر المعلومات المالية التي يُطلب من العميل تقديمها بمثابة المادة الخام لعملية التحليل المالي .

4- المعلومات الإستراتيجية : حيث يتم جمع معلومات عن نشاط الشركة بما فيه من نقاط قوة و مواطن ضعف ، وكذلك احتمالات النمو و الفشل في المستقبل ، من خلال دراسة الظروف المحيطة بالشركة

²⁰ أيمن انجرو، التحليل الائتماني و دوره في ترشيد قرار عمليات الإقراض، رسالة ماجستير ،جامعة تشرين، 2007، ص76

وبالصناعة التي تعمل فيها و عوامل السوق و المنافسة و كذلك متغيرات الاقتصاد الكلي ، وهذا ما يسمى ب " التحليل الاستراتيجي".

5- تحليل المعلومات المالية وتفسيرها : وفي هذه المرحلة تستخلص مجموعة من المؤشرات الكمية التي تدرس جنباً إلى جنب مع المؤشرات النوعية التي تم استخلاصها في الخطوات السابقة ليشكل معاً الأساس الذي يستند إليه في اتخاذ القرار.

مما سبق نستنتج أن متخذ القرار الائتماني يستند إلى نوع المعلومات و البيانات التي يتم الوصول إليها من الملف الائتماني و الاستعلام المصرفي لطالب الائتمان أولاً، ومن خلال التحليل المالي ثانياً من أجل الوصول إلى قرار سليم يتسم بدرجة من الدقة و الموثوقية.

ندرك مما سبق أن المصرف يقوم بتحليل و دراسة وافية عن العملاء المتقدمين بطلبات للحصول على قرض أو تسهيل ائتماني معين، يشمل هذا التحليل عدداً كبيراً من النواحي التي تعكس صورة العميل المالية، ويطلق على هذا التحليل "التحليل النوعي".

ولكن يجب الإجابة على السؤال التالي : لو كان العميل المتقدم بطلب الائتمان شركة أعمال لم تباشر أعمالها التشغيلية لحد الآن ، هل ينتهي دور التحليل النوعي لهذا العميل؟

من المؤكد في هذه الحالة أنه لا بد أن يتم إجراء نوع من التحليل يسمى " التحليل الفني" بهدف التأكد من إمكانية تنفيذ المشروع المقترح من الناحية الفنية ، كما يتناول هذا النوع من التحليل تحديد احتياجات اللازمة ثم ترجمة هذه الاحتياجات في شكل مالي.

1.3.2. المبادئ المحاسبية الأساسية و القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية (قائمة المركز المالي و قائمة الدخل و قائمة التدفقات النقدية) من أهم المصادر للحصول على المعلومات عن طالبي الائتمان و تفيد هذه القوائم في تقييم المركز المالي لطالب القرض و ربحيته و مقدرته على توليد تدفقات نقدية تكفي لتسيير عملياته و أداء التزاماته أي أنه من خلال عملية التحليل المالي لهذه القوائم يمكن تحديد الملاءة المالية للعميل و قدرته على تسديد حقوق المصرف عندما يحين موعد الاستحقاق و لا تقف عند هذه المرحلة و إنما تمتد أيضاً لتحديد الاحتياجات المالية للعميل ، وفيما إذا كانت الحاجة للائتمان سوف تخصص لإضافة استثمارات تسهم في نموه و استقرار أعماله التشغيلية أو سوف يستخدم الائتمان لتمويل رأس المال العامل .

و بشكل عام فإن المحلل الائتماني يركز في دراسته على :

❖ قدرة العميل على سداد التزاماته المستحقة وذلك بالتركيز على تحليل سيولة العميل و ما يمكن أن

يمتلكه من موجودات قابلة للتسييل لدعم السيولة عند الحاجة.

❖ قدرة العميل على توليد الأرباح و تحديد فيما إذا كانت الأرباح المحققة هي انعكاس لعمليات

تشغيلية تتسم بالتكرار و الديمومة ، أم هي أرباح ناتجة عن عمليات غير متكررة.

كما أن الاستفادة من التحليل الائتماني تتوقف على درجة دقة وجودة القوائم المرفق بملف طالب الائتمان

، وبالتالي التأكد من صدق و سلامة القوائم المالية المقدمة من العميل طالب الائتمان ومن إتباعها

الأسس العلمية و بصفة عامة يجب أن يراعى في إعداد هذه القوائم عدد من الفروض المحاسبية

الأساسية التي يمكن إجمالها في ما يلي :

1) فرض الفترة الدورية

2) مبدأ التكلفة التاريخية

3) مبدأ تحقق الإيراد

4) مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات

5) مبدأ الثبات

6) مبدأ الإفصاح

وعليه لا بد هنا من إلقاء الضوء على القوائم المالية التي يطلب عادةً من العميل طالب الائتمان إرفاق

طلبه بها و على مدار عدة فترات محاسبية ، وتشمل هذه القوائم ما يلي :

• الميزانية العمومية (قائمة المركز المالي):

إن الميزانية العمومية هي خلاصة التطبيق العملي للمبادئ المحاسبية ، في مرآة تعكس الوضع

المالي للعميل طالب الائتمان في لحظة معينة من خلال ما تحتويه من موجودات و مطالب ،

و بتعبير آخر فإن الميزانية العمومية ما هي إلا صورة فوتوغرافية للأوضاع المالية في لحظة

إعدادها.

ويمكن تعريف الميزانية على أنها " البيان الموضوع في نهاية فترة معينة حيث تظهر الأرصدة

المدينة و الدائنة الناتجة الجرد بتاريخ إغلاق الحسابات ، وتبين المركز المالي للمشروع في

لحظة إعدادها ، كما تظهر مصادر أموال المشروع واستخداماتها".

ومن أجل أن تحقق الميزانية غايتها في تصوير المركز المالي للوحدة الاقتصادية تصويراً يعبر عن حقيقة ما هي فيه بالواقع ، فإنه يتم ترتيب عناصر الموجودات و المطالبات ضمن مجموعات متجانسة متميزة و تظهر في الميزانية مصنفة حسب درجة السيولة بالنسبة لعناصر الموجودات و حسب درجة الاستحقاق بالنسبة لعناصر المطالبات .

ومن أجل القيام بدراسة الميزانية و جعلها صالحة للتحليل المالي فإنه يتعين تبويب بنودها لتصبح مناسبة للقيام بعملية التحليل ، ولتسهيل دراسة بنود الميزانية و التعامل معها .

وقد تطور تحليل الميزانية من تحليل الموقف المالي اللحظي إلى تحليل سلسلة من المواقف المالية و ذلك عن طريق الاستعانة بعدة ميزانيات لفترات مالية مختلفة بهدف الوقوف على التطور التاريخي الذي طرأ على المشروع ، ومحاولة استقراء مستقبله و ذلك من خلال الاتجاهات العامة للتطور و التغيير الذي طرأ لمكونات الميزانية ، و من ثم يمكن تكوين صورة متكاملة عن نشاط العميل وتحديد إمكانية التعامل معه .

ويجب ألا يتوقف محل الائتمان عند مجرد استخراج النسب المالية التي تستخدم في تقييم أداء طالب الائتمان و تقييم مركزه المالي ، و إنما يجب الدراية بالأساليب المتبعة في تقييم الموجودات و المطلوبات و كذلك تأثير السياسات المحاسبية المتبعة على قيم بنود الميزانية .

وعند دراسة المطالبات يجب حصر القروض و التسهيلات الممنوحة للعميل مسبقاً ، و آجال تلك القروض و فيما إذا كانت تتعارض مع أجل القرض المطلوب .

● قائمة الدخل:

قائمة الدخل إحدى القوائم المالية التي تبين قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق المكاسب الإيرادية خلال فترة محاسبية معينة ، و هي عبارة عن تقرير يبين مقدار الإيرادات و النفقات للوحدة المحاسبية المراد استخراج صافي دخلها أو خسائرها خلال فترة محاسبية معينة ، وتتبع أهمية هذه القائمة من كونها تظهر التغيرات الناتجة عن العمليات المالية التي تمت خلال الفترة المحاسبية²¹ .

ونجد أن قائمة الدخل تظهر للمحلل المالي مدى سلامة كل من عناصر الإيرادات ، ومدى ارتباطها بالنشاط الرئيسي للمشروع و مدى دوامها و استمرارها ، ومدى مساهمة البنود الاستثنائية

²¹ وليد ناجي الحياي ، بدر الدين علوان ، المحاسبة المالية في القياس و الاعتراف والإفصاح المحاسبي،الوراق للنشر و التوزيع، عمان،2002،ص301.

و البنود غير العادية في صافي الربح ، حيث نجد في هذه القائمة فصلاً واضحاً بين أنواع الإيرادات والمصروفات خلافاً لما في حساب الأرباح و خسائر الذي يحوي إيرادات متنوعة المصادر بعضها من نشاط جاري فضلاً عن مجموعة الإيرادات غير المتكررة ، و كذلك الأمر في جانب المصروفات الذي يحوي مصروفات متعددة بعضها عادي و البعض الآخر غير عادي، مما يترتب عليه ظهور صافي ربح أو صافي خسارة .

ويجب على المحلل الائتماني عند دراسته لإيرادات العميل ألا يبنى حكمه على الأداء التشغيلي للعميل من خلال رقم المبيعات فقط ، و إنما يجب الأخذ بالحسبان كلاً من معايير الاعتراف بالإيراد ، شروط البيع و الائتمان ، مسموحات و مردودات المبيعات و الخصومات الممنوحة ، والمركز التنافسي للعميل في السوق .

كما يتوجب دراسة أثر الطريقة المتبعة في تقييم المخزون على تكلفة المبيعات و من ثم على مجمل الربح ، و كذلك من الأمور التي يجب مراعاتها في تحليل الأرباح ، هل تعكس الأداء الفعلي للمشروع أم مجرد أرقام صورية جاءت نتيجة استغلال مزايا السياسات والإجراءات المحاسبية البديلة مع تغييرات غير مبررة تجريها الإدارة على تلك السياسات.

● قائمة التدفقات النقدية

كما وضح الباحث في البحث السابق فإنه يتم تصنيف كل من النقدية الداخلة و الخارجة في واحد من ثلاثة أنشطة وفقاً لنوع النشاط الذي تسبب في التدفق النقدي و تشمل : أنشطة التشغيل ، أنشطة الاستثمار ، أنشطة التمويل.

وتعتبر قائمة التدفقات النقدية من أهم المؤشرات بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية لأنها توضح قدرة المنشأة على توليد النقدية لحملة أسهمها و دائنيها أو إمكانيات الاستثمار المستقبلي ، كما تستخدم التدفقات النقدية من التشغيل كمؤشر على صدق الربحية ، و ذلك على أساس أن صافي الربح يتم تحديده بموجب أساس الاستحقاق ، في حين يحدد صافي التدفق النقدي بموجب الأساس النقدي ، و بناءً على ذلك فإن تحقيق المنشأة لرقم مرتفع من صافي الربح لا يعني بالضرورة أنها حققت تدفقاً نقدياً مرتفعاً و العكس بالعكس .

و تؤدي التدفقات النقدية السالبة من التشغيل و المصاحبة لوجود صافي ربح إلى الحكم على أن هذا الربح من نوعية رديئة و أنه من المحتمل أن تكون المنشأة قد استخدمت المرونة المتاحة لها في الاختيار بين الطرق و السياسات المحاسبية أو تغيير الطرق المستخدمة للوصول إلى رقم صافي الربح .

و تستخدم التدفقات النقدية من الاستثمار كمؤشر لاحتمالات النمو أو الانكماش المستقبلية ، فصافي التدفق النقدي السالب من أنشطة الاستثمار يشير إلى احتمالات نمو مستقبلية و احتمالات زيادة في الأرباح لأنه يعبر عن زيادة في الأصول الثابتة و زيادة الاستثمارات المالية و ما تحمله من احتمالات الحصول على فوائد و أرباح في المستقبل. و على العكس من ذلك فإن صافي التدفق النقدي الموجب من أنشطة الاستثمار يشير إلى لجوء الشركة إلى تسهيل أصولها الثابتة واستثماراتها ، وهو ما يمثل احتمالات انخفاض الربح في المستقبل.

وتستخدم التدفقات النقدية من أنشطة التمويل كمؤشر لمدى توافر أو استخدام النقدية من خلال الأسهم و السندات و القروض ، ومدى قيام الشركة بإجراء توزيعات أرباح على المساهمين. و باختصار يمكن القول تحليل التدفقات النقدية يكتسب أهمية كبيرة في دنيا الأعمال و ذلك لدوره الهام في اتخاذ القرارات المالية بوجه عام و قرارات الائتمان منها بشكل خاص ، حيث توفر للمحلل الائتمان الكثير من المؤشرات ذات الدلالة سواء بالنسبة لملاءة الشركة المقترضة وسيولتها ، حيث توفر هذه القائمة مؤشرات عن سيولة الشركة أكثر دلالة من تلك التي توفرها النسب التقليدية للسيولة

وعليه نجد يجب أنه عند التحليل الائتمان التركيز على التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية على اعتبار أنه يتسم بالاستمرارية ، وذلك على عكس المصادر الأخرى ، و بالتالي يجب تحديد نسبة مساهمته في جملة مصادر النقد و كلما ارتفعت النسبة كلما انخفضت مخاطر القرض و العكس بالعكس. و يجب أيضاً دراسة التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية و التعرف على المجالات الرئيسية لاستخدامات النقدية فيها.

كذلك يمكن التعرف من خلال دراسة التدفقات النقدية التمويلية على السياسات التي تتبعها الشركة في مجال التمويل و مدى اعتمادها على الديون الخارجية .

3.3.1. التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية

إن تناول قائمة التدفقات النقدية بالدراسة و التحليل يمكّن من تقييم مقدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية مستقبلية ، وبالتالي قدرتها على الاستمرار بنشاطها و سداد التزاماتها . و قد ازدادت أهمية هذه القائمة انطلاقاً من بعض التجارب الائتمانية التي أثبتت أن صافي الربح وحده ليس كافياً كدليل على قدرة المنشأة على سداد التزاماتها، فهناك العديد من المنشآت التي لم تستطع بالفعل سداد التزاماتها بسبب مشاكل تتعلق بتوافر النقدية لديها بالرغم من أن وضع الربحية لديها جيد ، لذلك لابد من التوفيق بين هدفي الربحية و السيولة و ألا يطغى أحدهما على الآخر .

و كما هو الحال بالنسبة لقائمتي الدخل و المركز المالي يمكن استخراج مجموعة من النسب التي تفيد في تقييم أوجه النشاط المختلفة بالمنشأة.

و فيما يلي أهم النسب التي تخدم التحليل المالي لأغراض منح القروض أو التسهيلات الائتمانية:

$$\text{مؤشر النشاط التشغيلي} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{صافي ربح العمليات قبل الفائدة و الضريبة}}$$

و توضح هذه النسبة مقدرة الأنشطة في الشركة على توليد التدفق النقدي التشغيلي ، بعبارة أخرى تعتبر مقياساً لجودة صافي الربح العادي في المنشأة ، و تزداد هذه الجودة بازدياد و تنقص بنقصانها .

و هناك مؤشر آخر على جودة الأرباح هو :

$$\frac{\text{صافي التدفق النقدي}}{\text{صافي الربح (الدخل)}}$$

و توضح هذه النسبة جودة صافي الدخل في المنشأة ، حيث أن تحقيق المنشأة لرقم مرتفع من صافي الدخل لا يعني بالضرورة أنها حققت تدفقاً نقدياً مرتفعاً و العكس بالعكس .

$$\frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{مجموع الموجودات}} = \text{العائد على الموجودات}$$

وتقيس هذه النسبة كفاءة المنشأة على توليد تدفق نقدي تشغيلي من موجوداتها.

$$\text{نسبة التدفق النقدي التشغيلي} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{صافي المبيعات}}$$

وتعتبر هذه النسبة مؤشراً لتوليد التدفقات النقدية من مبيعاتها أي أنها دليل على كفاءة سياسات الائتمان و التحصيل في المنشأة في تحصيل النقدية. و من النسب التي يتم اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية و تهدف إلى تقييم سيولة المنشأة :

$$\text{نسبة تغطية المطالب المتداولة} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{متوسط المطالب المتداولة}}$$

و تعتبر النسبة الأمثل 40% و يمكن أن تكون هذه النسبة على جانب كبير من الأهمية في دراسة وضع السيولة لدى المنشأة ، حيث أنها مؤشرات عن تقييم سيولة المنشأة أكثر دقة من تلك التي تعطىها النسب التقليدية للسيولة كنسبة السيولة السريعة.

$$\text{نسبة تغطية الديون} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{مدفوعات الديون طويلة الأجل}}$$

وتعتبر النسبة مقبولة بين 3 - 5 سنوات

$$\text{نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون} = \frac{\text{فوائد الديون}}{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}$$

إن ارتفاع هذه النسبة مؤشر سيء و ينبئ بمشاكل في سوف تصادف الشركة تأمين السيولة الأزمة لسداد الفوائد المستحقة للديون

الفصل الثاني

الائتمان في المصارف و إدارته

المبحث الأول: ماهية الائتمان المصرفي وأنواعه

المبحث الثاني: آلية الإقراض في المصارف

المبحث الثالث : المخاطر الائتمانية

المبحث الأول

ماهية الائتمان المصرفي وأنواعه

تؤدي المصارف في كل بلد من بلدان العالم دوراً حيوياً في تنمية النشاطات الاقتصادية سواء الزراعية أو الصناعية أو التجارية أو الخدمية. تاريخياً تقوم المصارف التجارية بوظيفة الوسيط المالي بين المدخرين من الأفراد و المؤسسات و بين فئات القطاعات الإنتاجية (المقترضين). حيث يتمثل دورها في جذب الودائع و العمل على توظيفها في مختلف القطاعات الاقتصادية لتحقيق الأرباح. و من هنا تتبع أهمية توفر المصارف التجارية لتغطية الاحتياجات المالية للمجتمع في جميع القطاعات الإنتاجية.

و يمكن تمثيل وظيفة المصرف بعلاقة وفقاً للشكل التالي:

الشكل رقم (4)



وضمن هذه العلاقة يستطيع المصرف من خلال ما يمارسه من أنشطة مختلفة أن يضمن تحقيق غايات الأطراف الثلاثة التي تشكل العلاقة وفق الشكل أعلاه،

وهي:²²

²² د. الزبيدي ، حمزة محمود-إدارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني ، الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ،الأردن ، 2002،ص23

المدخر (المودع).

المقترض .

المصرف (الوسيط).

(1). المدخر (المودع): لأن الفائض من الأموال يعتبر عبئاً على مالكة لذلك فهو يسعى سواء كان شخصاً طبيعياً أم اعتبارياً إلى إيداعه لدى المصرف أملاً في تحقيق عائد متمثلاً بالفوائد.

(2). المقترض: يحصل الأشخاص الطبيعيون أو الاعتباريون على ما يحتاجون إليه من أموال من المصارف نظير تكلفة تمثل الفائدة التي يدفعها المقترض للمصرف.

(3). المصرف (الوسيط): الجهة التي تقرب بين القطاعات التي تتوفر لديها فائض من الأموال و القطاعات الأخرى التي تحتاج إلى الأموال ، ووساطته هنا تتطلب منه القدرة على المحافظة على أموال المودعين و القدرة على استرداد أمواله من المقترضين ، لتحقيق عائد يتمثل في الفرق بين ما يدفعه و بين ما يحصل عليه .

و بنظرة سريعة إلى مفردات ميزانية أي مصرف نجد أن القروض تمثل البند الأكبر من أصول المصرف لأنها الخدمة الرئيسية التي يقدمها لعملائه و بالتالي هي المصدر الرئيسي لربحية المصرف.

حيث أنه حسب الإحصائيات التي قدمها المصرف التجاري السوري حتى نهاية الربع الأول من العام الجاري 2010 بأن إجمالي التسهيلات التي قدمها المصرف خلال الربع الأول من العام الجاري بلغت 396948 مليون ليرة سورية شملت محفظة السندات المحسومة بقيمة 1393 مليون ليرة سورية وقروض بضمانات عينية بحساب الليرة السورية وصل مقدارها إلى نحو 146347 مليون ليرة سورية مقارنة بـ 3153 مليون لنفس القروض بالعملة الأجنبية.

بينما بلغت القروض التي منحها المصرف بضمانات شخصية بالليرة السورية نحو 23850 مليون ليرة سورية و 1597 مليون لذات القروض بالعملة الأجنبية.²³

وتتأثر المصارف إلى حد كبير بكافة التغييرات في الظروف الاقتصادية العامة شأنها في ذلك شأن باقي الوحدات الاقتصادية الأخرى داخل المجتمع.

و ينعكس ذلك على نشاطها و نتائج أعمالها الأمر الذي يستوجب عليها إتباع خطط مرنة لتوظيف أموالها لتلاءم الظروف السائدة بما يحفظ أموال المودعين من ناحية ويحقق لها عائد مناسب على استثماراتها من ناحية أخرى.

حيث أن المصرف بمنحه الائتمان يكون قد أقرض المبالغ التي كانت عبارة عن ودائع لديه وهو ملتزم بردها عند حلول أجلها وليس عند طلبها، ولذلك تعنى المصارف بتحقيق المواءمة بين مواعيد قروضها واستحقاقات الودائع لديها وإلا اضطرت إلى الاستعانة بما لديها من أموال سائلة أو الاقتراض من مصارف وجهات أخرى مما يعد نذيراً بضعف مركزها المالي.

إن المصارف التجارية تمنح التسهيلات الائتمانية بعد دراسة مصرفية واعية هادفة لمركز العميل المالي ووسائله المالية، وبعد التأكد من قدرته على تسديد قيمة التسهيل بالإضافة إلى ما يستحق من فائدة ومصاريف وعمولات في المواعيد المحددة، وذلك كله من منطلق أن هذه التسهيلات الائتمانية تتم من ودائع العملاء الذين لهم الحق فيطلب سحب ودائعهم في أي وقت.

و من الأهمية بمكان القول بأن قدرة المصرف على القيام بوظيفة الإقراض تعتمد على السياسة الائتمانية في المصرف و مدى مراعاة عناصر هذه السياسة.

1.1.2. تعريف الائتمان

إن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض، واصطلاحاً: هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض ، ويراد به في الاقتصاد الحديث أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمد على المصارف بأنواعها²⁴.

²⁴ عبد العزيز دغيم، ماهر أمين، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، العدد 28 ، 2006، ص194.

ويعرّف الائتمان بأنه: "الثقة التي يوليها المصرف التجاري لشخص ما حين يضع تحت تصرفه مبلغاً من النقود أو يكفله فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته، وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه المصرف من المقترض يتمثل في الفوائد والعمولات والمصاريف"²⁵.

وهكذا يكون التسهيل الائتماني عبارة عن إما:

(1) مبلغ محدد من المال يتفق عليه ويضعه المصرف تحت تصرف العميل لاستخدامه في غرض محدد ومعلوم للمصرف، وفي الحدود والشروط، وبالضمانات الواردة بتصريح التسهيل الائتماني خلال مدة سريانه وذلك بهدف تنمية نشاط العميل الجاري المتسم بالنجاح، مقابل تعهد والتزام العميل برد هذا المبلغ مع الفوائد والعمولات والمصاريف المستحقة من خلال البرنامج الزمني المقرر للسداد،

وإما: (2) تعهد يصدر من المصرف بناء على طلب العميل لصالح طرف آخر (المستفيد) ولأجل غرض معين ومحدد، ولأجل معلوم، كما هو الحال في خطاب الضمان حيث يصبح المصرف بمجرد إصداره لخطاب الضمان متعهداً بأداء قيمته للمستفيد عند أول طلب دون أية معارضة من أي جانب شريطة أن تصل المطالبة للمصرف في موعد غايته تاريخ استحقاق خطاب الضمان.

وتعرّف القروض المصرفية: بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة. ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر. وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية ويحتوي على مفهوم الائتمان والسلفيات، حتى إنه يمكن أن يكتفي بأحد تلك المعاني للدلالة على إحداها .

²⁵ منال الخطيب، تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية، رسالة ماجستير، جامعة حلب،

2.1.2. تعريف السياسة الائتمانية وعناصرها:

وتعرف السياسة الائتمانية بأنها مجموعة المبادئ والأسس التي تنظم أسلوب دراسة ومنح التسهيلات الائتمانية، وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها، وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات المطلوب منحها (الحدود)، وأنواعها، وأجلها الزمنية، وشروطها الرئيسية.

وللوصول إلى قرار ائتماني سليم يجب أن يكون داخل إطار وأهداف السياسة الائتمانية للمصرف، وهي تختلف بعض الشيء من مصرف إلى آخر تبعاً للظروف الخاصة بكل مصرف.

ويأتي مرحلة القرار الائتماني مرحلة تالية وهامة تتمثل في متابعة التسهيلات الائتمانية الممنوحة. ولها وسائلها وأساليبها الخاصة للمحافظة على أموال المودعين .

وتتمثل أهم عناصر السياسة الائتمانية فيما يلي:

(1) القطاعات والأنشطة التي يخدمها المصرف التجاري في مجال منح التسهيلات الائتمانية، حيث يجب أن يتفق التسهيل الائتماني مع طبيعة النشاط النوعي للمصرف (تجاري - صناعي - زراعي - عقاري)، كما يجب أن يتفق مع حجم الموارد المالية للمصرف ومدى تأثيرها في تحديد المجالات التي يمكن للمصرف تمويلها، كما يجب أن يتفق مع متوسط قيمة الموارد المالية المتاحة للمصرف من حيث آجال الودائع وتوزيعها، ومدى انتشار فروع المصرف وبالتالي إمكانية توجيه الائتمان إلى قطاعات وأنشطة مختلفة باختلاف النشاط المتميز للبيئة الكائن بها فرع المصرف.

(2) الأغراض التي تمنح من أجلها التسهيلات الائتمانية، وهي أغراض إنتاجية تتعلق بالعمليات الإنتاجية، مثل تمويل النشاط التجاري (شراء مواد خام أو بضائع بغرض البيع أو دفع أجور ومرتببات أو تغطية المصروفات العمومية والإدارية، الخ)، وتمويل النشاط الاستثماري من حيث إنشاء مشروعات جديدة أو توسعات استثمارية

في مشروعات قائمة أو إحلال وتجديدات الطاقة الإنتاجية للمشروعات القائمة ،
يضاف إلى ذلك الأغراض الاستهلاكية.

3.1.2. آجال التسهيلات الائتمانية وأسلوب سداده

يعد أجل التسهيل الائتماني (تاريخ سداده) من أهم عناصر القرار الائتماني، حيث
تكون التسهيلات الائتمانية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، وحيث يتحدد لها
برنامج زمني بهدف أن تحل موارد العميل الذاتية تدريجيًا محل التسهيل الائتماني
المقدم من المصرف، أو تترك كوعاء دائم لمقابلة احتياجات العملاء واختناقات
السيولة لديهم، على أن يودع بها متحصلات نشاطهم بصورة مستمرة بحيث تتميز
هذه التسهيلات بالنشاط والحركة، وتكون معدلات هذا النشاط والحركة أحد معايير
اتخاذ القرار بتجديدها أو تعديلها بالزيادة أو التخفيض.

4.1.2. الضمانات التي يقدمها العملاء للمصارف مقابل التسهيلات الائتمانية:

لا بد أن يقابل التسهيلات الائتمانية التي يصرح بها ضمانات كافية لسداد قيمة
التسهيلات بالإضافة إلى ما يستحق عليها من فائدة أو عمولات ومصاريف وذلك
طالما أن هذه التسهيلات تتم من ودائع العملاء، أي من مال عام سيقوم المصرف
برده إلى أصحابه بالإضافة إلى ما يستحق عليه من فائدة مدفوعة .
وحتى التسهيلات الائتمانية بدون ضمان التي تصرح بها المصارف التجارية لبعض
عملائها لها ضماناتها التي تتمثل في وسائل العميل المالية، وفي مركزه الاجتماعي
والأدبي أو السياسي، ويحرص هؤلاء العملاء على الوفاء بالتزاماتهم تجاه المصرف.

5.1.2. أنواع التسهيلات الائتمانية

وفي مجال الاستخدام والاستثمار تتفاوت أنواع القروض والسلف من حيث:

(1) الضمانات: فتنوع التسهيلات الائتمانية إلى: قروض وسلفيات بدون ضمان

شخصي، وقروض وسلفيات بضمانات عينية، وقروض وسلفيات بدون ضمانات.

(2) آجال الاستحقاق: فتنوع التسهيلات الائتمانية إلى: تسهيلات قصيرة وطويلة

الأجل. وفي المصارف التجارية تغلب التسهيلات القصيرة والمتوسطة الأجل، بينما

تكاد تنعدم لديها التسهيلات طويلة الأجل خشية عدم تمكنها من استرداد قيمة هذه

التسهيلات إذا ما زادت سحوبات المودعين، بالإضافة إلى وجود مصارف

ومؤسسات مالية متخصصة في منح التسهيلات الائتمانية طويلة الأجل مثل

المصارف الصناعية والعقارية والزراعية

أهم أنواع التسهيلات الائتمانية بدون ضمان:

(1) التسهيلات الائتمانية بدون ضمان: وتمنح هذه التسهيلات اعتمادًا على المركز

المالي للعميل وكفيله (إن وجد) وفقًا لما تسفر عنه الدراسة الائتمانية في هذا الشأن،

ونوع التسهيل الائتماني المقدر للعميل، ومع مراعاة أن يكون التمويل لأغراض

التشغيل لعمليات تتوافر فيها طبيعة التصفية الذاتي فالمصرف التجارية قد يمنح

عميله الذي يثق فيه قروضًا بدون ضمانات (تسهيلات على المكشوف) معتمدًا في

ذلك على قوة ومثانة مركزه المالي وسلامة نتائج أعماله، وحسن سمعته.

(2) التسهيلات الائتمانية بضمان: وتمثل الضمانات وسائل تأمين المصرف

التجاري ضد خطر عميله، حيث تساعده على استيفاء حقه عندما يتعثر العميل في

السداد في موعد الاستحقاق وذلك بالتصرف في الضمان، كما أن وجود الضمان

تحت يد المصرف يعطي له الحق في جزء من الذمة المالية للعميل بما يحميه من

قسمة الغرماء عند تصفية أموال العملاء. وقد تكون الضمانات عينية أو شخصية،

وقد يجمع المصرف التجاري بين النوعين من الضمانات فيطلب من عميله أن يقدم

له كفيلاً شخصياً مليئاً بالإضافة إلى رهن محله التجاري أو عقاراً يملكه أو أوراق

مالية أو بضائع، أو التنازل للمصرف عن بعض مستحققاته لدى الغير، أو غير ذلك

من أنواع الضمانات. وأهم أنواع التسهيلات الائتمانية مقابل ضمانات هي:

- 1- التسهيلات لخصم أو بضمان كمبيالات محلية،
 - 2- التسهيلات لخصم أو بضمان كمبيالات خارجية،
 - 3- التسهيلات الائتمانية بضمان أوراق مالية (أسهم وسندات)،
 - 4- التسهيلات الائتمانية بضمان بضائع،
 - 5- التسهيلات الائتمانية لإصدار خطابات الضمان،
 - 6- التسهيلات الائتمانية بضمانات متنوعة مثل القروض بضمان شهادات الاستثمار، والقروض بضمان ودائع لأجل أو الودائع بإخطار أو ودائع التوفير.
- التسهيلات الائتمانية من حيث آجال استحقاقها:
- 1- القروض والسلف قصيرة الأجل: ولا تزيد آجالها عن سنة وتمثل الجانب الأكبر من قروض المصارف التجارية، وتعد أفضل أنواع التوظيف لديها، وهي تمنح بغرض تمويل الأنشطة الجارية للعملاء.
 - 2- القروض متوسطة الأجل: وتتراوح آجالها بين سنة وخمس سنوات، وهي تمنح بغرض تمويل الأنشطة الاستثمارية.
 - 3- القروض طويلة الأجل: وتزيد آجالها عن خمس سنوات، وتمنح بغرض إقامة المشروعات الجديدة أو لتطوير مشروعات قائم

المبحث الثاني

آلية الإقراض في المصارف

1.2.2. إجراءات منح الائتمان

غالباً ما تنظم المصارف سياسة واضحة تشرح من خلالها الإجراءات أو الخطوات اللازمة لمنح القروض أو التسهيلات الائتمانية بشكل عام ، و ذلك من أجل تفادي وقوع أي خطأ أو خلل أثناء عند اتخاذ القرار بمنح الائتمان أو عدمه ، و أهم المراحل التي تمر بها عملية منح الائتمان :

- 1- **استلام طلبات الائتمان و دراستها :** حيث يتم في هذه المرحلة استلام طلبات العملاء الراغبين بالحصول على تسهيلات الائتمانية و تكون هذه الطلبات معدة وفق نموذج معين يحدده المصرف ، يشتمل هذا النموذج على جميع البنود الأساسية التي من تساعد على دقة التحليل و اتخاذ القرار ، كالمهدف من الائتمان و مدته و طريقة السداد ، كما قد يتطلب الأمر إجراء مقابلة شخصية مع العميل لاستكمال الجوانب التي لا يوضحها طلب الائتمان ، أو حتى القيام بزيارة ميدانية إلى مشروع العميل لتكوين صورة شاملة عن العميل.
- 2- **تحليل البيانات المالية للعميل :** عادة ما يطلب من العميل فرداً أو شركة ، أن يرفق طلبه سلسلة متصلة من القوائم المالية التاريخية على مدار عدة فترات محاسبية سابقة ، يتم إخضاع تلك القوائم للدراسة و التحليل من قبل محلل الائتمان على مرحلتين : في المرحلة الأولى و يطلق عليها التحليل السريع¹ يكون الهدف منها أخذ فكرة سريعة و عاجلة عما إذا كان يتوفر عند العميل الحد الأدنى من شروط الاقتراض و التي بناءً عليها يُحدد ما إذا كان يمكن قبول طلب الائتمان المبدئي أم لا . فإذا ما اجتاز العميل هذا الاختبار يتم الانتقال إلى المرحلة التالية التي يتم من خلالها التحليل المالي الدقيق و و بناءً على نتائجه يتخذ القرار بمنح العميل التسهيل المطلوب أو عدمه .²⁶
- 3- **الاستفسار عن العميل :** و في هذه المرحلة يتم السؤال عن سمعة المقترض و تاريخه الائتماني مع المصرف في حال وجود تجربة سابقة أو مع المصارف الأخرى ، حيث أن لنتائج هذه المرحلة أثر مهم على اتخاذ القرار السليم بشأن طلب العميل.
- 4- **التفاوض مع العميل :** بعد استكمال المعلومات اللازمة عن طلب القرض أو التسهيل الائتماني و عن العميل و دراستها ، يقوم المصرف بالتفاوض مع العميل للتوصل إلى

²⁶ محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني، دار وائل للنشر ، الأردن ، 2003.

- شروط العقد و التي تحدد مبلغ القرض و طريقة صرفه و سداده ، و الكفالات المطلوبة.
- 5- **طلب الضمان التكميلي:** حيث يطلب المصرف من العميل استكمال الوثائق الخاصة بالضمان من ناحية إثبات ملكية الضمان و صلاحيته .
- 6- **توقيع عقد الائتمان :** إذا ما اتفق المصرف و العميل على شروط العقد تكون الخطوة التالية توقيع عقد يحد حقوق وواجبات الطرفين و المتفق عليها.
- 7- **صرف القرض :** و يقوم المصرف في هذه المرحلة بوضع قيم القرض المتفق عليه تحت تصرف العميل.
- 8- **استرداد القرض:** و تعد هذه المرحلة الأهم لإدارة الائتمان حيث يتم تحصيل الأقساط وفقاً لجدول السداد المتفق عليه. ولضمان عملية السداد فإنه من الضروري فتح ملف لكل عميل يتضمن كافة المستندات المتعلقة بالحالة ، و متابعة القرض و استقضاء الحالة المالية للعميل بعد حصوله على القرض و ذلك لاكتشاف أي خلل محتمل حدوثه مما يسهل المعالجة قبل استفحال الوضع و تعثر القرض.

2.2.2. معايير منح الائتمان المصرفي:

لعل أبرز منظومة ائتمانية لقيت قبولاً عاماً لدى محلي ومانحي الائتمان على مستوى العالم عند منح القروض، هي تلك المسماة بـ 5C's، وفي مضمونها الكثير من الجوانب المشتركة التي تعكس درجة المخاطرة التي سوف تتعرض لها إدارة الائتمان، والأخذ بها وإمكانية تحليلها تمنح إدارة الائتمان قدرة أكبر في تجنب الكثير من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها، فلا يوجد ائتمان خالي من المخاطر.

وفيما يلي عرض لنموذج 5C's والتي من خلال عملية التحليل الائتماني له يمكن تحديد دقة القرار الائتماني للوصول إلى قناعة بمدى دقة القرار المتخذ أو رفضه، وهي:

1- شخصية العميل:

ويقصد بها دراسة شخصية العميل المقترض وسمعته ، وملامح تلك الشخصية ومدى اقتناع المحلل الائتماني بأمان كامل في التعامل - كبنك - مع هذا العميل من منظور ائتماني.

2- قدرة العميل على الاستدانة:

يعتبر عامل القدرة على الاستدانة أحد أهم العوامل التي تؤثر في مقدار المخاطرة التي تتعرض لها إدارة الائتمان، ورغم أن القدرة على الاستدانة تحدد مقدرة العميل في إعادة ما حصل عليه من ائتمان للمصرف، إلا أن هناك عدة آراء حددت ما هي القدرة كمتغير في المخاطرة، ويمكن تجميع تلك الآراء وفق أربعة اتجاهات رئيسية مختلفة وردت عند بعض المهتمين، وهي²⁷:

الاتجاه الأول: هو تفسير القدرة من خلال اقترابها من الشخصية، فهي تعني أهلية الشخص على الاقتراض.

الاتجاه الثاني: ينصرف إلى تحديد القدرة بالقابلية الإدارية للعميل في أن يكون قادراً على مباشرة أعماله وإدارتها إدارة حسنة سليمة تضمن للمصرف سلامة إدارة الأموال المقدمة له في صورة تسهيلات ائتمانية.

الاتجاه الثالث: يركز هذا الاتجاه على الأمور المالية البحتة في توضيح القدرة، حيث يركز حول قدرة العميل طالب الائتمان على خلق عائد متوقع كافي لضمان تسديد ما عليه من التزامات مستحقة اتجاه المصارف.

الاتجاه الرابع: ينظر إلى القدرة على الاستدانة بمقدار التدفق النقدي المتوقع للعميل، إذ ينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى أن قدرة العميل على سداد الائتمان تعتمد على مقدار التدفقات النقدية المتوقع تحقيقها من مصرف العميل.

وعليه يمكن قياس مدى قدرة العميل على السداد من خلال العوامل الآتية:

1) مدى قدرة العميل من حيث العلم والخبرة على إدارة وممارسة نشاطه.
2) التعرف على موارد التدفق النقدي للعميل طالب الائتمان والتي ستكون المصدر الأساسي للسداد.

3) مدى تنوع أنشطة وأعمال العميل طالب الائتمان.

4) دقة البيانات المحاسبية الخاصة بالقيود المحاسبية والطرق المحاسبية المستخدمة.

5) درجة الرقابة الداخلية في المشروع الذي يعمل فيه العميل طالب الائتمان .

6) التعرف على مركز العميل في السوق وعامل الحصة السوقية له.

22 حمزة الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢ م.

7) المراحل التي قطعها المشروع الاستثماري للعميل طالب الائتمان .

8) التعرف على مدى استقرار الطلب على منتجات العميل في الفترة الحالية، والتنبؤ

9) بالطلب المستقبلي على منتجاته .

تتبع المصارف الإسلامية طرقاً كثيرة تماثل ما تتبعه المصارف التجارية للتعرف على كفاءة ومقدرة طالب التمويل مثل معدل دوران الموجودات الثابتة لديه ودوران رأس المال العامل... إلخ، ومن الجدير بالذكر أن عدم كفاءة الإدارة أو طالب التمويل لا تعني رفض تمويل المشروع كما هو الحال في المصارف التجارية في معظم الأحيان إذ تتميز المصارف الإسلامية هنا بوجود التمويل بالمشاركة في حال اقتناعها بالمشروع مما يمكنها من استغلال خبراتها في إخراج المشروعات المفيدة والناجحة إلى الوجود والتي لم تكن لتنجح في ظل إدارة غير كفؤة.

3- رأس المال للعميل:

ويقصد بها ملاءة العميل المقترض وقدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له حين تأزم الأمور لديه ، ومن ثم استعادة البنك لما سبق ومنحه لذلك العميل في أسوأ الظروف.

4- الضمانات التي يمكن للعميل تقديمها للمصرف:

لا بد أن يقابل التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء ضمانات كافية لسداد قيمة هذه التسهيلات، بالإضافة إلى ما يستحق عليها من فائدة أو عمولات ومصاريف، وتهدف المصارف من الحصول على الضمانات إلى تحقيق التوازن بين التسهيلات الائتمانية التي تصرح بها المصارف وبين ما يقابلها من ضمانات، حيث أن احتمال الخسارة أمر وارد ومتوقع كاحتمال الربح، كما أن الخطأ في التقدير أمر وارد أيضاً لما قد يحدث من متغيرات خارجة عن إرادة كل من المصرف والعميل على حد سواء.

ويقصد بالضمان مقدار ما يملكه العميل من موجودات منقولة وغير منقولة والتي يرهنها العميل لتوثيق الائتمان المصرفي، ويأتي الضمان بمثابة تعزيز أو حماية لمخاطر معينة تتعرض لها إدارة الائتمان في المصارف عندما تتخذ القرار بمنح الائتمان، ولذلك كلما زاد احتمال الخطر الذي يحيط بالعملية الائتمانية كلما كانت الضمانات المطلوبة أكبر لحماية حقوق المصرف²⁸.

23 حمزة الزبيدي، مصدر سبق ذكره.

إن الضمان الأفضل للمصرف هو ذلك الضمان الذي يمكن تحويله إلى نقد بسهولة وبدون خسارة، ولذلك يجب أن يراعى عند تحديد الضمان ما يأتي:

- أ- عدم تقلب قيمة الضمان بشكل كبير خلال فترة الائتمان.
- ب- تكون درجة الرهن من الدرجة الأولى لصالح المصرف بحيث يمكن استخدام هذه الضمانات بسداد قيمة الائتمان عند عجز العميل عن السداد وبذلك تضمن إدارة الائتمان الأسبقية الأولى لتحصيل أموالها.
- ت- تكون ملكية العميل للضمانات ملكية كاملة وليست محل نزاع.
- ث- كفاية الضمانات المقدمة لتغطية قيمة الائتمان والفوائد والعمولات الأخرى قدر المستطاع.

ومن الطبيعي أن تختلف المصارف التجارية عن المصارف الإسلامية فيما يتعلق بالضمانات، فالمصارف التجارية تطلب الضمانات على جميع أنواع الائتمان التي تمنحها للعملاء، في حين أن المصارف الإسلامية لا تطلب الضمانات في العديد من صيغ الائتمان الموجودة لديها، فهي لا تستطيع مثلاً أن تطلب الضمان على صيغة المشاركة أو المضاربة.

5- الظروف الاقتصادية:

والمقصود بها هي قيام المحلل الائتماني بدراسة المناخ الاقتصادي العام والذي يعمل فيه كل من البنك والعميل طالب الائتمان ، ومدى تناسب نشاط العميل مع الاتجاه الاقتصادي العام السائد من عدمه، وذلك لتأثر قدرة العميل بهذا المناخ بشكل أو بآخر ، مثل ركود المناخ السياحي في مجتمع ما في فترة معينة ، لا يناسبه مثلاً قيام البنوك في ظل هذا المناخ وفي هذا التوقيت تحديداً بالتوسع في الإقراض لشريحة المؤسسات السياحية بوجه عام. لذلك عدم التخطيط السليم لأسس إقراضية سليمة يعرض البنوك للمخاطر المصرفية، التي ينتج عن سوء إدارتها ملف من أصعب الملفات المصرفية ألا وهو ملف الديون المتعثرة.

3.2.2. العوامل المؤثرة في قرار الإقراض

بالإضافة إلى المعايير المذكورة في الفقرة السابقة و التي تستخدمها إدارة الائتمان في تقييم العميل طالب الائتمان هناك عوامل تؤثر على قرار المصرف في منح القرض فمنها ما هو المتعلق بالمصرف ومنها ما يتعلق بالائتمان و سوف نستعرضها على الشكل التالي:

1- مجموعة العوامل المتعلقة بالمصرف:

• درجة السيولة التي يتمتع بها المصرف:

وتتمثل في حجم الأموال النقدية غير الموظفة والتي تفيض عن حاجة المصرف حالياً، أو مقدار .التوظيف الحالي وشكل هذا التوظيف في أصول المصرف ومدى قابليتها للتسييل بسرعة وتؤثر على السيولة في المصرف عدة عوامل أساسية أهمها:

- نسبة الاحتياطي الإلزامي التي تفرضها سلطة المصرف المركزي.

- نسبة السيولة القانونية التي تحددها قوانين سلطة المصرف المركزي.

• الإستراتيجية التي يتبعها المصرف في اتخاذ قراره الائتماني:

تؤثر الإستراتيجية التي يتبعها المصرف في قراره الائتماني، أي في استعداده لمنح ائتمان معين أو عدم منح هذا الائتمان، فعادة ما تقوم المصارف بإتباع أو تبني أحد الاستراتيجيات الآتية :

▪ إستراتيجية قيادة السوق : وهي إستراتيجية هجومية تتبناها المصارف كبيرة الحجم والتي تتوسع باستمرار، ومن ثم تكون قدرتها ورغبتها في منح مزيد من الائتمان كبيرة.

▪ إستراتيجية الانقياد للسوق : وتتبعها المصارف المتحفظة التي تعاني من خلل في مراكزها المالية ومن ثم فإنها تستخدم الأدوات التقليدية في منحها للائتمان، ولا تقبل على أي عملية تتضمن مخاطر غير معتادة .

▪ إستراتيجية الرشادة الائتمانية : وتقوم المصارف صغيرة الحجم بإتباعها عادة، خاصة إذا كانت مواردها المالية محدودة.

• الهدف العام للمصرف:

تسعى المصارف إلى تحقيق الأرباح، وبالرغم من أن تحقيق الأرباح يعتبر الهدف الأساسي للمصارف، إلا أن هناك مجموعة أخرى من الأهداف تسعى المصارف إلى تحقيقها السيولة والاستقرار وتحقيق التنمية الاقتصادية وغيرها.

إلا أن هذه الأهداف في مجملها تبدو متناقضة، فمثلاً تركيز المصرف على هدف الربحية دون أخذ السيولة بعين الاعتبار، وتركيز المصرف على السيولة دون أخذ موضوع الربحية بعين الاعتبار يعتبر أمراً عقيماً، لأن النقد في الخزائن وجه من أوجه الاستخدام غير المدرة للدخل، وهكذا فإن على إدارة المصرف الموازنة الحكيمة للأهداف سابقة الذكر.

• حصة المصرف في السوق المصرفي:

يجب أن تسعى المصارف لزيادة حصصها السوقية وذلك من خلال ما تقدمه من تعاملات رائدة وفريدة لا تقدمها المصارف الأخرى، وتنقسم حصة المصرف في السوق المصرفي إلى أربعة أجزاء وهي:

❖ حصة في الإيداعات وتشمل (عدد المودعين، حجم الإيداعات، توزيع المودعين وفقاً لنوع الوديعة، ونوع التعامل).

❖ حصة في التوظيف وتشمل (عدد العملاء، حجم التوظيف، توزيع التوظيفات حسب نوع العميل).

❖ حصة في الخدمات المصرفية وتشمل (أنواع الخدمات المصرفية التي من المتوقع تأديتها، وإمكانيات التطوير).

❖ حصة في الأموال المدارة لحساب العملاء ويدخل في ذلك صناديق الاستثمار.

• إمكانيات المصرف المادية والبشرية:

وتشمل الكفاءات الإدارية وخبرة القائمين على عملية منح الائتمان، فكلما تعاظمت إمكانيات المصرف المادية والبشرية، كلما تعاظمت درجة استعداده على منح الائتمان من عدمه.

2- مجموعة العوامل المتعلقة بموضوع الائتمان:

هناك مجموعة من العوامل تتعلق بموضوع الائتمان نفسه وتشمل:

• الغرض من التسهيلات الممنوحة للعملاء:

لا بد أن يكون الغرض واضحاً ومحددًا داخل الدراسة الائتمانية، وأن يعكس ذلك نفسه في الكيفية التي سيتم بها منح التسهيلات الائتمانية المقترحة، ويرتبط بالغرض أسلوب وطريقة السحب من هذه التسهيلات، ومصادر السداد المتوقعة وأسلوب هذا السداد، كما يرتبط الغرض بطبيعة الضمانات التي استلزمها الدراسة الائتمانية.

• مدة التسهيل:

من المتعارف عليه أن المخاطر تزداد بازدياد المدة الممنوح عنها التسهيل، ومن ثم يجب معرفة المدة التي يرغب العميل في الحصول على التسهيل خلالها، ومتى سيقوم بالسداد، وهل تتناسب فعلاً مع إمكانيات العميل وقدراته، ومع الموارد أو عائد النشاط الذي يمارسه بحيث تكفي الإيرادات المتولدة عن هذا النشاط لسداد التزامات التسهيل أم لا .

• مصدر وطريقة السداد:

من الضروري معرفة مصدر السداد لدى العميل للوقوف على مدى إمكانية سداد التسهيلات من الموارد الناجمة عن نشاط العميل، وتقييم مدى انتظامها وكفايتها لسداد كافة الالتزامات من عدمه، ثم طريقة السداد من حيث السداد على دفعة واحدة أو بأقساط دورية أو حق السحب والإيداع خلال فترة التسهيلات، ومن ثم يتعين على الباحث الائتماني دراسة كيفية السداد للتسهيلات الممنوحة لتقييم مناسبتها للعميل والنشاط الممول وسياسة المصرف الائتمانية .

• نوع ومبلغ التسهيلات المطلوبة:

يجب تحديد نوع التسهيل المطلوب وهل يتوافق مع السياسة العامة للائتمان في المصرف أم يتعارض معها، وهل يتناسب فعلاً مع الغرض أو النشاط الذي سيقوم بتمويله، وهل هناك عقبات معينة تحول دون سداد هذا التسهيل من جانب العميل سواء في الوقت الحاضر، أو في المستقبل خلال فترة الائتمان، وكذلك الأمر بالنسبة لمبلغ التسهيل حيث له أهمية محورية خاصة، فكلما زاد المبلغ عن حد معين كلما زادت مخاطر عدم سداه، وكلما كان المصرف أحرص في الدراسات والبحوث التي يجريها، إما إذا كان مبلغ التسهيل المطلوب صغير فإنه يكون من السهل الحصول عليه إذا ما توافرت الشروط الائتمانية المعتادة فيه .

المبحث الثالث

المخاطر الائتمانية

يعد منح الائتمان النشاط الرئيسي لتحقيق الربحية في البنك التجاري رغم ما يتعلق به من مخاطر مالية يمثل 60% من مجموع المخاطر التي يواجهها البنك.

و تعرف مخاطرة الائتمان طبقاً لمقررات لجنة بازل في الإشراف المصرفي 2000 بأنها:
احتمال فشل البنك المقترض أو الطرف المشارك في الصفقة مع البنك في مواجهة التزاماته طبقاً للشروط المتفق عليها.

بشكل عام ترتبط مخاطر الائتمان بالنشاط التقليدي للبنوك (الإقراض) أو يمكن أن تكون نتيجة الاحتفاظ بالسندات و الأوراق المالية الأخرى.

و يمكن أن نعبر عن مخاطر الائتمان بأنها خطر (هبوط) أو نقص الجدارة الائتمانية للمشاركين الآخرين في الصفقة ، لكن هذا الهبوط لا يعني الفشل المالي بالسداد تماماً و إنما يدل على زيادة إمكانية حدوث الفشل المالي.

ومخاطرة الائتمان المصرفي اليوم أكثر ندرة من ذي قبل وليس هذا نتيجة لقواعد كفاية رأس المال الجديدة فقط ولكن أيضاً بسبب الخسائر الجسيمة التي تكبدتها المصارف نتيجة الديون المعدومة المرتفعة. فقد شاعت مشكلات الديون المعدومة بشكل كبير في المصارف العاملة في المملكة المتحدة في فترة الثمانينات، وقد نتج عن الإقراض إلى عملاء في دول أقل نمواً بما في ذلك الحكومات المقترضة أزمة ديون العالم الثالث في منتصف الثمانينات ، إذ لم يكن بإمكان العديد من المقترضين سداد ديونهم واضطرت المصارف المقترضة إلى شطب مبالغ كبيرة كديون معدومة.

وفي أواخر الثمانينات كان هناك إقراض واسع للشركات من قبل المصارف في المملكة المتحدة وقد أدى انهيار العديد من الشركات بسبب الركود إلى المزيد من مشكلات الديون المعدومة لدى المصارف. بالتركيز على القروض التي تشكل النسبة الأكبر من أصول البنك ، فإن وظيفة الإقراض التقليدية تتضمن أربع مكونات مختلفة:

1- مرحلة الدراسة: يتوجب على البنك أن يختبر (يتحقق من) قدرة المقترضين على إعادة دفع قروضهم قبل و بعد منح القرض.

2- التمويل : بعد الموافقة على منح القرض اعتماداً على الدراسة السابقة، يتم وضع مبلغ القرض تحت تصرف العميل.

3- مرحلة تحصيل الفوائد

4- الرقابة

حيث يقوم المصرف بمراجعات دورية منتظمة للقرض تتضمن:

- تحليل مستمر للمركز المالي للعميل

- متابعة سجل دفعات العميل وخدمته للدين.

يقوم ممثلو البنك باستخدام التقنيات المختلفة في تصميم و تنفيذ العقود فيما يخص استدعاء القروض ، بالرغم من أن هذه العقود مكلفة بالنسبة للبنك إلا إنها ضرورية لتحقيق مصالح البنك و إذا كان من المقبول القول إن جميع البنوك لديها تجربة مع قروض خاسرة ، فدرجة تجنب المخاطرة تختلف و التي يعتمد عليها في سياسة الائتمان بشكل ملحوظ بين البنوك ، فلكل بنك فلسفته الائتمانية الخاصة تشكل صيغة مكتوبة لسياسة الإقراض، ومن الممكن أن تعكس فلسفة الإقراض اندفاع البنك في منح قروض كبيرة ذات مكاسب عالية و لكنها خطيرة، وذلك استناداً إلى شروط التأمين.

كما يمكن أن تعكس فلسفة الإقراض أهداف الإدارة الأكثر تحفظاً في تكوين محفظة قروض عالية الجودة و التي تعكس درجة المخاطرة التي تكون إدارة البنك مستعدة لتحملها و التي يمكن أن تتغير عبر الوقت. تكون السياسة الائتمانية ناجحة عندما يلتزم جميع العاملين في البنك مع أولويات الإدارة في الإقراض ويتم متابعة ومراقبة مخاطرة الائتمان من خلال إيجاد التغيير في نسبة القروض متوسطة الجودة / إجمالي الأصول

حيث يستطيع البنك تخفيض مخاطره الائتمانية عبر تخفيض هذه النسبة، وفي حال نقص المعلومات حول هذه النسبة فإن البديل التقليدي لقياس مخاطرة الائتمان يتضمن النسب التالية:

- إجمالي القروض / إجمالي الأصول.
- القروض الغير منتجة/ إجمالي القروض.
- خسائر الإقراض / إجمالي القروض.
- احتياطي خسائر القرض/ إجمالي الأصول.

النسب السابقة يمكن أن تحسب من أجل مختلف أنواع القروض التي يحتفظ بها البنك في ميزانيته. فعلى سبيل المثال يمكن للبنك أن يأخذ القروض المضمونة برهن عقاري ويحسب نسبة محفظة هذه القروض إلى إجمالي أصوله، ومقدار القروض ذات الرهن الغير منتجة وخسائر القروض على القروض ذات الرهنوهكذا.

وقد انتقد هامبل و سيمونسون هذه المؤشرات في أنها تؤخر وقت اكتساب العوائد عبر تحمل مخاطرة أعلى.

ولهذا السبب يجب أولاً أخذ المؤشرات المتقدمة مثل:

- تركز الإقراض في القطاعات والمناطق الجغرافية.

- النمو السريع للقرض .
- معدلات الإقراض المرتفعة .
- احتياطي خسارة القرض / القروض غير المنتجة .

وهناك مقياس هام لمخاطرة الائتمان هو نسبة إجمالي القروض / إجمالي الودائع وكلما كانت هذه النسبة أعلى كلما زادت المخاوف من السلطات النقدية، حيث تعتبر القروض خطرة جداً على المصرف، كما أن ارتفاع نسبة القروض الغير منتجة إلى الودائع يسبب زيادة في المخاطر على المودعين.

وتجد البنوك أنه من الضروري تخفيض مخاطر المحفظة عبر استخدام إستراتيجية التنويع الذي يخفض من المخاطر غير المنتظمة أو المخاطر الخاصة بشركة معينة.

وهكذا فإن مخاطرة الائتمان تزداد مع التركيز على الاحتفاظ بقروض وسندات لشركة معينة.

وكمثال هام على مدى أهمية تنويع قروض البنك سنلقي الضوء على حالة فشل شركة الألبان الإيطالية Parmalat التي قامت باحتيال ضخم عام 2003، حيث قدرت الخسائر المالية الإجمالية التي تعرضت لها البنوك التي تحتفظ بقروض وسندات لشركة بارماليتب 5 \$ بليون.

وقد تأثر بهذه الخسارة حوالي 30 بنك دولي من بينها البنك الأمريكي بخسارة \$ 274 مليون من القروض والمشتقات في نهاية عام 2003 .

وقد أعلنت مجموعة ستي كروب (Citigroup) عن تعرض شركة بارماليت لخسائر تجارية وائتمانية تقدر بمبلغ \$ 544 مليون بعد الضريبة لعام 2003 .

وبلغت خسائر البنوك الإيطالية نتيجة إقراضها لبارماليت أكثر من 2.3 بليون أي حوالي نصف خسائر كل البنوك من الإقراض .

أما الضربة الأسوأ كانت لبنك (Capitalia) رابع أكبر بنك في البلاد بخسارة 484 مليون .

وقد كانت تلك العملية السبب الأساسي لإفلاس تلك البنوك، ولم تقتصر الخسائر على بنك واحد فقط بل أصابت العديد من البنوك مما يظهر أهمية التنويع الدولي لتحقيق الفائدة من تنويع القروض.

الفصل الثالث

توصيف عملية منح القروض في المصارف السورية الخاصة

المبحث الأول: لمحة عن المصارف الخاصة في سورية

المبحث الثاني: آلية منح القروض في المصارف الخاصة السورية

المبحث الأول

لمحة عن المصارف الخاصة في سورية

سوف نتطرق في هذا البحث لوضع المصارف الخاصة في سورية ودور هذه المصارف في الحياة الاقتصادية السورية و لكن قبل البدء بهذا البحث لابد من التعرف على النظام المصرفي السوري و الذي يتألف من المؤسسات التالية:

1. **المصرف المركزي السوري:** الذي يعتبر مصرف المصارف و المسؤول عنها حيث يتمتع بسلطة الإشراف و الرقابة عليها .

II. المصارف الحكومية :

- المصرف التجاري السوري
- المصرف الزراعي التعاوني
- المصرف الصناعي
- المصرف العقاري
- مصرف التسليف الشعبي
- مصرف التوفير

III. المصارف الخاصة :²⁹ حيث سمح بقيام المصارف الخاصة في سورية بموجب المرسوم 1281 لعام

2001 و كانت الانطلاقة الحقيقية للمصارف الخاصة في بداية 2004 م ، و نستعرض

المصارف الخاصة القائمة في سورية:

- البنك الدولي للتجارة و التمويل
- بنك سورية و المهجر
- بنك بيمو السعودي الفرنسي
- بنك عودة
- بنك الشرق
- بنك العربي
- فرنسبنك

وقبل الخوض في حديث عن المصارف الخاصة لابد من مناقشة السبب الذي يكمن وراء الحاجة إلى المصارف الخاصة و الذي هو قصور الخدمات التي توفرها المصارف الحكومية حيث لم تستطع هذه المصارف مجارة تقدم القطاع الخاص الذي يحتاج إلى تسهيلات ائتمانية فقد بلغ حجم القروض المقدمة له عام 1999 حوالي 65 مليار ليرة سورية في حين بلغت إيداعاته حوالي 203 مليار ليرة سورية.

²⁹ منيرة المهندس، تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي (دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري) رسالة ماجستير، جامعة تشرين، 2006، ص15.

هذا بالإضافة إلى أن فروع المصارف العامة الستة في ذلك الوقت كانت تقدم الخدمة إلى 66000 شخصاً لكل فرع أي بمعدل حساب مصرفي واحد لكل 26 شخص مقابل حساب مصرفي واحد لكل 7 أشخاص في لبنان و 16 في مصر وشخص واحد في فرنسا حتى أن أساليب التعامل في المصارف العامة اعتمدت على الأسلوب التقليدي ولم تكن هناك صيرفة إلكترونية.

كذلك وصل حجم موجودات الجهاز المصرفي الحكومي عام 1999 إلى حوالي 14.2 مليار دولار أي ما يعادل 84% من حجم الناتج المحلي الإجمالي في حين وصلت هذه النسبة في الأردن إلى حوالي 217% و 244% في لبنان و 128% في مصر.

أيضاً وبنفس الفترة وصل حجم الودائع 6.7 مليار دولار أي ما يعادل 40% من الناتج المحلي مقارنةً بـ 110% في الأردن و 83% في مصر، في حين بلغت التسهيلات الائتمانية 6.6 مليار دولار ما نسبته 39.7% من الناتج المحلي مقارنةً بـ 94% في الأردن و 172% في لبنان و 73% في مصر مما يؤكد أهمية الحاجة في حينه للتطوير المصرفي للمساهمة بصورة أكبر في التنمية.

وأمام تنامي القطاع الخاص السوري ووصول نسبة مشاركته في الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يقارب الـ 63% في عام 2006 (وهي في ازدياد مستمر في تطبيق نظام اقتصاد السوق الاجتماعي) فإن الحاجة أصبحت ملحة لدعم المصارف العامة بخدمات مصرفية جديدة لا تقوم به حالياً" إلا المصارف الخاصة بالإضافة إلى دورها في دعم إقامة السوق المالية، وتسهيل عمليات تداول الأسهم والسندات في السوق وتسهيل عمليات ترويج الاكتتاب بالأسهم للشركات المساهمة الجديدة.

3.1.1. إنجازات المصارف الخاصة

مع الأخذ بعين الاعتبار بأنه لم تمض فترة زمنية كافية لبروز ملامح واضحة لأداء المصارف الخاصة حتى يتمكن المحلل من التمييز فيما بينها من حيث الإستراتيجية والمنتجات والخدمات والتغطية القطاعية والسوق، وعلى الرغم من البطء في تأسيس وتطوير أدوات السياسة النقدية ومعدل صرف العملة، فقد حققت المصارف الخاصة السورية معدلات نمو متقدمة فعلى سبيل المثال: في عام 2006م نمت الإيرادات حوالي 6 أضعاف لتصل إلى 1438 مليون ليرة، بينما صافي مصاريف التشغيل لم ترتفع

لأكثر من 82% بالمقارنة مع السنوات السابقة حيث بلغت 694 مليون ليرة، وقد تضاعفت الأرباح الصافية 3 مرات تقريباً (2.8 مرة) لتصل إلى 424 مليون ليرة.

2.1.3. عوامل نجاح المصارف الخاصة

إن هذه المعدلات العالية كانت متوقعة بالرغم من حداثة هذه المصارف ساعدت في تحقيقها عدة عوامل من أهمها:

1. القاعدة الصغيرة والمدروسة التي انطلقت منها المصارف الخاصة في عام 2004 وذلك من

حيث الودائع والتسليفات والتوظيفات والكفالات والإعتمادات المستندية وإجمالي الموجودات والكادر والفروع.

2. اتساع السوق المصرفية السورية وضآلة تغطيتها من قبل المصارف العامة.

3. توفر الرغبة القوية لدى المصارف الخاصة على استحواذ مساحة أوسع في العمل المصرفي في

الاقتصاد السوري وبشكل خاص توطين المصارف الخاصة في التجمعات الاقتصادية التي تحتاج لتقديم الخدمات المتطورة.

4. نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات 5%-6% وذلك لعام 2006 حسب تقرير بعثة صندوق النقد الدولي.

5. التطورات الطارئة في العلاقة بين سورية ولبنان التي أدت إلى تحويل قسم من إيداعات السوريين في لبنان إلى مصارف سورية.

3.1.3. دور المصارف الخاصة في النشاط المصرفي العام

انعكس عمل هذه المصارف على حجم التعامل المصرفي فقد ارتفعت نسبة الإيداعات بشكل عام بين عامي 2005-2006 إلى حوالي 30% بينما ارتفعت في القطاع الخاص المصرفي بنسبة 154% لعام 2005 و 96% لعام 2006.

أما من حيث التسليفات فقد ارتفعت لدى المصارف الخاصة والعامة بنسبة 140% لعام 2005 و 215% لعام 2006، والجدول التالي يوضح لنا ذلك:

جدول رقم (7)

توزع الودائع والتسليفات بين القطاعين العام والخاص ونسبتها إلى إجمالي القطاع المصرفي خلال عام
2005 "القيمة بملايين الليرات السورية"

ودائع		تسليفات				2005			
عام	%	خاص	%	عام	مجموع	%	خاص	%	عام
206.159	1	116.775	53	131.081	597.633	66	391.474	34	247.856
235.131	12	175.990	47	155.933	621.361	62	686.230	38	331.923
37.437	1	2.269	54	2.696	67.764	45	30.327	55	4.965
37.479	12	4.248	29	1.745	87.006	57	49.527	43	5.993

أما من حيث الإيداعات بالقطع الأجنبي فقد ارتفعت إيداعات القطاع العام المصرفي ما نسبته 63% خلال عام 2005 وكان هذا الارتفاع بالنسبة للقطاع الخاص المصرفي حوالي 92% كما وصلت هذه الإيداعات في عام 2006 إلى حوالي 197%.

أما بالنسبة للتسليف بالقطع الأجنبي فقد نما لدى الجهاز المصرفي بشكل عام حوالي 87% عام 2005 وكانت هذه النسبة منخفضة لدى المصارف الخاصة التي وصلت إلى 7.7% تقريباً.

4.1.3 دور القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية

- إن للقطاع المصرفي دوراً كبيراً في عملية التنمية الاقتصادية يمكن استعراضه من خلال النقاط التالية:
- المساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي
 - المساهمة في إدخال وتوطين التقنيات المصرفية الحديثة من الطرف الآلي والحسابات المصرفية المتطورة.
 - المساهمة في تنمية الموارد البشرية وتدريبها وتأهيلها لتكون مؤهلة لتطوير القطاع المصرفي السوري بشكل عام.
 - جذب جزء كبير من الأموال المكتنزة والمجمدة خارج القطاع المصرفي لكي تدخل الدورة الاقتصادية وتساهم في العملية التنموية.

- تأمين القروض اللازمة سواء كانت قصيرة الأجل أو طويلة الأجل للعمل في القطاع الصناعي والتجاري والخدمي بحيث تساهم في إقامة وتوطين مشاريع استثمارية جديدة.
- المساهمة في حل مشكلة البطالة (ولو أن هذه المساهمة ما زالت محدودة).

إن الميزة الهامة للمصارف الخاصة في سورية تتركز في كونها توفر مصادر تمويلية وطنية ستكون أكثر ضماناً وسهولة وأقل كلفة من أي مصادر تمويل أجنبية بديلة (وهي ميزة تنافسية كبيرة يتمتع بها الاقتصاد السوري).

إن طبيعة وأجواء العملية المصرفية في الوقت الحالي ومستوى أدائها الذي تجعلها محفزة وحاضنة للعديد من المشاريع الواعدة والمبتكرة من خلال التوظيف المباشر فيها أو الوساطة لصالحها وتوجيه المدخرات المتوفرة لديها إلى تلك المشاريع.

5.1.3. الخدمات والأعمال التي تقدمها المصارف الخاصة:

يمكن إجمال الخدمات والوظائف التي تقوم بها المصارف الخاصة والتي تشهد اليوم على المستوى العالمي تطوراً كبيراً والتي من أهمها:

1- خدمات الأعمال والخدمات الشخصية

- تمويل طويل الأجل للشركات والمنشآت
- تقديم الاستشارات المالية.
- عمليات الوساطة لإصدار وطرح الأسهم.
- تقييم الشركات لتحديد قيمة الأسهم في حال طرحها للاكتتاب في الأسواق المالية.
- الاستشارات المالية وتمويل عمليات الدمج ما بين الشركات.
- المساهمة وإدارة القروض الكبيرة مع مجموعة مصارف.
- تقديم خدمات لتغطية المخاطر ولاسيما مخاطر ارتفاع أسعار الصرف وأسعار المواد الأولية والسلع.

- تقديم أدوات مالية لتمويل الشركات إما على شكل مساهمات في الشركة مع مراعاة خصوصيتها أو على شكل صكوك دين عادية أو مسددة بأسهم من الشركة بالإضافة إلى الحوافز للمدراء والموظفين لحثهم على رفع أداء الشركة.
- إدارة الموجودات والذمم مع إمكانية بيع الصكوك.
- ال (LEASING) كأسلوب لتمويل شراء المعدات والعقارات وآليات النقل.
- الودائع الائتمانية للأفراد والشركات.
- الودائع لأجل بكافة العملات.
- تقديم خدمات الوساطة للتداول في الأوراق المالية.
- التداول بالمعادن الثمينة.
- تقديم أدوات مالية للاستثمار مع ضمانات لرأس المال المودع.
- كما يمكن للخدمات ال PRIVATE BANKING أن تمتد لخدمات شخصية أكثر وبعيدة عن المال والتمويل وذلك لزبائن مهمين (كالحجوزات وخدمات الشخصيات المهمة VIP).

2- الخدمات التجارية:

- الحوالات الداخلية والخارجية، عمليات الصيرفة وإصدار الشيكات الشخصية والمصرفية.
- تحصيل الشيكات والسندات والبوالص.
- الاعتمادات المستندية مؤجلة الدفع، مع إمكانية تمويلها وذلك من خلال سندات توقع من قبل العميل لأمر المصرف حصراً لسحب البوالص.
- كتب الكفالات وكتب الضمان (LGS) لدخول المناقصات وحسن تنفيذها مع إمكانية تسليف العميل.
- حسم الأوراق التجارية مع إمكانية بيعها للمصرف على شكل صكوك دين وذلك دون حق المصرف للرجوع على العميل في حال تعذر تحصيلها والاكتفاء بالرجوع على موقعها .

- حسم الأوراق المحررة لأمر المصرف التي تمثل التمويل بالحساب الجاري ولكن مع تحديد آجال التسديد.
- التمويل بالحساب الجاري المدين المفتوح أو الـ (EVERGREEN CREDIT) أو المحدد (REVOLVING CREDIT).
- القروض الخاصة بشراء الموجودات الثابتة أو الشركات المسماة بالـ (BRIDGE LOANS).
- القروض الخاصة بالقطاعات ذوي الإيرادات الموسمية.
- قروض طويلة الأجل التي تحدد السحوبات والتسديدات بموجب جداول تعد على أساس استعمالات وموارد سيولة متوقعة وذلك على مدة أطول نسبياً (5 إلى 7 سنوات) عادةً تكون تلك القروض مخصصة للمنشآت الصناعية والزراعية والسياحية كما تستفيد من دعم من الدولة المعنية أو منظمات تمويلية أو إنمائية دولية.

3- الخدمات بالتجزئة:

- القروض الشخصية.
- قروض السيارات .
- القروض السكنية
- البطاقات الائتمانية والتي يمكن تصنيفها بأربع أنواع:
- أ- DEBIT CARDS & ATM التي يتم التسديد من خلالها مباشرة من الحساب والتي يمكن استعمالها طالما يسمح رصيد الحساب بذلك. (بطاقات الرصيد)
- ب- CHARGE CARDS التي تمثل نوع من القروض الشخصية، والسقوف تحدد نسبة لدخل حاملها (الموظفين عادةً) كما يتم التسديد بموجب أقساط شهرية مع نسبة فوائد تحتسب نسبة لقدر القيمة المستعملة.

- ت - INTERNET CARDS للاستعمال على شبكة الانترنت وذلك لتسهيل التداول عبر الانترنت ولتحديد إمكانيات التعرض للسرقة.
- برامج الادخار للتقاعد أو التعليم الجامعي مع إمكانية تزويدها ببوليصة تأمين على الحياة تتعهد بموجبها شركة التأمين على مواصلة دفع الأقساط الشهرية في حال وفاة المدخر الأساسي.
- توطين المعاشات مما يسهل عملية صرف الرواتب لكل من الشركات والموظفين كونها تستخدم كضمانات للحصول على التسهيلات التي شرحناها مسبقاً.
- توطين الفواتير والأقساط كفواتير الكهرباء والهواتف النقالة والثابتة والضريبة على القيمة المضافة.
- ليتمكن منها الفرد إعطاء تعليمات دورية لينفذها المصرف كالحالات وتسديد السندات.
- الخدمات المصرفية عبر الهاتف على مدار الساعة: معرفة الرصيد، طلب إجراء الحوالات وعمليات الصرف.. وال INTERNET BANKING عبر الانترنت.
- خدمات التأمين بأنواعها عبر المصرف.

6.1.3. صعوبات المصارف الخاصة:

لا يمكن أن يتحقق الدور المتوقع للمصارف الخاصة في تشجيع عمليات الاستثمار والتمويل الإنمائي بالشكل المطلوب دون سياسة نقدية حكومية مباشرة لتحفيز القطاعات الضعيفة ودعمها وتوجيه الإقراض نحو المشاريع الأكثر أهمية لعملية التنمية.

عوائق أمام قيام المصارف الخاصة بالإقراض طويل الأجل

لعل دخول المصارف الخاصة دخولا "محدودا" حاليا" في عمليات الإقراض طويل الأجل بالشكل المطلوب والمستهدف يعود إلى أسباب عديدة من بينها:

- محدودية الموارد المالية نتيجة تحديد سقف رأس المال وبالتالي ضعف السيولة المطلوبة لتمويل القروض الطويلة الأجل وبشكل خاص المشاريع التي تحتاج لذلك التمويل.
- ضعف شفافية البيانات المالية للشركات والأفراد الراغبين بالاقتراض (وذلك لأسباب ضريبية) بالإضافة إلى عدم إتباع هذه الشركات أنظمة محاسبية متطورة لبيان حركتها وتعاملاتها.

- غياب المعلومات عن التسلسل الائتماني للشركات المقترضة من بلدان أخرى لمعرفة كيفية أدائها في عمليات التسديد.
 - الافتقار إلى سوق مالية حتى الآن تعطي فيها الحرية للهامش بين سعر الفائدة المدينة وسعر الفائدة الدائنة لتشجيع عمليات الإقراض.
 - المدة القصيرة المحددة للاحتفاظ بالودائع حسب الأنظمة المرعية مما يجعل أمراً "صعباً" الحصول على قروض متوسطة أو طويلة الأجل.
- لا شك أن تجاوز هذه الصعوبات الإدارية والفنية والتشريعية من خلال منح المصارف الخاصة مرونة العمل وزيادة رأس المال والاقتراض من مؤسسات مالية عالمية كفيل بتأمين السيولة المطلوبة لتلبية احتياجات العمليات الاستثمارية للقطاع الخاص.

7.1.3. متطلبات تطوير المصارف الخاصة:

لابد من الإشارة إلى أن المصرف المركزي حرص منذ البداية على الترخيص لبنوك كبيرة ومعروفة من ناحية العراقة المصرفية وذلك لضمان تأدية خدمات متطورة وذات مصداقية كما أدى وجود مصارف عامة عريقة وراغبة بالتطوير إلى خلق جو من المنافسة لتأدية خدمات فعالة.

إن الحديث عن دور المصارف الخاصة وآفاقها لازال يعطي إحياء خاطئاً جداً، ونحن نشدد على أنه لا يمكن أن نفرق بين القطاع الخاص والقطاع العام في هذا المجال وكأنهما متنافسان وكأن نجاح وإيداع وإسهام أي منهما خسارة للطرف الآخر، فالمصارف الخاصة كالمصارف العامة مصارف وطنية تعمل على أسس يفترض أن تكون متساوية ومتماثلة ينظمها ويراقبها ويواجهها جهاز حكومي مسؤول، بموجب قرارات وتشريعات وطنية همها تحقيق غاية نبيلة ومقدسة هي خدمة الاقتصاد الوطني بالإضافة لكونها تحقق ربحاً لأصحابها.

لابد لجميع المعنيين والمسؤولين أن يعطوا هذا المفصل الهام والأداة المحورية في تمويل المشاريع كل الدعم والتأييد والمساندة والتنشيط. خاصة وأن عملية التطوير والتحديث في سورية التي بدأت تتفاعل لازالت فتية في بداية عهدها وهي بحاجة مستمرة للتطوير والارتقاء إلى الأفضل. وبعد فأن وتنشيط القطاع المصرفي هو أيضاً بحاجة لكل دعم لأنه ما زال فتياً وواعداً.

نحن نجد في تصورنا المستقبلي للعمل المصرفي السوري - بجناحيه العام والخاص (الذين وان كانا منفصلين مؤسسياً وقانونياً) لا يمنعهما هذا من أن يكونا أيضاً "متعاونين متكاملين) أن هناك آفاقاً واسعاً ومجالات كبيرة جداً لخدمات قائمة مستجدة ومستقبلية.

لكي يتم تنشيط العمل المصرفي القائم حالياً نتطلع إلى المزيد من الفرص المعطاة له ليصبح أداءه ودوره أفضل، وبالتالي لا بد من ما يلي:

- الإسراع في اعتماد وطرح السندات التجارية والأذونات الحكومية مما سيتيح الفرصة للمصارف بتمويل طويل الأجل للمؤسسات والصناعات الوطنية الاستثمارية.
- تطوير مبدأ وآلية نظام العمل المصرفي وهو PAIVATE BANKING بحيث يسمح للمصارف الخاصة بإدارة المحافظ المالية للزبائن واستثمارها في شركات وطنية لحساب هذه الزبائن مما يساهم في نقل جزء كبير من موجودات المصارف من ودائع تحت الأجل إلى حسابات استثمارية تساهم في توفير مصدر هام لتمويل المشاريع عن طريق الملكية والأسهم بدلاً عن طريق القروض والاستدانة.
- تأسيس اتحاد للمصارف السورية واعتباره كسلطة وتنظيم نقابي فني يساعد المصارف في حل مشاكلها ومشاكل موظفيها. وينسق مع المصرف المركزي بالموضوعات الفنية.
- إحداث شركة أو مؤسسة تعنى بضمان القروض بحيث تقوم بعمليات الرهن لصالحها وتكفل المقرض بحدود 80% من قيمة القرض كما هو الحال في كلاً من لبنان ومصر وبالتالي التخفيف من إجراءات وعمليات المنح.
- الإسراع بتحرير سعر الصرف لليرة السورية بهدف جذب المدخرات السورية الموظفة في الخارج وإدخالها في النظام المصرفي السوري وتشغيلها في العملية الاستثمارية الوطنية.
- إدخال مفهوم جديد لشركات التأمين بحيث تقوم هذه الشركات بالتأمين على ودائع المصارف للتخفيف من عمليات الإفلاس.

- تمكين المصارف من القيام بدور آخر يمكن لها أن تؤديه وهو السماح لها بتخصيص جزء من إمكاناتها المالية لتمويل مشاريع جديدة وبمجالات لا تتمتع بضمانة أو تأكيد للنجاح مقابل ذلك فان نجاحها-عندما يتحقق-فالننتائج تكون ذات مردود وطني ومالي عالي جداً.

المبحث الثاني

آلية منح القروض في المصارف السورية الخاصة

لقد قام الباحث بالاطلاع على السياسات الائتمانية لعدة مصارف خاصة و الإجراءات المتبعة لديها ووجد أنها متشابهة من حيث المضمون و إنما تختلف في بعض الشكليات التي لا تؤثر على مضمون العملية الائتمانية وذلك لأن هذه السياسات مبنية على أساس التعليمات التي يصدرها مجلس النقد التسليف ذات الرقم 14 تاريخ 19-12-2004 (يمكن العودة إلى الملحق للاطلاع عليها) كما سنستعرض الخطوات الرئيسية التي يتم على أساسها منح القروض في المصارف الخاصة:

الخطوة الأولى

حيث يقوم العميل بزيارة فرع المصرف و يقوم بتعبئة الاستمارة الخاصة بطلب القرض و بمساعدة الموظف المسؤول و التي غالباً ما تتعلق بالبيانات الشخصية للعميل و القرض المطلوب و ترفق

الاستمارة بالأوراق المطلوبة (يمكن العودة إلى الملحق للاطلاع عليها) و يتوجب على الموظف المسؤول الانتباه إذا كان العميل موقوف التعامل معه أم لا و يتم ذلك بالرجوع إلى القائمة السوداء التي ينص عليها السياسة الائتمانية.

الخطوة الثانية

يقوم الموظف المسؤول بإعداد الملف الائتماني المتعلق بطلب القرض و الذي يحتوي على:

✓ طلب القرض

✓ دراسة الجدوى الاقتصادية لمشروع العميل

✓ الوثائق المتعلقة بالضمانة

الخطوة الثالثة

تقوم لجنة مؤلفة من الموظف المسؤول و مدير قسم الائتمان و خبير عقاري بزيارة ميدانية للعميل و يكون الهدف :

❖ التأكد من التطابق بين دراسة الجدوى المقدمة من العميل و الواقع الفعلي لنشاطات العميل

❖ تقييم الضمانة المقدمة من قبل العميل و هل هي كافية أما لا

❖ الاستفسار عن العميل و التأكد من سمعته التجارية

الخطوة الرابعة

يقوم الموظف بإعداد دراسة متكاملة حول العميل يشرح فيها الوضع المالي و الائتماني له كما يضع التوصيات التي يراها مناسبة وهذا ما يسمى بالتوصية الائتمانية و التي يجب أن تتضمن ما يلي:

1- تاريخ إعداد التوصية

2- اسم الموظف المسؤول واسم الفرع

3- تاريخ تقديم الطلب الائتماني الموقع من قبل طالب التسهيل

4- تاريخ بدء التعامل مع المصرف

5- تاريخ استكمال الطلب الائتماني

6- حق الاقتراض

7- نوع الشركة وتاريخ التسجيل

8- ذكر اسم العميل على هامش كل صفحات التوصية ورقم الصفحة المتسلسل

9- ذكر كافة التزامات طالب التسهيل القائمة لدى المصرف أو لدى المصارف الأخرى وكيفية التزامه بالسداد وهل هناك أي شيكات مرفوضة للعميل لعدم كفاية الرصيد، علماً أن من أهم نقاط الضعف أن يكون للعميل شيكات مرفوضة أو أن يكون العميل من العملاء المترتبة عليهم مستحقة بالنسبة للتسهيلات القائمة أم المسددة (استعلام عن الزبون من خلال النظام البنكي بشكل مفصل)

10- ذكر تفاصيل التزامات الكفلاء القائمة لدى المصرف أو لدى المصارف الأخرى وكيفية التزامهم بالسداد وهل هناك أي شيكات مرفوضة عليهم لعدم كفاية الرصيد، حيث أنه من نقاط الضعف أن يكون للكفلاء شيكات مرفوضة أو أنهم كانوا من العملاء المترتبة عليهم مستحقة بالنسبة للتسهيلات القائمة أم المسددة (استعلام عن الزبون من خلال النظام البنكي بشكل مفصل)

11- في حال كان منح التسهيلات لشركات أشخاص (تضامن أو توصية بسيطة) يجب الاستعلام بشكل إفرادي من خلال النظام البنكي عن كل الشركاء المتضامين والمفوضين بالتوقيع . أما في حال كان منح التسهيلات لشركات أموال، يجب الاستعلام بشكل إفرادي من خلال النظام البنكي عن كل أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام والمفوضين بالتوقيع عن الشركة. مع عكس نتائج الاستعلام في مضمون التوصية الائتمانية .

12- تحديد لمن تعود البيانات المالية التي تم دراستها والاعتماد عليها عند إعداد الدراسة الائتمانية (طالب التسهيل أم لشركاته التابعة... الخ) وهل مصدقة من قبل محاسب الشركة أم محاسب قانوني أم موقع من قبل طالب التسهيل فقط أم أن الزبون رفض تقديم البيانات المالية وهذا الأمر الأخير يجب أن يكون من نقاط الضعف

13- ذكر تفاصيل تقرير الخبرة للعقار المراد رهنه

ب- بالنسبة لبند التسهيلات ، يجب أن تتضمن ما يلي :

1- قيمة التسهيل بالأرقام والكتابة ، وفي حال كون قيمة التسهيل بالعملة الأجنبية

يجب ذكر ما يعادل قيمة التسهيل بالليرة السورية مع ضرورة تحديد سعر

الصرف المعتمد عند إعداد التوصية .

2- تحديد سعر الفائدة والعمولة ، وفي حال كون سعر الفائدة أقل من السعر المعتمد حسب تعليمات المصرف لا بد من ذكر كلمة استثناء وذلك في حال كون التسهيل بالعملة المحلية فقط

3- تحديد تاريخ الاستحقاق التسهيلات وفي حال كون التسهيل قرض لا بد من تحديد مدة القرض (سداد + الاستغلال) وعدد الأقساط و تاريخ استحقاق القسط الأول والقسط الأخير بشكل واضح مع الأخذ بعين الاعتبار أن عدد الأقساط دائما يزيد عن عدد أشهر السداد بقسط واحد (مثال مدة القرض 48 شهر _ 46 شهر سداد + 2 استغلال - عدد الأقساط 47 قسط)

4- في حال كون نوع التسهيل اعتمادات - كفالات - خصم كمبيالات لا بد من ذكر توقيع طالب التسهيل على عقد التسهيلات الائتمانية وعلى الشروط العامة والخاصة لخصم الكمبيالات وإصدار الكفالات وفتح الاعتمادات كمدين وبالإضافة إلى توقيع الكفلاء إن وجدوا على عقد التسهيلات الائتمانية وعلى الشروط العامة والخاصة لخصم الكمبيالات وإصدار الكفالات وفتح الاعتمادات

5- أما في حال كون نوع التسهيل جاري مدين أو قرض لا بد من ذكر توقيع طالب التسهيل على عقد التسهيلات الائتمانية فقط كمدين بالإضافة إلى توقيع الكفلاء إن وجدوا

6- في حال كون طالب التسهيل شركة يجب أن تتضمن التوصية عبارة (توقيع المفوضين بالتوقيع عن الشركة المدينة على عقود التسهيلات الائتمانية) وليس توقيع الشركاء كمدين

7- في حال كون العقار المراد رهنه لصالح المصرف تعود ملكيته لشخص غير طالب التسهيل فلا بد من اعتباره كفيلا بناء على ذلك يجب ذكر اسمه في التوصية ككفيل شخصي

8- بالنسبة للضمانات :

- ذكر رقم العقار المراد رهنه والمنطقة العقارية كما وردت في الإخراج القيد العقار وتحديد قيمة

- وضع إشارة تأمين من الدرجة الأولى على لعقار المراد رهنه مع تحديد مقدار قيمة التأمين المراد وضعه على الصحيفة العقارية . يجب الأخذ بعين الاعتبار عند تحديد مقدار قيمة التأمين (الرهن):

أ - في حال كون العقار المراد رهنه دار سكن أو أرض عرصة معدة للبناء ، يجب التحفظ بقيمة 25% من القيمة التخمينية للعقار المنوه عنها في تقرير الخبرة (أي الرهن بالقيمة المحددة من قبل الخبير العقاري بعد التحفظ)

ب- في حال كون العقار المراد رهنه محل تجاري أو مصنع أو معمل أو صالات أو مستودع تجاري أو مكتب تجاري أو مجمع تجاري أو سياحي ، يجب التحفظ بقيمة بدل الفروغ المنوه عنها بتقرير الخبرة

ت- في حال كون العقار المراد رهنه من غير المرغوب به كضمان مستشفى - مدرسة - جامعة - يجب التحفظ بقيمة 50% من القيمة التخمينية للعقار المنوه عنها في تقرير الخبرة مع ذكر عبارة استثناء

ث - في حال كون العقار المراد رهنه أرض زراعية أو مدجنة أو مزرعة ، يجب التحفظ بقيمة 50% من القيمة التخمينية للعقار المنوه عنها في تقرير الخبرة

ح- في حال كون العقار المراد رهنه أرض زراعية مقام عليها بناء يتم التحفظ بقيمة 25% من القيمة التخمينية للبناء و 50% من القيمة التخمينية للأرض بغض النظر عن المساحة المبنية وغير المبنية

- في حال التنسيب برهن العقار لصالح المصرف بكامل قيمته التخمينية دون التحفظ المنوه عنه أعلاه لا بد من ذكر المبررات بشكل صريح مع ذكر عبارة استثناء.

- كما أنه لا بد من تحديد نسبة التسهيلات حسب القيمة الاسمية إلى قيمة الضمانات بعد التحفظ بشكل واضح وفي حال كون جزء من التسهيلات غير مغطى بضمان عقاري لا بد من تحديد القيمة الممنوحة من باب الملاءة المالية

- من الجدير ذكر شروط الضمان العقاري المراد رهنه كضمان لحقوق المصرف :

- أ - رهن 2400 سهم ، بحيث لا يجوز رهن حصة سهمية من عقار (رهن
مشاع) إلا بموافقة استثنائية
ب- أن يكون العقار خالي من أي رهن

الخطوة الخامسة

يتم في هذه المرحلة التفاوض مع العميل للوصول إلى صيغة نهائية للتسهيل الائتماني تكون مقبولة لكلا الطرفين تحدد مدة التسهيل و شكله و مقداره و سعر فائدته.

الخطوة السادسة

حيث يتم استكمال الأوراق المطلوبة من قبل العميل وبعد ذلك تتم عملية القبض ومن ثم استرداد القرض على دفعات .

الدراسة العملية

سيشرح الباحث في هذا الفصل منهجية الدراسة العملية من حيث مجتمع و عينة الدراسة و خصائص هذه العينة و بيانات الدراسة و تعريف مصطلحاتها بالإضافة إلى بيان الأسلوب الإحصائي المستخدم في التنبؤ بقرار المصرف بمنح التسهيل أو عدم و هو نموذج الانحدار اللوجستي.

1.4 منهجية البحث

لقد أعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليل بما يسمح بفهم أدق للمشكلة البحث موضوع الدراسة و الظواهر المرتبطة بها إضافة إلى جمع البيانات و الحقائق حول مشكلة البحث و الوقوف على دلالاتها . و تم الاعتماد على المنهج الوصفي في دراسة الجانب النظري للمشكلة المدروسة ، ثم استخدم المنهج التحليلي في القسم العملي من خلال دراسة البيانات المالية المستخرجة من قوائم التدفق النقدي، ثم التوصل إلى العلاقة بين بنود قوائم التدفق النقدي.

2.4 مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من منشآت الصناعية العاملة في مجال الصناعات الهندسية في حلب و قد بلغ عددها (1453) حسب الدليل الصناعي لغرفة صناعة حلب في نهاية عام 2011 و هي مصنفة على الشكل التالي:

جدول (8) يبين المنشآت الصناعية العاملة في مجال الصناعات الهندسية في مدينة حلب

المجموع	درجة رابعة	درجة ثالثة	درجة ثانية	درجة أولى	تصنيف المنشآت الصناعية
					أنشطة المنشآت الصناعية
40	30	9	1	0	نشر كتل الأحجار
20	15	5	0	0	صياغة المعادن الثمينة
20	19	1	0	0	تبريد
19	17	2	0	0	البرمجيات
17	11	5	0	1	قوالب معدنية
28	26	2	0	0	هياكل و صناديق السيارات المعدنية
13	2	9	1	1	قطع تبديل السيارات
13	3	8	1	1	منتجات بيتونية
13	2	11	0	0	قطع تبديل للمعدات الهندسية
12	6	6	0	0	جبل الإسفلت
12	11	1	0	0	السيلو
12	0	11	1	0	برادات صناعية و منزلية
11	3	5	3	0	سكب المعادن
11	3	7	1	0	أفران الغاز و الكهرباء
1212	509	586	68	49	باقي الأنشطة الصناعية
1453	657	668	76	52	المجموع

المصدر : دليل غرفة صناعة حلب

3.4 عينة الدراسة

اختار الباحث عينة البحث من مجتمع الصناعات الهندسية المؤلف من (1453) منشآت مصنفة على عدة درجات وفقاً لدليل غرفة صناعة حلب و يتم هذا التصنيف بناء على طبيعة عمل المنشآت و شروط محددة من قبل غرفة تجارة حلب و قد تم تحديد الشركات من درجة الأولى و الثانية فقط البالغ عددها (128) و تم اختيار عينة عشوائية بسيطة مكونة من 35 شركة مصنفة ضمن الفئتين الأولى و الثانية و سبب استثناء الباحث للفئتين الباقيتين الثالثة و الرابعة هو التالي:

- 1- المنشآت ذات الدرجة الأولى و الثانية هي الأهم و الموجودة فعلياً على أرض الواقع.
 - 2- إن المنشآت المصنفة في درجة الأولى و الثانية تهتم بالتنظيم المالي و المحاسبي وكما توجد لها ميزانيات و قوائم مالية مدققة من قبل مدققين خارجيين.
 - 3- التقارب بين هذه المنشآت من حيث حجم العمل و حجم رأسمال و موجودات المنشأة بين يوجد تباين نوع ما بين شركات فئتي الثالثة و الرابعة من حيث حجم النشاط و حجم رأسمال و حجم الموجودات .
 - 4- الشركات ذات التصنيف الثالث و الرابع لا يوجد لديها تنظيم محاسبي و مالي واضح.
- بالتالي أصبح مجتمع الدراسة ممثل ب(128) منشأة وبما أن قسماً منه لا يتعامل مع البنوك الخاصة تم حصر المجتمع في الشركات التي تتعامل مع البنوك الخاصة ليصبح مجتمع الدراسة 75 شركة صناعية و تم اختيار عينة عشوائية من 40 شركة من هذه الشركات فتم جمع البيانات المالية لها أي أنها تمثل 53% من مجتمع الدراسة و لقد تم حذف 5 شركات لأن قائمة التدفق النقدي الخاص بها غير مدقق من قبل محاسب قانوني و بهذا تصبح العينة 35 أي 46% من مجتمع الدراسة.
- و تم تقسيم العينة إلى فئتان ، الأولى الشركات التي تم الموافقة على منحها تسهيل ائتماني وعددها 24 شركة، الثانية الشركات التي لم تحصل على تسهيل الائتماني وعددها 11 شركة وفي كلا الحالتين القرار كان مبني على أساس جدول التدفق النقدي للشركة .

4.4 مصادر جمع البيانات

المصادر الأولية :

- I. المقابلات : تم مقابلة عدد من موظفي إدارة الائتمان وأصحاب أو المديرين الماليين لعدد من الشركات الصناعية.
- II. تحليل قوائم التدفق النقدي للشركات: تم الحصول على قوائم التدفق النقدي للشركات ضمن العينة و لمدة 3 سنوات و تحليل هذه القوائم عبر برنامج Excel للتوصل إلى النسب و المؤشرات التي تؤثر في القرار الائتماني وتم استخدام برنامج SPSS لإيجاد العلاقة بين هذه النسب.

المصادر الثانوية

- I. بعض الكتب والمراجع التي ألفت في هذا المجال.
- II. الدوريات و الأبحاث المنشورة و الدراسات المحكمة و أطروحات الماجستير المكتوبة في نفس المجال.
- III. الاستعانة بالتقارير الصادرة عن البنك المركزي وغرفة صناعة حلب.
- IV. الاستعانة ببعض المواقع العلمية الإلكترونية.

5.4 البيانات المستخدمة في الدراسة :

تم الحصول على قائمة التدفق النقدي ل35 شركة صناعية 24 شركة منها تم منحها تسهيلات ائتمانية ، و 11 شركات رفض منحها أي تسهيل ائتماني و لسنوات 2008-2009-2010 .
تم التعامل مع القوائم المدققة من قبل محاسب قانوني خارجي و ذلك حرصاً على دقة البيانات.

6.4 خطوات الدراسة:

- 1- جمع الباحث قوائم التدفق النقدي للشركات ضمن العينة و ذلك من الشركات نفسها وذلك بالتعاون مع إدارة الائتمان في عدد من البنوك الخاصة و غرفة صناعة حلب.
- 2- وحد الباحث أشكال القوائم في شكل قائمة تدفق نقدي واحدة نظراً للاختلاف بين الشركات التي ضمن العينة ، واحتوت قائمة التدفق النقدي الموحدة على جميع عناصر النسب المالية اللازمة لإجراء

تحليل النسب وبالتالي تم وضع الشكل النهائي للميزانية الموحدة، ومن ثم إعادة إعداد قائمة كل شركة على النموذج الموحد .

3- تم استخراج 6 نسبة مالية من قوائم التدفق النقدي للشركات عبر برنامج Excel لتحليلها ، وتم الاعتماد في اختيار النسب على عدة معايير منها:

- أن تكون ذات دلالة.
- سهولة تفسيرها.
- سهولة الوصول إلى مكوناتها.
- استخدامها في إدارة الائتمان لدى البنوك الخاصة.

وبالتالي تم اختيار أكثر من 5 نسبة مالية يتم استخدامها في دراسات الإدارة الائتمانية :

$$\text{مؤشر النشاط التشغيلي} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{صافي ربح العمليات قبل الفوائد والضرائب}}$$

$$\text{العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

$$\text{نسبة التدفق النقدي التشغيلي} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{صافي المبيعات}}$$

$$\text{نسبة تغطية المطالب المتداولة} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{متوسط المطالب المتداولة}}$$

$$\text{نسبة تغطية الديون} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{مدفوعات الديون طويلة الأجل}}$$

$$\text{نسبة تغطية المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون} = \frac{\text{فوائد الديون}}{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}$$

4- قام الباحث بنقل البيانات أو النسب المالية المستنتجة من تحليل قوائم التدفق النقدي على برنامج SPSS على شكل متغيرات شملت 6 متغيرات بحيث يمثل كل متغير نسبة مالية معينة.

٥ - استخدم الباحث النموذج اللوجستي أو الانحدار اللوجستي حيث وجد أنه النموذج الأنسب لتحليل البيانات المالية للشركات.

أسباب استخدام تحليل الانحدار اللوجستي:

١. تم استخدام الانحدار اللوجستي عندما يكون المتغير التابع متغيراً وصفيًا كالموافقة أو عدم الموافقة ويعبر عنهما بالقيمتين (٠،١)، بينما ممكن أن تكون المتغيرات المستقلة متغيرات كمية كالنسب المالية، أي أن متغيرات الدراسة تلائم متغيرات الانحدار اللوجستي.
٢. الانحدار اللوجستي لا يحتاج لوجود تماثل بين الشركات المدروسة من حيث حجم الأعمال، رأس المال، حجم الأصول سوء تمت الموافقة على طلبها أم لا.

تعريف تحليل الانحدار اللوجستي :

هو أسلوب إحصائي يستخدم لتصنيف مشاهدة ما ضمن مجموعة من عدة مجموعات يتم تحديدها مسبقاً وذلك بالاعتماد على الخصائص الفردية لهذه المشاهدة ، ويستخدم هذا الأسلوب للتصنيف أو التنبؤ في المشاكل التي يكون فيها المتغير التابع نوعياً مثل ذكر أو أنثى ، وفاشل أو غير فاشل.³⁰

مفهوم الانحدار اللوجستي³¹:

إن الانحدار اللوجستي يقوم على أساس أن المتغير التابع هو متغير وصفي يتبع توزيع بيرنولي و يأخذ القيمة (1) باحتمال p و القيمة 0 باحتمال $q = (p-1)$ أي حدوث الظاهرة أو عدم حدوثها ، و كما هو معروف فإن الانحدار الخطي الذي تأخذ متغيراته المستقلة و المتغير التابع قيم مستمرة فإن المعادلة التي تعبر عن العلاقة بين المتغيرات هي :

$$Y = b_0 + b_1x + e$$

Y : المتغير التابع الذي يأخذ قيم مستمرة عند كل قيمة ل x

x : المتغير المستقل

$e = y - \hat{y}$ الخطأ يمثل e :

³⁰ هلا عبد الله الغصين، "استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات"، جامعة الإسلامية-غزة 2004، ص73.

³¹ د عدنان غانم و د. فريد خليل الجاعوني، "استخدام تقنية الانحدار اللوجستي ثنائي الاستجابة في دراسة أهم المحددات الاقتصادية والاجتماعية لكفاية دخل الأسرة" دراسة تطبيقية على عينة عشوائية من الأسر في محافظة دمشق"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد - 27 العدد الأول 2011 -.

و من المعروف أن Y يأخذ قيم من $-\infty$ إلى $+\infty$ و لكن مع متغير وصفي ثنائي القيمة لا يمكن تطبيق هذه المعادلة وإن إحدى طرائق حل هذه المشكلة هو إدخال تحويل رياضية مناسبة على المتغير التابع

Y ، ومن ثم فإن النسبة $(p/1-p)$ أو (p/q) عبارة عن مقدار موجب محصور بين 0 و ∞ وبأخذ اللوغاريتم الطبيعي للمتحول (p/q) فإن المجال يصبح محصوراً بين

$$-\infty \leq \log(p/q) \leq +\infty$$

و عليه يمكن كتابة نموذج الانحدار في جالة متغير مستقل واحد :

$$\text{Log}(p/q) = b_0 + b_1x$$

و بما أنه لدينا أكثر من متغير مستقل فإن شكل التمودج يصبح كما يلي:

$$\text{Log}_e(p/q) = b_0 + \sum_{i=1}^k b_j X_{ij}$$

حيث : $i = 1, 2, \dots, n$ ، $j = 1, 2, \dots, k$

و يمكن تحويل المعادلة السابقة إلى الشكل التالي :

$$P = 1 / (1 + \exp[-B_0 + \sum b_j X_{ij}])$$

حيث \exp هو معكوس اللوغاريتم الطبيعي.

ويسمى هذا النموذج نموذج الانحدار اللوجستي و تسمى التحويلة $\log_e(p/q)$ أو $\ln(p/q)$ بتحويلة لوجيت و إن الدالة اللوجستية هي دالة مستمرة تأخذ القيم $(0, 1)$ و تقترب Y من الصفر كلما اقترب الطرف الأيمن للدالة من $-\infty$ و تقترب Y من الواحد كلما اقترب الطرف الأيسر للدالة من $+\infty$ ، و هي دالة متماثلة عندما يكون الطرف الأيمن لها مساوياً للصفر و تسمى النسبة (p/q) نسبة الأفضلية أو أفضلية النجاح أو نسبة الأفضلية للحدث المرغوب ، و إن المقدار $\log_e(p/(1-p))$ يسمى لغازتيم نسبة الأفضلية أو اللوجيت.

وباختصار فإن نموذج الانحدار اللوجستي هو ببساطة تحويل لغازتيمية للانحدار الخطي، ولذلك يكون

من المناسب استخدام خصائص التوزيع اللوجستي الذي يقيد الاحتمالات المقدره فيجعلها محصورة بين قيمتين الصفر و الواحد .

ومن الضروري الإشارة إلى أن تقدير معالم نموذج اللوجيت يتم بطريقة الإمكان الأعظم، وهي من أشهر طرائق التقدير في الإحصاء وتقيس دالة الإمكان الأعظم الاحتمالات المشاهدة لعدد n من المتغيرات المستقلة و لتكن (p_1, p_2, \dots, p_n) التي تقع في العينة و بمثل حاصل ضرب هذه الاحتمالات دالة الإمكان الأعظم :

$$M.L = \text{prob}(p_1, p_2, \dots, p_n)$$

7.4 تحليل البيانات

الإحصاء الوصفي:

تم الحصول على القوائم المالية الختامية ل 35 شركة من الشركات الصناعية في حلب قامت بتقديم طلب للحصول على تسهيلات ائتمانية خلال عام 2011 ، منها 24 شركة تم الموافقة على منحها تسهيل ائتماني ، 11 شركة تم رفض منحها أي تسهيل ائتماني وذلك للسنوات 2008 – 2009 – 2010 .

جدول رقم 9

يوضح الموجودات الشركات التي وفق على طلبها

متوسط الموجودات لكل شركة	2010	2009	2008	الشركة
000,000,236,2	000,500,746,2	000,500,621,2	000,000,340,1	1
406,635,132	237,449,165	490,880,130	491,576,101	2
971,310,198	379,829,180	705,646,216	828,456,197	3
816,086,361	483,629,373	160,626,339	804,004,370	4
667,771,102	000,706,123	000,760,109	000,849,74	5
683,675,716	353,816,701	473,155,737	223,055,711	6

333,328,374,1	000,706,388,1	000,493,379,1	000,786,354,1	7
843,708,220	006,032,230	912,128,221	611,965,210	8
641,453,134	822,784,143	100,933,141	000,643,117	9
000,979,416,1	000,738,482,1	000,706,388,1	000,493,379,1	10
459,714,931	010,751,115,1	023,663,011,1	344,729,667	11
959,042,827	092,464,961	305,048,881	479,616,638	12
220,389,961,1	500,639,271,2	329,554,077,2	830,973,534,1	13
475,350,245	570,311,237	644,856,253	210,883,244	14
647,319,431	390,967,452	000,749,385	550,242,455	15
677,886,852	179,232,846	586,674,885	266,753,826	16
800,515,590,1	400,266,647,1	300,655,691,1	700,625,432,1	17
323,144,143	400,648,125	690,297,131	878,486,172	18
943,903,122	580,413,146	100,441,94	150,857,127	19
800,864,112,1	000,166,379,1	000,272,994	400,156,965	20
120,031,654	100,778,725	160,641,781	100,674,454	21
653,961,041,1	831,661,213,1	341,766,124,1	788,456,787	22
630,153,168	270,976,184	880,299,123	740,184,196	23
950,380,152	469,222,124	520,986,185	861,933,146	24
751,733,713	753,403,790	988,238,746	511,558,604	متوسط الموجودات لكل سنة

من الجدول رقم 9 نلاحظ متوسط الموجودات للشركات التي حصلت على الموافقة لمنحها تسهيلات يتراوح بين 100 مليون و بين المليارين و 300 مليون حيث يوجد شركة قيمة موجوداتها أكثر من مليارين و خمسة شركات قيمة موجوداتها تتجاوز المليار .

جدول رقم 10

يوضح الموجودات الشركات التي تم رفض طلبها

المتوسط لكل شركة	2010	2009	2008	الشركة
354,646,17	340,166,17	148,929,17	573,843,17	1
527,529,25	000,098,27	100,349,21	480,141,28	2
029,792,18	124,515,18	418,579,19	544,281,18	3
655,897,35	800,364,33	837,158,38	329,169,36	4
712,011,21	896,913,14	850,154,24	390,966,23	5
293,534,35	764,737,34	762,935,36	354,929,34	6
106,745,17	449,888,16	881,174,19	988,171,17	7
190,054,42	500,501,33	969,187,37	100,473,55	8
616,753,34	408,366,31	855,416,39	586,477,33	9
300,562,14	800,729,17	410,563,11	690,393,14	10
089,161,23	472,771,22	148,846,22	648,865,23	11
	505,368,24	762,208,26	335,610,27	متوسط الموجودات

من الجدول رقم 10 نلاحظ متوسط الموجودات للشركات التي رفض منحها تسهيلات يتراوح بين 14 مليون و بين 43 مليون حيث لا يوجد شركة قيمة موجوداتها أكثر 100 مليون أي الحد الأدنى لقيم موجودات الشركات التي حصلت على موافقة.

جدول رقم 11

يوضح صافي مبيعات الشركات التي وفق على طلبها

المتوسط لكل شركة	2010	2009	2008	الشركة
667,166,504,1	000,000,625,2	000,500,208,1	000,000,679	1
280,441,118	120,029,133	085,085,109	634,209,113	2
839,930,416	520,925,445	418,188,507	580,678,297	3
847,861,322	950,750,371	100,850,314	490,984,281	4
200,144,22	500,978,5	800,202,36	300,251,24	5
848,082,187	183,933,185	288,732,164	072,583,210	6
000,347,192,2	000,311,345,2	000,100,162,2	000,630,069,2	7
572,463,245	315,050,285	000,850,235	400,490,215	8
833,332,90	050,748,138	450,250,57	000,000,75	9
667,783,356,2	000,940,562,2	000,311,345,2	000,100,162,2	10
785,795,081,1	290,149,017,1	995,641,200,1	070,596,027,1	11
218,374,934	030,849,904	842,301,028,1	781,971,869	12
605,079,439,2	282,957,280,2	673,439,692,2	860,841,343,2	13

712,842,484	858,732,521	449,410,593	828,384,339	14
878,407,370	592,513,427	615,077,362	428,632,321	15
088,817,229	819,119,223	745,678,197	699,652,268	16
400,125,655,2	200,373,814,2	000,520,594,2	000,483,556,2	17
547,997,179	252,040,228	000,680,188	390,272,123	18
587,261,75	360,800,45	000,000,60	400,984,119	19
567,968,636,1	000,058,794,1	700,717,641,1	000,130,475,1	20
943,567,756	503,004,712	396,449,840	931,249,717	21
252,547,301,1	683,721,169,1	294,738,380,1	780,181,354,1	22
407,785,247	312,555,267	050,313,304	860,487,171	23
228,825,301	715,039,313	269,046,356	700,389,236	24
624,664,839	231,149,909	882,586,857	758,257,752	متوسط صافي المبيعات لكل سنة

نلاحظ من الجدول السابق ان متوسط صافي المبيعات لكل شركة خلال الأعوام الثلاث السابقة يتراوح بين 22,144,200 و 400,125,655,2 حيث يوجد 4 شركات تجاوز متوسط صافي مبيعاتها المليارين و كذلك التي تجاوز صافي مبيعاتها المليار والباقي اقل من المليار كما يوجد شركات صافي مبيعاتها اقل من 100 مليون.

جدول رقم 12

يوضح صافي مبيعات الشركات التي تم رفض طلبها

المتوسط لكل شركة	2010	2009	2008	الشركة
224,273,9	290,948,8	715,961,7	668,909,10	1
433,385,13	000,936,16	300,887,9	000,333,13	2
101,518,8	344,999,7	960,868,7	000,686,9	3
342,344,14	788,598,18	237,497,11	000,937,12	4
492,094,11	100,224,12	850,596,9	525,462,11	5
657,317,18	700,958,17	960,547,15	310,446,21	6
653,892,10	880,878,9	879,271,7	200,527,15	7
100,793,18	200,658,18	127634x00	000,928,18	8
774,652,16	000,372,16	511,343,12	810,242,21	9
235,952,6	376,197,6	380,423,6	950,235,8	10
035,562,13	415,643,12	690,312,14	000,730,13	11
	463,310,13	148,271,10	588,312,14	متوسط صافي

				المبيعات لكل سنة
--	--	--	--	---------------------

و فيما يتعلق بصافي مبيعات الشركات المرفوض طلبها نلاحظ من الجدول السابق ان متوسط صافي المبيعات يتراوح بين 235,952,6 و بين 100,793,18 حيث يوجد تفاوت كبير بين صافي المبيعات لكل من الزمرتين المدروستين.

جدول رقم 13

يوضح صافي التدفق النقدي التشغيلي للشركات التي حصلت على الموافقة

المتوسط لكل شركة	2010	2009	2008	الشركة
000,310,456	000,500,510	000,500,363	000,930,494	1
387,991,15	446,698,6	716,256,22	000,019,19	2
131,206,78	183,557,87	511,235,76	700,825,70	3
072,140,59	035,374,42	182,810,68	000,236,66	4
500,006,-8	000,147,1	500,252,-13	000,914,-11	5
940,812,71	364,893,87	356,694,45	100,851,81	6
667,071,12	000,501,101	000,217,-29	000,069,-36	7
550,271,33	070,218,36	580,587,34	000,009,29	8
345,334,13	160,743,23	125,778,-5	000,038,22	9
533,448,130	000,094,148	000,501,101	600,750,141	10
682,107,120	360,380,143	687,103,26	000,839,190	11
233,096,113	200,983,133	800,406,63	700,898,141	12

313,862,234	856,767,277	656,196,-1	740,015,428	13
221,018,91	713,639,98	040,554,89	910,860,84	14
330,382,68	670,769,48	120,213,80	200,164,76	15
872,557,86	110,426,107	927,732,57	580,514,94	16
200,535,20	900,960,135	000,080,-28	300,275,-46	17
813,485,26	560,744,28	880,440,27	000,272,23	18
046,058,11	320,241,8	050,144,12	768,788,12	19
623,702,109	500,443,112	100,713,62	270,951,153	20
092,273,11	054,817,-94	830,232,11	500,403,117	21
714,416,142	922,988,179	711,705,-2	930,966,249	22
292,904,45	116,307,46	341,751,45	420,654,45	23
263,892,52	375,178,55	020,509,53	394,989,49	24
034,203,83	200,989,96	215,423,48	688,196,104	متوسط صافي التدفق النقدي التشغيلي لكل سنة

نلاحظ أن متوسط صافي التدفق النقدي التشغيلي للشركات التي منحت الموافقة يتراوح بين -8,500,006 و 000,310,456 أي أنه يوجد شركات صافي التدفق النقدي لأنشطتها التشغيلية سالب و تم منحها الموافقة .

جدول رقم 14

يوضح صافي التدفق النقدي التشغيلي للشركات التي لم تحصل على الموافقة

المتوسط لكل شركة	2010	2009	2008	الشركة
847,855	912,007,1	934,738,-1	564,298,3	1
792,620,2	- 110,737,1	383,862,4	104,737,4	2
303,368,1	060,046,1	902,-558	752,617,3	3
214,597,4	553,957,1	037,560,5	053,274,6	4
309,025,1	157,276,1	721,689,-1	490,489,3	5
233,509,4	- 096,383,1	202,225,7	594,685,7	6
432,316	657,-854	221,695,-1	174,499,3	7
195,752,1	065,419,2	641,803,-2	162,641,5	8
544,848,4	890,792,1	790,723,5	951,028,7	9
605,209	681,-425	683,212,-1	180,267,2	10
817,660,4	010,334,2	318,170,5	124,478,6	11

	737,675	966,712,1	650,910,4	متوسط صافي التدفق النقدي التشغيلي لكل سنة
--	---------	-----------	-----------	---

نلاحظ من الجدول السابق أن متوسط صافي التدفق النقدي التشغيلي للشركات ذات الطلبات المرفوضة يتراوح بين 605,209 و 544,848,4 و هذا ما يبدو غريباً أن لا يوجد أية شركة من بين هذه الشركات لديها متوسط سالب بينما يوجد واحدة في الشركات ذات طلبات الموافق على منحها تسهيلات ائتمانية .

جدول رقم 15

يوضح المطالب المتداولة للشركات التي حصلت على الموافقة

المتوسط لكل شركة	2010	2009	2008	الشركة
667,666,271	000,000,300	000,000,350	000,000,165	1
581,409,43	088,094,51	186,656,37	468,478,41	2
459,849,5	200,863,14	325,883,1	853,801	3
695,393,5	950,732,4	891,392,4	245,055,7	4
167,792,1	000,400,1	000,939,1	500,037,2	5
0	0	0	0	6
0	0	0	0	7
263,974,13	240,356,15	950,645,16	600,920,9	8
430,650,3	0	290,571,3	000,380,7	9
0	0	0	0	10

005,193,197	214,000,215	610,997,264	192,581,111	11
130,190,142	603,661,136	093,718,182	694,190,107	12
229,586,440	137,982,497	250,494,571	300,282,252	13
042,533,7	389,447,19	900,234,2	838,916	14
265,647,6	442,892,5	240,518,5	113,531,8	15
0	0	0	0	16
0	0	0	0	17
173,040,13	228,992,14	310,763,16	980,364,7	18
190,756,2	570,328,2	000,940,5	0	19
0	0	0	0	20
731,663,142	000,495,151	854,327,198	340,168,78	21
267,699,237	460,252,247	510,472,347	830,372,118	22
024,525,3	910,792,8	951,299,1	211,482	23
400,397,5	660,339,14	940,322,1	600,529	24
360,686,88	947,095,100	794,898,111	339,064,54	متوسط المطالب المتداولة لكل سنة

نلاحظ من الجدول السابق أن متوسط المطالب المتداولة يتراوح بين الصفر و بين 229,586,440 أي أنه يوجد شركات لا يوجد عليها مطالب متداولة .

جدول رقم 16

يوضح المطالب المتداولة للشركات التي رفضت طلباتها

المتوسط لكل شركة	2010	2009	2008	الشركة
156,511,5	033,233,5	258,527,5	176,773,5	1
734,735,6	812,395,6	414,755,6	975,055,7	2
202,893,4	265,646,4	499,907,4	843,125,5	3
405,786,9	530,292,9	998,814,9	686,251,10	4
914,296,6	138,979,5	312,315,6	292,596,6	5
703,179,12	049,565,11	289,215,12	770,758,12	6
839,089,6	513,782,5	632,107,6	372,379,6	7
742,743,9	021,252,9	211,772,9	995,206,10	8
679,620,10	702,084,10	710,651,10	625,125,11	9
404,169,4	993,958,3	586,181,4	633,367,4	10
749,755,8	887,313,8	332,781,8	029,172,9	11
	540,318,7	022,730,7	945,073,8	متوسط المطالب المتداولة لكل سنة

نلاحظ من الجدول السابق أن متوسط المطالب المتداولة يتراوح بين 404،169،4 و بين 703،179،12 أي أنه كل الشركات يوجد عليها مطالب متداولة بخلاف الزمرة السابقة و التي يوجد قسم منها ليس عليه التزامات متداولة .

جدول رقم 17

يوضح مدفوعات الديون طويلة الأجل للشركات التي حصلت على تسهيلات ائتمانية

المتوسط	2010	2009	2008	الشركة
0	0	0	0	1
794،283،40	338،838،23	484،409،9	972،035،7	2
0	0	0	0	3
0	0	0	0	4
0	-	0	0	5
0	0	0	0	6
0	0	0	0	7
0	0	0	0	8
0	0	0	0	9
0	0	0	0	10
0	0	0	0	11
0	0	0	0	12
0	0	0	0	13
0	0	0	0	14

0	0	0	0	15
0	0	0	0	16
0	0	0	0	17
0	0	0	0	18
0	0	0	0	19
0	0	0	0	20
0	0	0	0	21
0	0	0	0	22
0	0	0	0	23
0	0	0	0	24
931,427,13	338,838,23	484,409,9	972,035,7	متوسط مدفوعات الديون طويلة الأجل

نلاحظ أن كل الشركات ليس لديها مدفوعات دين طويل الأجل و السبب يعود إلى أحجام المصارف عن منح قروض أو تسهيلات طويلة الأجل .

جدول رقم 18

يوضح مدفوعات الديون طويلة الأجل للشركات التي لم تحصل على تسهيلات ائتمانية

المتوسط	2010	2009	2008	الشركة
0	0	0	0	1
0	0	0	0	2
0	0	0	0	3
0	0	0	0	4
0	0	0	0	5
0	0	0	0	6
0	0	0	0	7
0	0	0	0	8
0	0	0	0	9

0	0	0	0	10
0	0	0	0	11
	0	0	0	متوسط مدفوعات الديون طويلة الأجل

كذلك نلاحظ الأمر ذاته بالنسبة للزمرة السابقة و هذا ما يستوجب استثناء النسبة المتعلقة بمدفوعات الديون الطويلة الأجل من الدراسة.

جدول رقم 19

يوضح فوائد الديون للشركات التي حصلت على تسهيلات ائتمانية

المتوسط	2010	2009	2008	الشركة
000,000,9	000,000,27	0	0	1
463,562,4	496,798,4	839,592,4	054,296,4	2
631,634	604,298	720,529,1	570,75	3
642,274	780,340	780,340	365,142	4
667,966	000,900,2	0	0	5
0	0	0	0	6
0	0	0	0	7
0	0	0	0	8
0	0	0	0	9
0	0	0	0	10
165,321,14	609,266,21	989,088,16	898,607,5	11
332,136,10	923,510,14	473,535,10	600,362,5	12
282,400,32	700,693,47	570,795,36	575,711,12	13
593,733	649,336	289,777,1	841,86	14
182,317	791,389	791,389	963,171	15

0	0	0	0	16
0	0	0	0	17
0	0	0	0	18
0	0	0	0	19
0	0	0	0	20
612,836,10	886,264,16	126,292,12	825,952,3	21
487,601,16	600,456,24	370,523,18	490,824,6	22
793,387	627,191	327,918	424,53	23
710,696	200,296	630,738,1	300,55	24
253,851,7	776,481,11	575,793,8	409,278,3	متوسط فوائد الديون

نلاحظ الجدول أعلاه أنه يوجد شركات لا تتحمل أعباء الديون و هي نتيجة طبيعية لكونها غير مدينة و عددها يبلغ عشرة شركات كما نجد أن الحد الأقصى هو 282,400,32 .

جدول رقم 20

يوضح فوائد الديون للشركات التي لم تحصل على تسهيلات ائتمانية

المتوسط	2010	2009	2008	الشركة
951,185	282,301	572,256	0	1
825,346	263,682	213,358	0	2
485,207	674,299	780,322	0	3
165,355	934,599	560,465	0	4
712,179	744,323	393,215	0	5
342,398	355,668	670,526	0	6
338,214	732,391	283,251	0	7
317,401	532,667	420,536	0	8
423,373	800,675	469,444	0	9
227,154	271,293	410,169	0	10
973,313	678,465	240,476	0	11
	115,488	728,365	0	متوسط فوائد الديون

نلاحظ من الجدول أنه لا يوجد أي شركات ليس عليها فوائد ديون وهذا ينسجم مع معطيات جدول الالتزامات المتداولة و بمقارنة الحد الأعلى لكل من الزميتين المدروستين نجد الفرق كبير بين الحد الأعلى للزمرة الأولى و الحد الأعلى للثانية و الذي يساوي 317،401 .

الجدول رقم 21

يوضح متوسط النسب و الانحراف المعياري بالنسبة لكل من المجموعتين الشركات التي حصلت على قروض و الشركات التي لم تحصل على قروض

الشركات غير المقبولة		الشركات المقبولة		النسبة
الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	
2.212638	1.70	0.721824	0.719664	مؤشر النشاط التشغيلي
0.004385	0.062189	0.012936	0.116574	العائد على الموجودات من ت ن ت
0.016143	0.137146	0.020533	0.099091	نسبة التدفق النقدي التشغيلي
0.032696	0.200319	40.61147	0.938172	نسبة تغطية المطالب المتداولة
0	0	33.63185	6.196266	نسبة تغطية الديون
30.66795	6.236563	8983.314	10.59742	نسبة تغطية المدفوعات اللازمة

نلاحظ من الجدول السابق التفاوت بين النسب في كل من المجموعتين خاصة بالنسبة لمؤشر النشاط التشغيلي و نسبة تغطية المدفوعات اللازمة.
بعد إدخال البيانات إلى برنامج SPSS حصلنا على النتائج:

الجدول رقم 22

Unweighted Cases(a)		N	Percent
Selected Cases	Included in Analysis	25	71.4
	Missing Cases	10	28.6
	Total	35	100.0
Unselected Cases		0	.0
	Total	35	100.0

الجدول السابق يبين عدد الشركات التي تم إجراء التحليل عليها وهي 25 قيمة من أصل 35 لأنه يوجد 10 قيم مفقودة وهي تمثل 28.6% من إجمالي البيانات.

جدول رقم 23

Original Value	Internal Value
No	0
yes	1

في هذا الجدول تم ترميز المتغير التابع الفئوي فقط أعطينا القيمة (0) NO لعدم إقراض الشركة والقيمة (1) yes لإقراض الشركة.

الجدول رقم 24

Observed		Predicted			
		Evaluation		Percentage Correct	
		No	yes	No	
Step	Evaluation	No			
0		0	11	.0	
		yes	0	14	100.0
	Overall Percentage			56.0	

أما جدول التصنيف فيبين أن 11 حالة من أصل 25 شركة لم يتم إقراضها وأن 14 حالة من أصل 25 تم إقراضها، لذلك إذا تم التوقع أن جميع الشركات تم إقراضها فهذا صحيح 14 مرة من أصل 25 أي 56% أما إذا توقع أن جميع الشركات لم تقرض فهذا صحيح 11 مرة من أصل 25 أي 44%، ومن بين الخيارين فإنه من الأفضل أن يتم التوقع بأن جميع الشركات تم إقراضها لأن هذا

يعطي عدداً أكبر من التوقعات الصحيحة، لذلك أعطى البرنامج قيمة (0%) من الدقة لعدم الإقراض و (100%) من الدقة للإقراض.

الجدول رقم 25

			Score	df	Sig.
Step	Variables	R1	.509	1	.475
0		R2	4.166	1	.041
		R3	.077	1	.782
		R4	5.446	1	.020
		R6	5.174	1	.023
		Overall Statistics	17.248	5	.004

أما الجدول الأخير أي جدول المتغيرات الموجودة في المعادلة: أول ما يجب ملاحظته أن السطر الأخير يقدم إحصائية كاي مربع و التي تساوي 17.248 و يعبر عنها بما يسمى (الإحصائية الإجمالية) وهذه الإحصائية تبين أنه إذا كان الاحتمال إحصائية كاي مربع اكبر من 0.50 فان ذلك قد يعني أن المتغيرات المستتناة من النموذج لا تساهم بشكل كبير في القدرة التنبؤية للنموذج و لذلك التحليل ينتهي عند هذا الحد. والجدير بالذكر بأننا في هذا التحليل لم ندخل القاطع (القيمة

الثابتة) في المعادلة لأن الباحث قام بإدخال القاطع أثناء إجراء البحث وكنت قيمة إحصائية الاختبار

sig (0.549) أكبر من 0.05 ولذلك قام الباحث باستبعاده من التحليل.

تم استخدام الطريقة التقدمية (Forward) حيث يتم بناء النموذج بإضافة المتحولات التنبؤية بشكل منفرد، ويبدأ بإضافة المتحول ذو أعلى قيمة دلالة إحصائية إلى النموذج . ويستمر النموذج بإضافة المتحولات حتى لا يبقى متحول تنبؤي واحد ذو قيمة ذات دلالة إحصائية. وفي كل خطوة يقوم البرنامج بفحص المتحولات في النموذج لمعرفة إذا كان هناك ضرورة لإزالة بعض المتحولات.

الجدول رقم 26

		Chi- square	df	Sig.
Step	Step	6.847	1	.009
1	Bloc k	6.847	1	.009
	Mod el	6.847	1	.009
Step	Step	6.175	1	.013
2	Bloc k	13.022	2	.001
	Mod el	13.022	2	.001
Step	Step	12.573	1	.000
3	Bloc k	25.595	3	.000
	Mod	25.595	3	.000

	el			
Step	Step	-.001	1	.978
4(a)	Bloc k	25.594	2	.000
	Mod el	25.594	2	.000

في هذا الجدول نشاهد الزيادة الحاصلة في قيمة كاي تربيع من مرحلة إلى أخرى أثناء التحليل، ومن الواضح أن عملية التحليل مرت بأربع مراحل حتى توصل البرنامج إلى النموذج الأخير الأفضل.

الجدول رقم 27

Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	27.811(a)	.240	.319
2	21.636(b)	.406	.541
3	9.063(c)	.641	.854
4	9.064(d)	.641	.854

- في الجدول السابق ما يجب ملاحظته هو (-2 Log likelihood) حيث كلما انخفضت قيمتها أصبح النموذج أفضل في التنبؤ .

الجدول رقم 28

Observed			Predicted		
			Evaluation		Percentage Correct
			No	yes	No
Step 1	Evaluation	No	1	10	9.1
		yes	1	13	92.9
	Overall Percentage				56.0
Step 2	Evaluation	No	10	1	90.9
		yes	7	7	50.0
	Overall Percentage				68.0
Step	Evaluation	No	10	1	90.9

3					
		yes	0	14	100.0
		Overall Percentage			96.0
Step	Evaluation	No	10	1	90.9
4					
		yes	0	14	100.0
		Overall Percentage			96.0

جدول التصنيف يعرض أن 96% من الحالات يمكن تصنيفها بشكل صحيح في النموذج الأخير باستخدام المتحولين R1، R2 .

الجدول رقم 29

		B	S.E.	Wald	df	Sig.	Exp(B)
Step	R4	.284	.176	2.601	1	.107	1.329
1(a)							
Step	R1	-.923	.504	3.358	1	.067	.397
2(b)							
	R4	.571	.376	2.309	1	.129	1.770
Step	R1	-3.974	2.006	3.925	1	.048	.019
3(c)							
	R2						3098095440094
		60.998	39.508	2.384	1	.123	5490000000000
							0.000
	R4	.035	1.273	.001	1	.978	1.035
Step	R1	-3.977	1.997	3.964	1	.046	.019
4(c)							
	R2	61.242	38.496	2.531	1	.112	3954925705800

						4140000000000
						0.000

أما ما نحتاجه في جدول المتغيرات في المعادلة هو قيمة إحصائية Wald وهي إحصائية مشابهة للإحصائية t في الانحدار الخطي، وتعتبر هذه الإحصائية عن مدى أهمية المتغيرات الداخلة في المعادلة، حيث أن قيمتها تتناسب طردياً مع أثر المتغير في المعادلة.

الجدول رقم 30

			Score	df	Sig.
Step	Variables	R1	5.234	1	.022
1		R2	.002	1	.963
		R3	2.770	1	.096
		R6	.417	1	.518
	Overall Statistics		14.488	4	.006
Step	Variables	R2	9.247	1	.002
2		R3	2.269	1	.132
		R6	1.719	1	.190
	Overall Statistics		9.349	3	.025
Step	Variables	R3	.013	1	.910
3		R6	.003	1	.960
	Overall Statistics		.019	2	.991
Step	Variables	R3	.004	1	.950
4(a)		R4	.001	1	.978

R6	.003	1	.960
Overall Statistics	.019	3	.999

في الجدول الأخير نجد المتغيرات التي تم استبعادها من المعادلة نتيجة ارتفاع قيمة إحصائية الاختبار .sig

حيث أن النموذج يكون كما يلي:

$$\ln(odds) = -3.977R1 + 61.242R2$$

وللتنبؤ يمكن أن نكتب النموذج بصورة أسية

$$odds = e^{-3.977R1+61.242R2}$$

$$odds = \frac{\hat{p}}{1-\hat{p}} \quad \text{حيث:}$$

وبناء على المعادلة التي تم التوصل إليها نجد ما يلي :

- توجد علاقة ذات دلالة بين مؤشر النشاط التشغيلي واتخاذ قرار منح التسهيل الائتماني للشركة.
- توجد علاقة ذات دلالة بين العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي واتخاذ قرار منح التسهيل الائتماني للشركة.
- لا توجد علاقة ذات دلالة بين نسبة التدفق النقدي التشغيلي واتخاذ قرار منح التسهيل الائتماني للشركة.
- لا توجد علاقة ذات دلالة بين نسبة تغطية المطالب المتداولة واتخاذ قرار منح التسهيل الائتماني للشركة.
- لا توجد علاقة ذات دلالة بين نسبة تغطية الديون واتخاذ قرار منح التسهيل الائتماني للشركة.
- لا توجد علاقة ذات دلالة بين نسبة تغطية المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون واتخاذ قرار منح التسهيل الائتماني للشركة.

النتائج و التوصيات

أولاً- النتائج

بعد البحث و الدراسة العملية حصل الباحث على نتائج عدة يمكن توضيحها كما يلي :

- 1- أن موظفي الائتمان في المصارف الخاصة في سورية يعملون ضمن سياسة ائتمانية وإجراءات تحددها كل من إدارتي العمليات والمخاطر لكل مصرف ،وهم يحاولون الالتزام بها قدر الإمكان لكنهم أيضاً ملتزمون أيضاً بنسبة نمو معينة تضعها إدارة المبيعات لديهم أمر الذي يدفعهم عن التفاوضي عن بعض الأمور التي تتعلق بالدراسة المالية للعميل خاصة في حال وجود ضمانات قوية .
- 2- يوجد لدى موظفي الائتمان تصور معين عن الشركات التي يمكن أن تحصل على تسهيلات ائتمانية و الشركات التي لا ينطبق عليها هذا التصور لا يتم سماح لها بتقديم طلب للحصول على تسهيلات ائتمانية و هذا التصور هو نتاج خبرة لديهم ليس بالضرورة أن يكون صحيح و يلاحظ ذلك من صعوبة الحصول على ملفات لطلبات تم رفضها .
- 3- إهمال الموظفين لبعض النسب المالية المرتبطة بقائمة التدفق النقدي و هي :

$$\text{نسبة التدفق النقدي التشغيلي} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{صافي المبيعات}}$$

$$\text{نسبة تغطية المطالبات المتداولة} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{متوسط المطالبات المتداولة}}$$

$$\text{نسبة تغطية الديون} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{مدفوعات الديون طويلة الأجل}}$$

$$\text{نسبة تغطية المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون} = \frac{\text{فوائد الديون}}{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}$$

حيث أن الباحث وجد أن ليس لهذه النسب أي تأثير على القرار الائتماني .
4- وجد الباحث أن قرار منح التسهيل الائتماني من عدمه يرتبط بقائمة التدفق النقدي بنسبتين فقط و هما:

$$\text{مؤشر النشاط التشغيلي} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{صافي ربح العمليات قبل الفوائد و الضرائب}}$$

$$\text{العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

و بمعرفة قيمة هاتان النسبتان يمكن التنبؤ باحتمال حصول الشركة على الموافقة أما لا.

ثانياً - التوصيات

في ضوء ما تقدم و بناء على الدراسة العملية التي قام بها الباحث و استناداً إلى النتائج التي تم الوصول إليها فإن الباحث يوصي بما يلي:

- 1- على المصارف الخاصة إعادة تقييم القروض المتعثرة و إعادة الدراسة المالية الخاصة بها و التأكد من مطابقتها للمعايير المنصوص عليها في السياسة الائتمانية الخاصة بكل مصرف .
- 2- مراجعة المعايير الواجب توفرها في العميل لتقديمه طلب التسهيل الائتماني من وجهة نظر إدارة الائتمان في كل مصرف و من وجهة نظر موظفي الائتمان للتأكد من تتطابق الوجهتين لأن اختلافهما ينعكس على الدراسة الائتمانية للعميل .
- 3- إجراء دورات تدريبية لموظفي الائتمان في مجال الإدارة المالية و خاصة فيما يتعلق بقائمة التدفق النقدي .
- 4- زيادة الاهتمام بدقة البيانات المالية للعملاء حيث نجاح عملية التجليل المالي للعميل يتوقف على درجة دقة تلك البيانات.
- 5- يتوجب على التدقيق الداخلي أخذ عينات عشوائية من الطلبات المرفوض و التأكد من منطقية أسباب الرفض .
- 6 - يمكن لشركات التي سوف تقوم بطلب تسهيلات ائتمانية من المصارف الخاصة استخدام النموذج المستنتج لمعرفة فرصها بالحصول على الموافقة من عدمها.

7- العمل على توعية إدارة المصارف الخاصة على أهمية البحث العلمي والتعاون مع الباحثين من حيث توفير البيانات الصادقة والدقيقة لهم.

8- يوصى بإجراء المزيد من الدراسات في هذا المجال حيث يعتبر هذا الأسلوب الأول من نوعه في مجال دراسة أثر قائمة التدفق النقدي في القرار الائتماني ، واستخدام أساليب إحصائية أخرى ،وتطبيق أسلوب الدراسة على قطاعات اقتصادية وصناعية أخرى.

المراجع

المراجع العربية

- 1- الحداد ، جواد. بحث الائتمان المصرفي ، موقع منتدى العلوم الاقتصادية ،2005
- 2- الزبيدي، حمزة محمود، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الوراق للنشر والتوزيع.
- 3- أيمن انجرو، التحليل الائتماني و دوره في ترشيد قرار عمليات الإقراض، رسالة ماجستير ،جامعة تشرين ،2007
- 4- حمزة محمود. الاعتمادات المستندية والكفلات المصرفية في المصرف التجاري السوري ودورها في الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير، جامعة دمشق 2004
- 5- خليل الشماع ، خالد أمين عبد الله ، التحليل المالي للمصارف (اتحاد المصارف العربية) ،1990
- 6- رامي هاشم الشنباري ، التحليل المالي ودوره في صنع القرار الائتماني في المصارف التجارية العاملة في فلسطين ، 2006
- 7 - طلال الكداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، دار البارودي،2008
- 8-- عبد الحميد، عبد الطيف. البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
- 9- عبد العزيز دغيم ،ماهر أمين ،التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري ،مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ،العدد 28 ، 2006

- 10- عدنان النعيمي، الإدارة المالية المتقدمة ، دار البارودي، 2009
- 11- عدنان هاشم السامرائي، العدنان هاشم السامرائي، الإدارة المالية، دار الزهران للنشر و التوزيع
عمان، 1997،
- 12- علاء الدين جبل ، تحليل قوائم مالية ، منشورات جامعة حلب ، 2004
- 13- كراجة ، عبد الحليم، وآخرون ، "الإدارة والتحليل المالي"، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر،
عمان، 2002
- 14- لطفي أمين السيد أحمد، التحليل المالي الأساسي للاستثمار في الأوراق المالية، دار النهضة
العربية: القاهرة، 2000م.
- 15- محمد مطر ، "التحليل المالي والائتماني"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2003
- 16- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني ،دار وائل للنشر ، الأردن ،
2003
- 17- منال الخطيب، تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره بالتطبيق على أحد المصارف التجارية
السورية، رسالة ماجستير، جامعة حلب، 2004
- 18- منير محمد وإسماعيل إسماعيل وعبد الناصر نور ، "التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات)"،
الطبعة الثانية، 2005
- 19- منيرة المهندس، تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي (دراسة ميدانية للمصرف
الصناعي السوري) رسالة ماجستير، جامعة تشرين، 2006.
- 20- مؤيد خنفر، راضي المطارنة ، غسان فلاح ، "تحليل القوائم المالية"، الطبعة الأولى، دار المسيرة
للنشر، عمان، 2006
- 21- وليد ناجي الحياي ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي ، الأكاديمية العربي المفتوحة في
الدنمارك، www.ao-academy.org
- 22- وليد ناجي الحياي ، بدر الدين علوان ، المحاسبة المالية في القياس و الاعتراف والإفصاح
المحاسبي،الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2002
- 23- يوحنا عبد الآدم، صالح الرزق، المحاسبة الإدارية و السياسات الإدارية المعاصرة دار الحامد ،

25- يوسف محمود جربوع ،مدى مسؤولية مراجع الحسابات الخارجي المستقل عن اكتشاف الأخطاء و الغش في القوائم المالية وفق المعايير الدولية ،مجلة تنمية الرافدين،2002

المراجع الأجنبية

- 1- Christian Bluhm ، Credit Risk Modeling، Munch، 2003
- 2- Erich A.Helfort ، Financial Analysis – Tools & Techniques a Guide for Managers، 2000.
- 3-Frank j.Fabozzi،Pamela p.Peterson، Financial Management & Analysis 2003
- 4-Harper David ،Advanced Financial Statements Analysis،2004.
<http://www.investopedia.com/university/financialstatements/>
- 5-JohnS.Tjia،Building Financial Models A.Guide To Creating And Interpreting Financial Statements،2004.
- 6= Waymond A.Grier ،Credit Analysis of Financial Institutions،London،2007.

المواقع الالكترونية

1- www.arabsgate.com

2- [www. Syriandays.com](http://www.Syriandays.com)

الملاحق